الإثنين 28 كانون الأول 2020
العدد 4233 السنة الخامسة عشرة
Lundi 28 Décembre 2020 n°4233 15ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

مجزرة قروض السكن: 11,5٪ تعثّر

● **زياد حافظ**
أميركا تخسر أدواتها في لبنان

● **الأمجد سلامة**
التجارة عبر بحار شرق آسيا: الأفيون والصين

لدينا من الصواريخ الدقيقة ضعفا ما كان لدينا قبل عام

نصرالله: قتلة سليماني سيُقتلون [2]

مخيم الهنية
العراء الأخير
[4 ـ 5]

مخيم الهنية او غيره من المخيمات العراء الاخير للنازحين السوريين (أ ف ب)

قضية

أزمة الحزب القومي
حردان هو المشكلة... حردان هو الحل

4

قضية

«أعاجيب» المحاكم الشرعية
إبطال زواج لحرمان الزوجة من الإرث

6

الحدث

رسائل تهدئة عراقية ـ إيرانية
في انتظار رحيل ترامب

8

قضية اليوم

لدينا من الصواريخ الدقيقة ضعفا ما كان لدينا قبل عام
نصرالله: قتلة سليماني سيُقتلون

كشف الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله عن تنسيق اسرائيلي اميركي سعودي لاغتياله بتحريض من الرياض التي اعلنت جهوزيتها لدفع تكاليف الحرب إن ادت الى الاغتيال. واعلن انه بات في حوزة المقاومة ضعفا كمية الصواريخ الدقيقة التي كانت تمتلكها قبل عام. واكّد ان قتلة الشهيدين قاسم سليماني وابو مهدي المهندس هم هدف للرد على اغتيالهما

لم يعد الدور السعودي المحوري في رعاية التطبيع مع العدو الإسرائيلي وتذليل العقبات أمام السلام مع مختلف دول الخليج يجري في الخفاء، رغم تأخير الإخراج العلني لهذا التنسيق التام مع الرياض. والتطبيع السعودي ليس من النوع الساذج، بل يمتد بعمق الى مختلف المستويات، سواء استراتيجياً أم استخبارياً أم لوجستياً وتقنياً. وقد

الدولة اللبنانية تمتلك حلولا اقتصادية لكن احدا لم يتجرأ على التوجه شرقاً

وصل التآمر السعودي على المقاومة الى حدّ الطلب من العدو الاسرائيلي اغتيال قادتها، أمثال الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله والشهيدين قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس. فقد كشف الأمين العام لحزب الله في مقابلة على قناة الميادين أمس، أن السعودية حرّضت على اغتياله منذ وقت طويل «بالحدّ الأدنى منذ الحرب على اليمن». وبحسب المعطيات، «طرح ولي العهد السعودي محمد بن سلمان مسألة اغتيالي خلال زيارته لواشنطن بعد انتخاب ترامب»، وردّ الأميركيون بأنهم «سيعهدون بهذا الأمر إلى تل أبيب، بينما أكد السعوديون أنهم حاضرون لدفع كامل تكلفة الحرب في حال أدّت إلى الاغتيال». بعد تلك الزيارة، «أكثر من جهة شرقية وغربية أرسلت إليّ تحذيرات في هذا الشأن». فالسعودية، «خصوصاً في السنوات الأخيرة لا تتصرف بعقل بل بحقد».

من جهة أخرى، كشف نصر الله عن امتلاك المقاومة لصواريخ دقيقة قادرة على إصابة أي هدف ترغب المقاومة في إصابته و«الإسرائيلي يعلم أن مشروع الصواريخ الدقيقة مستمر، واليوم لدى المقاومة من الصواريخ الدقيقة ضعفا ما كان لديها قبل عام. وقبل مدة، أتى مساعد وزير الخارجية الأميركي ديفيد ساترفيلد إلى لبنان وحدد منشأة في البقاع وقال لديكم 15 يوماً لتفتيشها وإلا فستقصفها إسرائيل. ونحن قلنا حينها، في حال قام الإسرائيلي بقصف منشأة في البقاع يعتبرها هو للصواريخ الدقيقة، فسنقوم برد متناسب». ودعا الإسرائيلي الى «القلق من المقاومة في البرّ والبحر والجوّ ومن كل أنواع الأسلحة التي لدى المقاومة، وليس فقط الصواريخ الدقيقة، إذ يعمل الحزب منذ العام 2000 من أجل الحصول على أي قدرة تعزّز قدرته للدفاع عن لبنان، وهناك أسلحة عند المقاومة لا يعرف الإسرائيلي عنها شيئاً». وكشف الأمين العام لحزب الله أن صواريخ كورنيت التي استخدمتها المقاومة في حرب تموز 2006 «حصلت عليها من سوريا التي اشترتها من روسيا؛ ولم يغضبها بسبب ذلك، بل كانوا سعداء». وقد طلب سليماني، وفقاً للسيّد، «إرسال قسم من هذه الصواريخ إلى المقاومة الفلسطينية، لكن أنا طلبت التحدّث مع الرئيس السوري بشار الأسد في الموضوع قبل ذلك، والأسد لم يمانع إرسال الكورنيت إلى «حماس» والجهاد الإسلامي في قطاع غزة».

حزب الله هدف إسرائيلي اميركي سعودي

وعن احتمال إنهاء الرئيس الأميركي دونالد ترامب ولايته بحرب على إيران أو لبنان، أوضح نصر الله أن «كل ما قيل حتى الآن حول ما يمكن أن يقدم عليه الرئيس الأميركي في أيامه الأخيرة لا يزال قيد التحليلات»، مضيفاً: «يجب أن نتعامل مع الفترة المتبقية من ولاية ترامب بحذر وانتباه حتى لا يتم استدراجنا إلى مواجهة غير محسوبة أو مواجهة في توقيت الأعداء». وأشار إلى أن «كل ما يقال حول اغتيالات مبني على تحليلات منطقية، ولكن ليس على معلومات حسيّة». ونفى ما جرى تداوله عن إنزال في منطقة الجيّزة، مؤكداً أنها «معلومات غير صحيحة». ولفت إلى أن «الإسرائيلي لا يزال في حالة حذر شديد ويقف منذ أشهر على إجر ونص عند الحدود (...) والحزب لا يزال عند وعده بالرد على استشهاد أحد عناصره في سوريا»، لافتاً إلى أن الحزب كان في حالة استنفار كامل خلال المناورة الأخيرة للجيش الإسرائيلي عند الحدود.

عقدة الحكومة داخلية

حكومياً، نقل السيّد عن المسؤولين نفيهم ربط تأخير تأليف الحكومة بأي أسباب خارجية، وأن النقاش داخلي فقط. وقد جاء التصريح الأخير للرئيس المكلف «دقيقاً» بقوله إن ثمة ثقة مفقودة، لذلك يجري التطرق الى الحديث عن ثلث معطل أو حصة وزارية ما». ورأى أن «النقاش داخلي ويرتبط ظاهرياً بالأعداد وطبيعة الوزارات، لكنه في الحقيقة يتعلق بفقدان الثقة بين الأطراف، وبين الرئيس سعد الحريري ورئيس الجمهورية ميشال عون بشكل رئيسي». وأكدّ أن معالجة الوضع الحالي تحتاج إلى حكومة، مشيراً الى أن الدولة اللبنانية تمتلك خيارات، وتلك مشكلة، ولا سيما أن هناك قلقاً شديداً من الذهاب إلى خيار اقتصادي ينقذ لبنان، بدليل أن أحداً لم يتجرأ على التوجه شرقاً لإيجاد الحلول.

وعن مفاوضات ترسيم الحدود، رجّح عدم تحقيق أي تقدّم في ظل الإدارة الأميركية الحالية، واعلن حقّ المقاومة في الدفاع عن «المياه أو الأرض التي تعتبرها الدولة لبنانية. فإذا ما قرر الإسرائيلي العمل ضمن نطاقها، فسيتخذ لبنان موقفاً في هذا الشأن، كما سيكون للمقاومة موقف أيضاً».

انظر لاتفاقيات التطبيع من زاوية ان سوف التفاف انتهى والاقنعة سقطت وبانت حقيقة هذه الانظمة (هيثم الموسوي)

وعقّب نصر الله في هذا السياق: «إذا لم تحرّك الدولة ساكناً، فسنرى ما هو الموقف، لكن على مستوى القدرة لدينا القدرة، إلا أنني لا أريد أن ألزم نفسي بأي موقف الآن». وقلّل نصر الله من حجم تأثير المفاوضات الأميركية الإيرانية على ملفات المنطقة، ورأى أن «من ينتظر ذلك، ينتظر شيئاً لم يحصل». وذكّر بأن ايران لم تقبل سابقاً، خلال المفاوضات على الاتفاق النووي، بوضع أي ملف آخر على طاولة المفاوضات، والإيراني «لا يفاوض عن أحد، سواء أكان ذلك في الملف السوري أم البحريني أم الفلسطيني أم اللبناني أم اليمني. إيران أبلغت الأوروبيين أنها غير معنية بالتفاوض عن اليمنيين أو غيرهم. وفيما أصرّت واشنطن على الجلوس مع طهران لبحث ملف العراق، تمسّكت إيران بحضور العراقيين، وفي العلن».

«النفاق العربي انتهى»

لم يفاجأ نصر الله باتفاقيات تطبيع الدول العربية الأخيرة، ولا بالخذلان العربي، لأن «غالبية الأنظمة العربية كانت تتبع الفلسطينيين كلاماً فقط، لكن في الواقع أغلبها كان لديه علاقات مع إسرائيل». وقال: «انظر الى اتفاقيات التطبيع من زاوية أن سوق النفاق انتهى وبانت حقيقة هذه الأنظمة (...) هذا الأمر إيجابي لأن الصفوف تتمايز. وعندما تتمايز الصفوف، فإن ذلك يعني أن الانتصار الكبير يقترب».

من جهة أخرى ليست إيران سوى «مجرد حجة لهذه الأنظمة العربية التي وقّعت اتفاقيات تطبيع، لأن القضية الفلسطينية عبء عليها»، مشدداً على أن «لا شيء يبرر لأحد في العالم أن يتخلّى عن فلسطين». وطمأن الى أن «قدرة محور المقاومة أكبر باضعاف واضعاف مما كانت عليه قبل سنوات، لكنّ الأهم هو الإرادة. فمحور المقاومة الذي استوعب ضربة استشهاد الحاج سليماني، رغم أنها كانت قاسية جداً، حقق انتصارات كبيرة، ولولاه لكان تنظيم داعش يسيطر على المنطقة». واعتبر أن «ضربة عين الأسد صفعة تاريخية واستراتيجية، والمعادلة في مواجهة الأميركيين ليست في سقوط قتلى». وقد اعتقدت واشنطن أنها «باغتيال القادة ستنهي محور المقاومة، فيما الحقيقة أن المحور لا يقوم على شخص»، مشيراً إلى أن «الذين أمروا ونفذوا عملية اغتيال الشهيدين سليماني والمهندس يجب أن يعاقبوا أينما كانوا». وتابع: «كل من كان شريكاً في تنفيذ اغتيال الشهيدين هدف لكل إنسان يشعر بأن عليه واجب الوفاء لهما. الرد على اغتيالهما هو مسألة وقت، ودماؤهما لن تبقى على الأرض».

افتقد سليماني كثيرا»

وكشف الأمين العام لحزب الله أن «أميركا وإسرائيل والسعودية شركاء في جريمة اغتيال القائدين قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس التي كانت عملية مكشوفة، بخلاف اغتيال الشهيدين مغنية وفخري زاده». واعرب السيّد عن افتقاده الكبير للشهيد سليماني الذي كان يشعر «بأنهما شخص واحد». ووصف نصر الله أبو مهدي المهندس بـ«القائد العظيم والشخصية الشبيهة بالشهيد سليماني». فالمهندس «كان أحد قادة محور المقاومة بما يتجاوز العراق إلى كل قضايا المنطقة، وشريكاً أساسياً في صنع الانتصارين على الاحتلال الأميركي وداعش.

وفي معرض استذكاره لسليماني، قال السيّد إن الأخير لم يغب عن الضاحية الجنوبية خلال حرب تموز سوى لمدة 48 ساعة». وأضاف أن «كل القصف الجوي الإسرائيلي خلال الحرب لم يتمكن من إيقاف الدعم اللوجستي للمقاومة. وقد لعب الشهيد سليماني دوراً كبيراً وتصدّى لمسؤولية متابعة مشروع إيواء النازحين عقب حرب تموز».

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

الإخوان المسلمون... وفلسطين!

على هامش زيارته للبنان، قال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، في جلسة مغلقة، إن الحركة ليست جزءاً عضوياً ممّا يُعرف بـ«التنظيم العالمي للإخوان المسلمين». وأضاف: «نحن لدينا قضية كبيرة اسمها فلسطين، ولم يعد ممكناً ربط مواقفنا السياسية مما يجري في العالم بمعزل عن تأثير ذلك على القضية الفلسطينية. لذلك، فإن موقف حماس صار أكثر وضوحاً. لن نقرر موقفاً من شخص أو جهة أو حكومة أو دولة بسبب طريقة تعامله مع الإخوان. نأخذ ذلك في الاعتبار، لكن الأساس في موقفنا من هذه الجهات هو موقفها من المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي».

كان هنية يريد أن يوضح، لمن يعترض، سبب العلاقة والتواصل بين الحركة والحكومة المصرية التي تنكّل بالإخوان المسلمين. حماس تنظر الى مصر ليس بوصفها قوة إقليمية كبرى فحسب، بل بوصفها القوة الأكثر التصاقاً بقاعدة رئيسية للمقاومة الفلسطينية، وهي قطاع غزة. وبالتالي، فإن للمقاومة في فلسطين مصلحة مباشرة في بناء علاقة مستقرة مع الحكومة المصرية لتوفير ما يحمي مصالح المقاومة في غزة، وما يحمي مصالح الفلسطينيين أيضاً. موقف هنية هذا، ليس مردّه براغماتية تقليدية معروفة لدى قوى كثيرة في العالم العربي، ومن بينها «الإخوان». بل هو، من حيث التأصيل، موقف معبّر عن قرار الحركة توفير متطلبات حماية المقاومة كخيار وناس وأدوات. وبالتالي، فإن هنية يريد، ومن خلفه حماس، أن يتفهّم الآخرون، خصوصاً حركات «الإخوان»،

مستقبل حماس كحركة مقاومة تحررية صار مرتبطاً بقرارات كبيرة تتعلق بأصل نظرة الحركة الى تنظيم «الإخوان المسلمين» عموماً

الخصوصية التي تحتاج المقاومة الى حمايتها، من أجل حماية المقاومة نفسها.

الموقف الحمساوي من مصر له آثاره بما يتجاوز الواقع الجغرافي، بمعنى أن قيادة حماس تظهر رغبة جدية في إعادة تنظيم علاقاتها على الصعيد العربي، مع دول وأنظمة وحكومات وقوى وجهات وشخصيات، ربطاً بموقف هذه القوى من المقاومة. وقد ظهر ذلك جلياً في الحوار المكثف الذي أجرته قيادة حماس مع إيران وحزب الله بشأن العلاقة بين الحركة وسوريا. هنية أكد «أننا نريد استعادة كل العلاقة التفاعلية مع الحكومة السورية. نريد طيّ الصفحة، سواء راجعنا تفاصيلها أم قررنا جميعاً تجاوزها. نريد هذه العلاقة لأننا نعرف موقف سوريا من قضية المقاومة سابقاً وحاضراً، ولأن مصلحة المقاومة تقتضي ذلك، إضافة الى كوننا نعرف تأثير سوريا على الموقف العربي العام من قضية فلسطين».

يسترجع هنية تاريخ العلاقة مع دمشق، ويقول - براحة تامة - إن ما حصلت عليه فصائل المقاومة من دعم في سوريا لم تحصل عليه في أي مكان آخر من العالم: «كل ما كنا نحتاج إليه على صعيد تطوير قدراتنا وخبراتنا ومهارات كوادرنا، كنا نعثر عليه في سوريا. وكل ما نحتاج إليه كفيادة للبقاء في مكان آمن ومريح ويتيح لنا العمل من دون ضغوط وشروط، كنا نجده في سوريا. حتى النظام، الذي كانت لديه مشكلة كبيرة مع حركة الإخوان المسلمين في سوريا، لم يكن يعكس هذا الأمر علينا. وحين كان العرب والمسلمون يُمنعون من جمع التبرعات لدعمنا، سمح الرئيس بشار الأسد لأئمة المساجد بإطلاق حملة دعم كبيرة لنا... نريد العودة الى علاقات مميزة مع سوريا. لكننا نعرف دقة الظرف، ونعرف أن خطوة كهذه تحتاج الى جهد من قبلنا ومن قبل النظام أيضاً».

المهم، بالنسبة إلى هنية هو «أن سوريا تمثل ركناً استراتيجياً في الموقف العربي عموماً، ولو أن سوريا في وضع مريح، لما تجرأ المطبّعون على الذهاب الى هذه العلاقات مع العدو، ولكانت أمور كثيرة على غير ما هي عليه، وحتى مؤسسات العمل العربي مثل الجامعة العربية كان وضعها سيكون مختلفاً جداً». لذلك، يحسم هنية صورة الموقف من سوريا بالقول: «بالنسبة الينا، كحركة مقاومة، لا غنى عن سوريا».

مناسبة استعادة هذا الجزء من الحديث مع هنية حول سوريا، هو الجدل الكبير القائم، ولو لم يظهر بقوة بعد الى السطح، حول واقع حركة «الإخوان المسلمين» في مواجهة حملة التطبيع الواسعة مع العدو، في العالمين العربي والإسلامي. ربما لا ينتبه كثيرون من أبناء بلاد الشام الى خطورة ما يجري في المغرب العربي. المشكلة، هناك، ليست فقط في تجاوز ملك المغرب الغالبية الشعبية الرافضة للتطبيع، بل في تصرفه، من موقع الضامن، على أساس أن القوة السياسية الأكثر شعبية، والتي قبل مرغماً بتوليها إدارة الحكومة، لن تبادر الى موقف معرقل لقراره. وبدا أنه محق في تقديره، ذلك أن موقف حزب العدالة في المغرب، أو الفرع الإخواني هناك، من قرار التطبيع مع العدو، يمثل فضيحة أخلاقية وسياسية يفترض أن تؤدي الى زلزال في قواعد هذه الحركة، وعلى مستوى كوادرها ومفكريها وعلمائها، وإذا لم يحصل ذلك، فسنكون أمام واقع جديد يعيد التحدي القديم حيال قدرة «الإخوان المسلمين» على قيادة حركة استقلال وطنية حقيقية.

إدانة حماس لقرار الملك المغربي، والانتقاد الكبير لموقف الحكومة، لا يعود كافياً في هذه اللحظة. صار لزاماً على حماس، باعتبارها آتية من رحم الإخوان، ولا تزال على صلة فكرية وعقائدية وسياسية مع غالبية فروعها، أن تطرح على نفسها التحدي المركزي: هل يمكن الاستمرار في هذا الواقع بعد الذي يحصل وسيحصل؟ على حماس أن تسأل ما الذي يفعله واحد من «محدّثي» و«مفعّلي» حركة «الإخوان» في العالم العربي، راشد الغنوشي، الذي «استنكر» التطبيع المغربي مع إسرائيل وكأنه مراقب أو ناشط سياسي. حتى إن الجميع التفت الى أن لهجة استنكاره لم تكن بالحدة نفسها التي انتقد فيها تطبيع الإمارات والبحرين مع إسرائيل. لكن، عملياً، يعكس موقف الغنوشي «حالة الإنكار» القائمة في أوساط القيادة العامة التقليدية للإخوان المسلمين، والتي تبدو أكثر اهتماماً بمكاسب سلطوية من كونها حركة تغيير كبيرة على مستوى الأمة. وهو موقف لا يمكن الاتكال عليه لتوفير عناصر حماية للمقاومة، حتى الكلام عن أن تونس لن تسير في ركب التطبيع، لا يعني أنه حكماً بسبب رفضها أو رفض حزب النهضة، بل لكون القوى النافذة في تونس، وفي مقدّمها رئيسها قيس سعيّد، أكثر جذرية في موقفهم من الاحتلال الإسرائيلي ومن دعم المقاومة. بهذا المعنى، فإن التحدي أمام حماس، على وجه التحديد، ليس سياسياً، بمعنى العلاقات والمصالح المحدودة، بل هو تحد أكبر، يكاد يلامس المرجعية الفكرية التي تحدد الموقف السياسي. وقد يكون صادماً، أو غير مرغوب، القول إن مستقبل حماس كحركة مقاومة تحررية، تقود معركة هي الأكبر في فلسطين، وتتطلب جهوداً جبارة للصمود والانتصار، صار مرتبطاً بقرارات كبيرة تتعلق بأصل نظرة الحركة الى تنظيم «الإخوان المسلمين» عموماً، ومراجعة الموقف من فروع التنظيم، سواء منهم من ينشط في بلاد الشام ولا يعتبر المعركة مع إسرائيل أولوية، أم الذين ينتقلون الى موقع المهادن في دول المغرب العربي، أم اللاجئين في تركيا وقطر ممّن يلتزمون بشروط الصمت المطبّقة على اللاجئين السياسيين.

الحكومة إلى ما «بعد بعد رأس السنة»

مع ترحيل مسار تأليف الحكومة إلى ما «بعد بعد راس السنة»، دخل المسؤولون في عطلة توقفت معها كل الاتصالات، في وقت تزداد فيه عوامل الضغط على الساحة اللبنانية التي يُريدها البعض ان تبقى رهينة الفراغ إلى حين تسلم إدارة جو بايدن مقاليد الحكم

تأليف الحكومة مؤجّل، على الأرجح، إلى «ما بعد بعد راس السنة». أدى الرئيس المكلف سعد الحريري «قسطه للعلى». ناور بتشكيلة حكومية كان يعرف أنها لن تلقى قبولاً لدى رئيس الجمهورية ميشال عون. (أمل) اللبنانيين خيراً لبضع ساعات قبل أن يعلّق، قعادته، مسؤولية التعطيل على «وطاويط القصر الجمهوري»... ثم حزم حقائبه وسافر في إجازة الأعياد، وكأنه لا أزمة في البلد ولا انهيار، فيما لا يوحي مسار الأمور بتحقق «نبوءته» بحكومة بعد رأس السنة. ما ينطبق على الحريري ينطبق على بقية الطبقة السياسية. ففي مرحلة إقليمية - دولية تتسم بالغموض في ما يتعلق بمستقبل أزمات المنطقة، والمشهد الداخلي الذي يزداد تأزماً،

الحريري سافر إلى الإمارات «في عطلة» وحسب

من الفوضى الأهلية إلى الانهيار المالي/ الاقتصادي، مروراً بالفلتان الأمني، دخلت هذه الطبقة في إجازة الأعياد كما لو أن البلاد في مرحلة عادية وليست بحاجة إلى أي جهد استثنائي، وكما لو أن عندها ترف الوقت والمناورة والانتظار أو المراهنة على تطورات الخارج، وترك البلاد بلا قيادة. والأبرز على هذا المستوى تجلي في الآتي:

- جمود على مستوى الاتصالات. فبحسب أكثر من مصدر معني بالتأليف الحكومي، «لا أحد يتحدث مع أحد، ومنذ اللقاء الأخير بين عون والحريري، لم يُسجّل أي تواصل بين القوى السياسية».

- سفر الحريري إلى دولة الإمارات، لقضاء فترة الأعياد. ومع أن الرئيس المكلف أوحى بأنه سيسعى لعقد لقاءات في الإمارات أو في السعودية في حال استطاع أن يزورها، إلا أن مصادر مطلعة أكدت أن الحريري «في عطلة» ليس إلا.

- المأزق المتصاعد داخل التركيبة السياسية، إذ بات واضحاً أن كل طرف بات يدير معركته بشكل انفرادي، إلى حد ما.

بناءً عليه، ستكون البلاد على موعد مع أسبوع السؤال عن الخطوة التالية؟ وما الخيارات المتاحة أمام الحريري الذي، بحسب كل المؤشرات، لا تزال حظوظه في التأليف ضعيفة، علماً بأن أوساطاً سياسية تساءلت عما إذا كانت زيارته الخليجية ستعيده أكثر تصلباً.

(الأخبار)

على الغلاف

مخيم المنية العراء الأخير

فجّر حادث فردي إشكالاً بين لبنانيين وسوريين، انتهى بإحراق مخيم النازحين في بحنين المنية. فيما يبدو نشاط إعادة السوريين إلى ديارهم معلّقاً على الأزمة الحكومية اللبنانية، والمحاولات الغربية المستمرة لعرقلة العودة، من بضمن عدم انتقال التوتّرات الأهلية بين السوريين واللبنانيين من منطقة إلى أخرى مع تعاظم الانهيار الاقتصادي وضعف الدولة؟

فراس الشوفي

تبعث الصُّوَرُ الآتية من مخيّم النازحين السوريين في بلدة بحنين - المنية، توقّعاً مظلماً للمقبل من الأيام، في مسار أزمة النزوح السوري إلى لبنان. يُضاف إلى سلسلة المسارات الخطرة التي يدخل فيها البلد، ولا تقود إلّا إلى الفوضى الأهليّة.

ليل أوّل من أمس، اندلع إشكالٌ فردي، بحسب رواية الأجهزة الأمنية، بين شخصين أحدهما من آل المير وآخر من آل شاكر، وبين بعض سكّان المخيّم المعروف بـ«009»، بسبب كلامٍ نابٍ وجّهه الشابان إلى فتاة، وأطلقا بعدها النيران في الهواء من مسدّس ورشاش حربي داخل المخيّم. لم يمرّ وقت طويل، حتى تطور الإشكال مع حضور آخرين لدعم الشابين، فبدأ الأمر بإحراق خيمتين للنازحين، ليأتي الحريق على كامل المخيّم... وفي أقل من نصف ساعة، خسر 470 شخصاً من 93 عائلة خيامهم الأخيرة، وصارت سقوف الحديد والواح الخشب والنايلون رماداً، بعد أن التهمتها النيران أمام أعينهم، والتهمت معها ملابسهم وبقايا ذكرياتهم. «خرجوا من غير أن يتمكّنوا من الفرار إلّا بأوراقهم الثبوتية»، على ما يؤكّد المشرف العام على خطّة الاستجابة لأزمة النازحين السوريين في وزارة الشؤون الاجتماعية عاصم أبو علي. بالطبع، خلفيات الإشكال أبعد من خلاف على فتاة، ولو أن هذا الحادث العابر قد فجّر ماساة. بل تعود جذوره إلى خلافات دائمة بين السوري إلى لبنان، يُضاف إلى سلسلة المسارات الخطرة التي يدخل فيها البلد، ولا تقود إلّا إلى الفوضى الأهليّة.

ليل أوّل من أمس، اندلع إشكالٌ فردي، بحسب رواية الأجهزة الأمنية، بين شخصين أحدهما من آل المير وآخر من آل شاكر، وبين بعض سكّان المخيّم المعروف بـ«009»، بسبب كلامٍ نابٍ وجّهه الشابان إلى فتاة، وأطلقا بعدها النيران في الهواء من مسدّس ورشاش حربي داخل المخيّم. لم يمرّ وقت طويل، حتى تطور الإشكال مع حضور آخرين لدعم الشابين، فبدأ الأمر بإحراق خيمتين للنازحين، ليأتي الحريق على كامل المخيّم... وفي أقل من نصف ساعة، خسر 470 شخصاً من 93 عائلة خيامهم الأخيرة، وصارت سقوف الحديد والواح الخشب والنايلون رماداً، بعد أن التهمتها النيران أمام أعينهم، والتهمت معها ملابسهم وبقايا ذكرياتهم. «خرجوا من غير أن يتمكّنوا من الفرار إلّا بأوراقهم الثبوتية»، على ما يؤكّد المشرف العام على خطّة الاستجابة لأزمة النازحين السوريين في وزارة الشؤون الاجتماعية عاصم أبو علي. بالطبع، خلفيات الإشكال أبعد من خلاف على فتاة، ولو أن هذا الحادث العابر قد فجّر ماساة. بل تعود جذوره إلى خلافات دائمة بين بعض أصحاب الأراضي والمشاريع الزراعية، وبين النازحين الذين اعتادوا العمل فيها منذ سنوات. فغالبية سكّان المخيّم ينحدرون من منطقة الجزيرة، من الحسكة والقامشلي، وبعض العائلات ينحدر من حمص. لكنّ أغلبهم يمتهنون الزراعة ويعملون فيها، منذ ولدوا على ضفاف نهر الفرات. وهو ليس مخيّماً بالمعنى الرسمي أو تابعاً لـ«الأمم»، بل أرض تعود ملكيتها لمحمود دنيا، أحد أبناء المنية، وكل عائلة تسدد إيجاراً «معقولاً» شهرياً بدل الخيمة، من فتات الأموال التي باتت تدفعها مفوضية اللاجئين هذه الأيام، ومن العمل في الزراعة في أكثر من مشروع، من بينها مشاريع لأشخاص من آل المير.

وعلى ما يقول أكثر من مصدر محلّي ومن النازحين، فإن لـ«النازحين» دفعات مالية في ذِمّة المعتدين، لم يدفعوها لهم لقاء عملهم في الأرض»، وأن هذا الأمر يتكرّر دائماً، و«كان دائماً محمود دنيا يدخل في الصلحة، لكن هذه المرّة الأمور خرجت عن السيطرة».

حتى ليل أمس، كانت الأجهزة الأمنية واستخبارات الجيش قد أوقفت اثنين من المشتبه فيهم بافتعال الحريق، على أن تستكمل عملها اليوم لتوقيف الباقين ومطلقي النيران. كما أوقفت ستّة نازحين سوريين من المخيم، إلّا أن المصادر الأمنية تؤكّد أن «السوريين يخضعون للتحقيق لتبيان ما حصل ولم يتمّ توقيفهم بالمعنى الفعلي».

الحادث استدعى أيضاً سلسلة من الاتصالات السياسية والحكومية لـ«امتصاص أي تداعيات على الأرض»، كما قال الوزير رمزي مشرفية لـ«الأخبار». وبحسب المعلومات، فإن مشرفية أجرى اتصالات بوزيرة الدفاع زينة عكر، واتفقا معاً على تفكيك أي ذيولٍ للحادث.

ما حصل في المنية يعيد فتح الأسئلة المعلّقة في لبنان، حول ما يعانيه النازحون السوريون من ممارسات، سببها الأوّل الظروف اللبنانية العامة والنظرة «الفوقية» والأحقاد التي تنمو في الداخل بين اللبنانيين أنفسهم، قبل أن تكون موجّهة إلى السوريين، إضافة إلى الانهيار الاقتصادي الذي بات «يُبيح الممنوعات» من حالات الاستغلال وغياب الدولة والتوظيف السياسي لهذا الملفّ الوطني والإنساني الخطير.

وفي دراسة طويلة، للباحثة شاينا سجاديان نشرها موقع «الخندق»، تشرح سجاديان مطوّلاً عن نظام «الشاويش»، الذي يمثّل أبشع أشكال العنصرية والاستغلال تجاه النازحين السوريين في العمل الزراعي، في البقاع والشمال، ويقوم على العمل لقاء أجرة الخيمة وبمبالغ زهيدة جدّاً، وتعامل لا يليق بإنسان، فكيف بين أبناء الشعب الواحد.

النازحون والتوظيف السياسي

ومما لا شكّ فيه، أن كل ما يعاني منه النازحون السوريون وما يعانيه اللبنانيون، أفراداً واقتصاداً، من جراء أزمة النزوح السوري (علماً بأن الوجود السوري بدرّ أموالاً على لبنان)، سببه التوظيف السياسي للأزمة. وهذا التوظيف بدأ منذ شجّع تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب القوات اللبنانية وبقايا 14 آذار النازحين السوريين على المجيء إلى لبنان، ظنّاً منهم أن هذا الأمر يعجّل في انهيار الدولة السورية، وانسجاماً مع الحرب التي خيضت ضد سوريا.

والأمر ذاته فعلته الاستخبارات التركية في شمال سوريا عندما بدأت ببناء مخيمات للنازحين حتى قبل أن تتطوّر الأزمة، ومثلها فعلت الاستخبارات الأردنية والخليجية لتحريض النازحين على التوجّه من الجنوب السوري نحو الأردن، والآن يشكو الأردن من النازحين ويبتزّ الرئيس التركي رجب إردوغان أوروبا بهذا الملفّ، وعبر هذه القضيّة أيضاً يتسلّل لإنشاء مناطق عازلة في الشمال السوري، وإجراء تحوّلات ديموغرافية على شكل أحزمة على الحدود الدولية بين سوريا وتركيا.

في داخل لبنان، ومع الإنهاك الذي أصيب به المستقبل والاشتراكي والقوات وضعف تأثيرهم على وقع الانتصارات العسكرية التي حقّقها الجيش السوري وحلفاؤه، بات الاستثمار المحلّي ضعيفاً في أزمة النازحين (على الأقل الآن)، اللهم عدا الاستثمار الأميركي والغربي والتركي والخليجي لملفّ النازحين. فحتى الآن، لا يزال استخدام النازحين في الضغط على سوريا جزءاً من الاستراتيجية الأميركية لإخضاع دمشق وتهديد لبنان، إذ إن عودة النازحين تعني سقوط كل الدعاية التي يشنّها الأميركيون عن أن الحكومة السورية لا تريد عودة النازحين، أو الدعاية الأوروبية التي تسوّق أن التهجير هو عمل ممنهج تقوم به الحكومة السورية، متناسية ما قامت به الجماعات التكفيرية المسلّحة ومجازرها التي هدفت إلى تهجير السوريين أوّلاً من أكثر من محافظة.

ما حصل في المنية يعيد فتح الأسئلة المعلّقة في لبنان حول ما يعانيه النازحون السوريون من ممارسات (أ ف ب)

> مصادر دبلوماسية روسية: بعض الدول والمنظمات الغربية لا يزال يعرقل العودة للضغط على دمشق

وتؤكّد مصادر دبلوماسية روسية لـ«الأخبار» أن «الغرب لا يزال يتعامل بالعقلية نفسها تجاه سوريا في محاولة لاستثمار ملفّ النازحين، في المقابل تعمل موسكو ودمشق ودول محيط سوريا على معالجة هذه الأزمة، ومؤتمر عودة النازحين في دمشق خطوة مهمة على طريق هذا الحلّ». وأشارت المصادر إلى أن «العديد من الدول والمنظمات الغربية والدولية يلعب أدواراً سلبية لمنع النازحين من العودة إلى سوريا، وهذا الأمر مضرّ بالجميع، وأكثر المتضررين منه هم النازحون أنفسهم».

من جهته، يؤكّد مشرفيّة أن «نتائج مؤتمر عودة النازحين كانت جيّدة، وتم تأليف لجنة بين الوزارة والأمن العام اللبناني ومفوضية اللاجئين للإسراع في إعادة النازحين، إلّا أن جمود الملفّ الحكومي يعرقل انطلاق العمل بوتيرة أسرع، ونشعر بأن الغالبية في لبنان باتت تشجع دعم العودة والتوقّف عن العرقلة، وهناك مصلحة سورية ولبنانية بالعودة في ظلّ الانهيار اللبناني».

وبحسب المصادر الروسية، فإن «مبعوث الرئيس الروسي إلى سوريا ألكسندر لافرنتييف وكبار موفدي وزارة الدفاع الروسية إلى مؤتمر دمشق، أكّدوا عزم روسيا على مساعدة لبنان بكل الاتجاهات المطلوبة لتسهيل العودة بالتنسيق مع مؤسسات الحكومة السورية».

يوم أمس، خرجت إدانات لبنانية واسعة لما حصل في المنية، وأوّلها من آل المير، حيث أكّد أحد فعاليات العائلة في اتصال مع «الأخبار» إدانة «العائلة لأي عمل من هذا النوع، فالسوريون واللبنانيون شعبٌ واحد».

لكن، من يضمن أن لا تتوسّع رقعة الزيت على وقع الانهيار اللبناني، ويصبح الصدام والغلّ الذي يراكمه الفقر والعوز والفوضى بين اللبنانيين واللبنانيين وبين اللبنانيين والقاطنين على الأرض اللبنانية، صداماً أهلياً في أكثر من منطقة؟ باتت عودة النازحين أكثر من ضرورة، كي لا يكون مخيّم المنية أو غيره من المخيّمات، العراء الأخير للنازحين السوريين.

قضية

أزمة الحزب القومي: حـردان هو المشكلة... حردان هو الحل

مرة جديدة، يقف الحزب السوري القومي الاجتماعي على مفترق انشقاق، محوره النائب اسعد حردان. تسعى دمشق إلى حل الأزمة الناشئة منذ الانتخابات الحزبية الأخيرة. ورغم أن الرئيس السوري قال بوجوب الحفاظ على وحدة الحزب، كما على ماء وجه حردان، فإن بعض الذين يتابعون الملف، يتحسسون حصراً بالجزء الثاني من كلام الرئيس بشار الأسد. فيما يتصرفون في الجزء الأول على طريقة غازي كنعان: اعيدوا انتخاباتكم الحزبية، بما يرضي حردان

حسن عليق

في الثالث عشر من أيلول الماضي، أنجز الحزب السوري القومي الاجتماعي انتخابات مجلسه الأعلى (السلطة التشريعية) التي انتخبت الأمين ربيع بنّات رئيساً للحزب. هذه الانتخابات أصرّ عليها الرجل القوي في الحزب، النائب أسعد حردان، رغم اعتراضات قوميين كثر، من داخل المؤسسة الحزبية وخارجها. لكن، وبعد هزيمة لائحة حردان (فاز، منفرداً، بعدما تُرك له مقعد شاغر في اللائحة المنافسة)، قرر رفض النتيجة. صدمة الكثير من القوميين وقعت بسبب لجوء الفريق الخاسر إلى القضاء اللبناني، للطعن في شرعية الانتخابات الحزبية. والاحتكام إلى العدلية اللبنانية يكاد يرقى إلى مستوى المحرّم في الحزب القومي. فمن جهة، مؤسسات «العدالة» اللبنانية هي التي حاكمت، صورياً، زعيم الحزب أنطون سعادة وقضت بإعدامه، وهي التي نكّلت بالقوميين طوال العقد السابع والنصف الأول من العقد الثامن من القرن السابق، وصولاً إلى إصدار حكم بإعدام الأمين حبيب الشرتوني والراحل نبيل العلم عام 2017 بسبب اغتيال بشير الجميل. ومن جهة أخرى، فإن للحزب مؤسساته الدستورية التي يلجأ إليها القوميون لحل خلافاتهم. وهذه المؤسسات، وعلى رأسها المحكمة الحزبية، شكّلت في السنوات الأخيرة درعاً لحماية «القومي». فهي، على سبيل المثال، منعت حردان من البقاء رئيساً خلافاً لدستور الحزب. بحاجج أنصار نائب مرجعيون بأنهم اضطروا إلى اللجوء إلى القضاء اللبناني، لأن القيادة الحزبية الجديدة حلّت المحكمة الحزبية التي سبق أن عينها حردان بديلاً من تلك التي منعت عودته رئيساً. وترد القيادة الحزبية الجديدة بأن المحكمة لم تكن قادرة على النظر في الطعن بالانتخابات الأخيرة، المقدّم من فريق حردان، لأن عدداً من أعضائها كانوا معنيين بالانتخابات، ولا يجوز لهم النظر في الطعن بها.

الجدال حول شرعية المحكمة الحزبية السابقة للنظر في الطعون، يبدو - على أهميته - فرعياً. الأصل هو في أزمة عميقة تضرب الحزب، وتهدّد وجوده وبنيته. وهذه الأزمة متصلة، حالياً، بأمرين؛ الأول، دور الحزب، سياسياً وعقائدياً، في زمن التطبيع والتشرذم. أما الأمر الثاني، فيختصر بأسعد حردان نفسه. صحيح أن الحزب يعيش صراعات دائمة، كادت تصبح جزءاً من هويته، لكن منذ ثلاثة عقود، يقف حردان في وسط هذه الصراعات، وفي أحيان كثيرة، يكون هو محورها. ومنذ تسوية توحيد جناحين من الحزب في تسعينيات القرن الماضي، كان حردان العراب الأول للتسوية، وفي الوقت عينه، العنوان الأول للانقسام، سواء بين جناحي «الوحدة»، أم بين التنظيم الحزبي والقوميين الذين يرفضون العودة إلى الحزب أو دخوله ما دام نائب الجنوب هو الرجل القوي المتحكم بالقرار فيه، بصرف النظر عن أحقية ما يطرحونه. الجديد في الأزمة الحالية هو أنها في قلب الفريق الذي كان محسوباً على حردان وحده. الذين فازوا في الانتخابات، بقيادة عميد الدفاع زياد معلوف، كانوا فريق العمل الحزبي الذي يستند إليه حردان. وفيما يتهم أنصار الأخير معلوف والقيادة الحزبية المنتخبة بالطعن فيهم عشية الانتخابات، يبدو أن القيادة الجديدة لديها ملاحظات جوهرية على أداء الرئيس السابق للحزب. وهذه الملاحظات متصلة بالعمل الحزبي، وبالأداء السياسي العام في لبنان.

في الداخل «القومي»، يؤخذ على حردان تضحيته العمل الحزبي الحقيقي، لمصلحة ثنائية التسوية مع جناح «المجلس الأعلى» سابقاً، والصراع مع الجناح نفسه. وفي السياسة العامة في لبنان، يعترض الفائزون في الانتخابات على إلغاء أي مسافة بين حزبهم وبين الجانب المعتدل من الحزب في تسعينيات القرن الماضي، كان حردان العراب العلاقة مع حزب الله ومع سوريا، بل على صمت الحزب حيث يجب أن يرفع الصوت، كالاعتراض على المنظومة الفاسدة في لبنان، وعلى رفع صوته حيث يجب الصمت، كتسمية سعد الحريري رئيساً للحكومة، والإصرار على المشاركة في حكوماته.

في الجانب الحزبي أيضاً، فوّت حردان يوم 13 أيلول الفائت فرصة كبرى لانطلاقة جديدة في «القومي». الذين خسر أمامهم، ليسوا سوى «جماعته»، أو هكذا كان يُنظر إليهم. كثيرون من القوميين وأصدقائهم كانوا يرفضون النظر إلى الانتخابات الأخيرة إلا كـ«لعبة بين حردان وأنصاره». ولم يصدّق هؤلاء أن المعركة جدية، إلا بعدما وقف حردان حيث أجريت الانتخابات في أعالي المتن الشمالي، وغادر غاضباً. كان في مقدوره، باعتراف بعض أنصاره، القبول بالهزيمة، واحتضان الفريق الفائز. لكنه آثر شنّ حرب عليهم. معركة من الشائعات تطال الفائزين، وصولاً إلى حدّ تخوينهم في تقارير ملفّقة. وجد حردان عوناً له في السفير السوري علي عبد الكريم علي، وفي مسؤولين أمنيين سوريين. بعض أنصار النائب الجنوبي يستقوون برئيس مكتب الأمن الوطني، اللواء علي مملوك، ويعتبرونه سنداً لهم المقبل. ورغم أن توصيات المؤتمر ليست مُلزمة، إلا أن القيادة الحزبية مستعدة لاعتبار توصياته ملزمة، ولإجراء انتخابات جديدة في حال أوصى القوميون بذلك.

منذ 13 أيلول، فشلت كل المبادرات في التوصل إلى حل. موقف حردان ضعيف حزبياً. فهذه المرة، خسر جزءاً كبيراً من «أنصاره». وبين القوميين، يصرّ كثيرون على أن عودته للإمساك بالحزب ستعني خروجهم، علماً بأن القيادة المنتخبة ترفض إقصاءه، لكن ذلك لا يدفعه إلى الاستسلام. على العكس من ذلك، يرى أنه في حالة غير حرجة، مستنداً إلى دعم يأتيه من دمشق. الرئيس بشار الأسد طالب بحفظ المكتب السياسي في «القومي»، كمال النابلسي، مبادرة للحل، قبل أن «يستولي» عليها الرئيس السابق للحزب حنا الناشف، ليعرض إجراء انتخابات في أيار المقبل، بعد المؤتمر القومي. ينطلق الناشف من كونه رئيساً للمؤتمر، معتبراً أنه الجهة الشرعية الوحيدة في المؤسسات الحزبية. في المقابل، اقترحت القيادة القومية مبادرة للحل تقوم على الآتي:

- تقديم 29 اسماً ليختار منها حردان 6 أعضاء في محكمة حزبية تنظر في الطعون.

- انعقاد المؤتمر القومي في أيار المقبل. ورغم أن توصيات المؤتمر ليست مُلزمة، إلا أن القيادة الحزبية مستعدة لاعتبار توصياته ملزمة، ولإجراء انتخابات جديدة في حال أوصى القوميون بذلك.

> موقف حردان ضعيف حزبياً، فهذه المرة، خسر جزءاً كبيراً من «أنصاره»

في الحزب، يتسلّح حردان بورقة القضاء اللبناني، وتحديداً لجهة الاستناد إلى قانون تمديد المهل، الذي يتيح للأحزاب والجمعيات تأجيل انتخاباتها (علماً بأنه كان المصرّ على إجراء الانتخابات!). وفي الأسابيع الأخيرة، اقترح رئيس الحزب، وحفظ ماء وجه حردان. المعنيون بالملف في الشام وسفارتها في لبنان يحتاجون لا شك إلى مراجعة جدية للأداء منذ انتخابات القومي. الفريق الفائز ليس بعيداً عنها. على العكس من ذلك، هو من قاد عمل القوميين العسكري إلى جانب الجيش العربي السوري. وفي السياسة، القيادة الجديدة ملتزمة بخيار محور المقاومة. وإذا نظرت دمشق إلى حلفائها في لبنان، فهي ستجد جزءاً لا بأس به منهم مشتتين بين الإمارات وتركيا، فيما يكاد بعضهم يخجل بحلفه معها. حتى حزب البعث، تشتّت ذاتياً. هذه التجربة تفرض تعاملاً مختلفاً مع أزمة الحزب القومي، لا تنطلق حصراً من مصلحة حردان، بل تترك للقوميين وحدهم حق إدارة مؤسسات حزبهم. وقبل ذلك، قرار ينبغي أن يتخذه حردان بعدم أخذ «القومي» إلى انشقاق جديد. بدأت ملامحه تلوح في الأفق، وبعدم التعامل بخفّة مع نتائج الانتخابات التي أصرّ على إجرائها. اليوم، يقف القوميون مجدداً أمام مفترق طرق. إما نهضة حزبية يحتاج إليها محورهم وبلادهم، وإما المزيد من الشقاق. وفي الحالتين، من الجائز أن يُقال لحردان ما قيل يوماً لياسر عرفات: أنت المشكلة وأنت الحل.

(هيثم الموسوي)

قضية

غبن القرارات التي تصدرها المحاكم الشرعية والمحاباة التي تتضمّنها ليست حكراً على قضايا حرمان الامهات من حق الحضانة أو «تابيد» انتظار كثيرات لحقهنّ في الحصول على الطلاق. «أعاجيب» هذه الأحكام وصلت إلى حدّ إبطال القاضي عقد زواج كان هو نفسه قد أثبته لحرمان الزوجة من حصتها في إرث زوجها المتوفّى

«أعاجيب» المحاكم الشرعيّة

إبطال عقد زواج لحرمان الزوجة من الإرث

هديل فرفور

في 2019/1/3، أقدم رئيس محكمة بيروت الشرعية القاضي الأول السيد بشير مرتضى على إبطال عقد زواج كان مرتضى نفسه قد أثبته بموجب قرار صادر عنه قبل أربع سنوات (2015/1/26). بنتيجة قرار الإبطال، حُرمت السيدة فاطمة أمزيان من حقها في الحصول على حصّتها من إرث زوجها.

وفق رواية أهل أمزيان، فإنّ عائلة زوجها المتوفّى (وهم محسوبون على الجهة السياسية نفسها التي يُحسب مرتضى عليها)، وبهدف حرمانها من حصتها في الإرث، تقدّموا لدى محكمة بيروت الشرعية بطلب إبطال عقد الزواج الذي استمر أربع سنوات، بحجّة «عدم الأهلية النفسية والقانونية» للزوج على إبرام العقد، «وبعدما حكم لهم القاضي بالإبطال، تمكنوا في غضون 48 ساعة من الحصول على قرار حصر إرث سحبوا بموجبه نحو 875 ألف دولار من حسابه المصرفي». وبحسب الرواية، لا تزال أمزيان تنتظر، منذ ثلاث سنوات، حكم استئناف القرار أمام رئيس المحاكم الجعفرية الشيخ محمد كنعان.

المفارقة في قرار إبطال الزواج الذي اطّلعت «الأخبار» على مضمونه، تكمن في البند الثاني من نصه الذي قضى برد مادة إثبات زواجها «لعدم شرعيتها وعدم صحتها وثبوتها»، فيما يتبيّن من نص الحكم الكامل أن دعوى إثبات الزواج تتضمن مستندات صادرة عن المحكمة الشرعية التي يرأسها مرتضى نفسه!

ويستند نص قرار الإبطال إلى تقارير طبية صادرة عن اختصاصيين عراقيين تعود إلى عام 1979 تفيد بأن الزوج كان يعاني من مرض عقلي تسبب بإقدامه على قتل زوجته وابنه في العراق، حيث كان يشغل منصب سفير لبنان لدى بغداد، فضلاً عن استناده إلى تقارير طبية حديثة تفيد بأن «الفصام الهذياني الاضطهادي يبقى في المريض لدى الحياة (...)».

مصادر قانونية مُطّلعة على القضية جزمت لـ«الأخبار» أن نص الحكم اجتزأ الرواية الكاملة، ولم يتوسّع في التحقيقات التي تفيد بالأسباب الفعلية التي أدت إلى إقدام الزوج على القتل، مشيرة إلى أن التقارير التي نُظّمت في ذلك الوقت حول حالته العقلية كانت بمثابة «تخريجة» لعدم زجّه في السجن. كما تجاهل نصّ الحكم الإجراءات القانونية التي أقدم عليها الزوج في لبنان لاحقاً لإثبات تمتّعه بالأهليّة القانونيّة والعقليّة (إجراء عمليات بيع وشراء وغيرها)، «والأهم من ذلك كله أن الحكم لم يأخذ في الاعتبار التقارير الصادرة عن المكتب الشرعي في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى التي تفيد بعدم وجوب فسخ عقد القران».

وبمعزل من النقاش القانوني المتعلق بتأويل «الأهلية القانونية» وتأثيرها على بطلان الزواج، فإنّ عدم التوسع بالتحقيقات واستسهال الانحياز الذي يحكم النص بات نهجاً يتكرر في معظم الأحكام التي تصدرها المحكمة الشرعية. ويُعزّز فرضية الانحياز ما يؤكده أقارب أمزيان بأن أحد المحامين ممن تربطه صلة قرابة باحد كبار قضاة المحكمة طلب ثلاثة آلاف دولار للحصول على قرار بوقف تنفيذ قرار حصر الإرث «لأنه يريد توزيع جزء منه على القضاة»!

(أرشيف)

> ملاحقة القضاة الشرعيين «من طابق لطابق»!
>
> تُنظّم الحملة الوطنية لرفع سن الحضانة لدى الطائفة الشيعية، اليوم، جولة بين طوابق المحكمة الجعفرية في الأوزيسكو تحت شعار «من طابق لطابق». الجولة تستهدف بالدرجة الأولى القاضي بشير مرتضى الذي أصدر في آب الماضي قراراً بحرمان أمّ من حقّها في رؤية طفليها التوأم وتسليمهما إلى والدهما لتسفيرهما إلى الخارج بسبب مكانة الأب «المرموقة»، كما تهدف الى «ملاحقة بقية القضاة والضغط عليهم لإنصاف حقوق النساء والأمهات»، وفق منسقة الحملة زينة إبراهيم.

> تراجع القاضي عن قرار حصر الإرث بعد أيام من تنفيذه

تقرير

«الدولار الطالبي»: مصارف تتحدّى القضاء

فاتن الحاج

في وقت لا تزال فيه المصارف تعزف عن تطبيق قانون الدولار الطالبي رغم تعميمَي حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وجمعية المصارف، يواصل بعض قضاة العجلة إصدار قرارات جريئة تلزم هذه المصارف بتحويل الأموال التي تمنّعوا عن تحويلها في السابق إلى حسابات الطلاب اللبنانيين في الخارج، خلافاً للقانون، ما هدّد المستقبل الجامعي لهؤلاء الطلاب.

في 23 الجاري، ألزمت قاضية الأمور المستعجلة في بيروت، كارلا الشواح، فرنسبنك ـ الفرع الرئيسي في الحمرا بتحويل 12 ألف دولار من حساب المستدعية هنا راضي إلى حساب ابنيها زياد وأحمد إبراهيم اللذين يدرسان في جامعة بيلاروسيا، ليتمكنا من استكمال دراستهما. وفرضت الشواح غرامة إكراهية رياض سلامة وجمعية المصارف، قدرها 20 مليون ليرة لبنانية عن كل تخلف أو تأخير في التنفيذ. كذلك ألزمت القاضية المصرف باستعادة الشيك المصرفي للمستدعية، المودع لدى دائرة الكاتب العدل في بيروت جو فياض وإعادة فتح حسابها لديه بالشروط ذاتها التي كانت عليه قبل الإقفال وإيداع قيمة الشيك 12 ألفاً و500 دولار في الحساب فوراً تحت طائلة غرامة مالية بقيمة 20 مليون ليرة. وأجبرت الكاتب العدل بالمقابل على وقف إجراءات العرض والإيداع وإعادة الشيك فور تبلغه بالقرار، وكلفت المساعد القضائي زياد شعبان الانتقال مع المستعجلة إلى الكاتب العدل والمصرف لمواكبة إنفاذ القرار بإشراف المحكمة.

وفي التفاصيل التي ترويها محامية المستدعية، عضو لجنة المحامين المتطوعين للدفاع عن المودعين، مايا الدغيدي، أنها تقدمت لدى قضاء العجلة بأمر على عريضة أي من دون خصومة، والقرار الصادر يتعلق باتخاذ الإجراءات والتدابير لدرء الخطر والضرر. وأشارت إلى أن المصرف أقفل حساب المستدعية وأودع الكاتب العدل الشيك المصرفي، في تعسف واضح للقوانين التي تحمي المودعين إذا طلبوا إعطاءهم أموالهم، ولم تكن هناك حاجة في هذه الحالة إلى إصدار قانون الدولار الطالبي لتحويل الأموال إلى الطلاب في الخارج إذ كان لزوم ما لا يلزم. وفيما لفتت دغيدي إلى أن المصرف يستطيع أن يعترض على القرار أمام القضاء نفسه، استبعدت أن يحصل ذلك لعدم وجود أسباب جدية لذلك. يذكر أن لجنة المحامين تطوعت لرفع دعاوى مجانية للمواطنين من أجل الحصول على حاجات طبية وتعليمية.

> أنصف بعض قضاة العجلة الطلاب في الدعاوى ضد المصارف

وقالت الدغيدي إن «معركتنا هي أن يتمكن القضاء من أن يحكم القطاع المصرفي ومواجهة بروباغندا تقول إن القضاء لا يصدر أحكاماً، باعتبار أن هناك قضاة نزيهين يصدرون أحكاماً منصفة للناس كل يوم وعلينا بالمقابل التشهير بمن يخرق القانون». إلا أنه وفي تحدّ واضح للسلطة القضائية، لم ينفذ فرنسبنك ــ فرع النبطية حتى الآن قرار أمر على عريضة اتخذه قاضي الأمور المستعجلة في النبطية أحمد مزهر في 15 كانون الأول الجاري ويقضي بإلزام المصرف بتحويل مبلغ 4 آلاف دولار من حساب المستدعي محمد غصين إلى حساب حفيده الطالب في جامعة بيلاروسيا عباس نحلة، سنداً إلى قانون الدولار الطالبي، وتحت طائلة غرامة إكراهية بقيمة 30 مليون ليرة عن كل يوم تأخير في تنفيذ القرار.

وقال محامي المستدعي أحمد الديلاتي إنه سيتقدم اليوم أمام القضاء المستعجل بدعوى تصفية غرامة إكراهية، إذ أصبحت الآن توازي 390 مليون ليرة، للقيام بالحجز الاحتياطي على موجودات البنك.

قضية

قلّة المعرفة تقضي على اقتصاد المعرفة

الشركات الناشئة تصارع للبقاء

من أين نأتي بالدولارات للصمود؟ سؤال يشغل اللبنانيين منذ أكثر من عام. فيما احتياطيّ مصرف لبنان القابل للاستعمال ينضب بسرعة قياسية. حلول كثيرة طرحت ولا تزال تطرح، وعدّاد الوقت يمضي. فيما «مرتا تلتهي بأمور كثيرة والمطلوب واحد». من الدعوات إلى التحوّل إلى الاقتصاد المنتج وتشجيع الصناعة والزراعة، إلى الحديث عن التوجّه شرقاً واللجوء إلى صندوق النقد وغيرها. جميع الخيارات بحثت ما عدا أسهلها وأسرعها جلباً للدولارات، وهو دعم اقتصاد المعرفة الذي تعتاش منه عشرات الآف العائلات ويساعد على الحفاظ على ما تبقّى من أدمغة

رضا صوايا

يعرّف اقتصاد المعرفة على أنه الاقتصاد الذي يشكل إنتاج المعرفة فيه وتوزيعها واستخدامها المحرك الأساس للنمو، وركيزته الأساسية تقوم على توظيف العلم والتكنولوجيا في جميع ميادين الاقتصاد، وتعدّ الموارد البشرية ذات المهارات العالية أكثر أصوله قيمة.

تبلغ مساهمة اقتصاد المعرفة في إجمالي الناتج المحلي في لبنان 1,4 مليار دولار، ويصل عدد العاملين في هذا القطاع إلى حوالى 44 ألفاً، وعدد الشركات الناشئة نحو 200 بحسب دراسة أعدّتها شركة «ماكنزي» حول مستقبل الاقتصاد اللبناني. ورغم العوائق التي تواجه هذا القطاع، وخصوصاً البنية التحتية المهترئة في مجالي الكهرباء والاتصالات (أشارت دراسة لصندوق النقد الدولي العام الماضي إلى أن نقص الكهرباء هو ثاني أكبر عائق أمام القدرة التنافسية في لبنان)، وضعف الحوكمة وغياب الاستراتيجيات الحكومية الفاعلة في هذا المجال، كان المسار العام للشركات التكنولوجية الناشئة في لبنان يدعو إلى التفاؤل. وهو ما تبيّنه معطيات عدّة، أبرزها حلول لبنان في المرتبة الأولى عالمياً لجهة تأثير ريادة الأعمال على الابتكار بحسب «إيدال»، وفي المرتبة 59 عالمياً من أصل 137 بلداً وفق المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية، وفي المرتبة الرابعة عالمياً من أصل 125 دولة في نشاط ريادة المنتجات الجديدة بحسب مؤشر تنافسية المواهب العالمي لعام 2019. وتشير «إيدال» إلى أنها ساهمت في إطلاق أكثر من 65 مشروعاً تبلغ قيمتها الاستثمارية 1,9 مليار دولار، وخلق حوالى 8000 وظيفة مباشرة و20 ألف وظيفة غير مباشرة في مجال اقتصاد المعرفة. «لبنان يستطيع الإفادة من قطاع المعرفة، بفضل رأسماله البشري الكفوء، فيزيد بالتالي ثروته ويحسّن إجمالي الناتج المحلي من أجل خلق فرص عمل وفتح آفاق جديدة لمن لديه القدرات الفكرية». بهذه الكلمات، توجّه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إلى المشاركين في «مؤتمر مصرف لبنان لتسريع الأعمال 2014». بعد 6 سنوات من كلام الحاكم، الراسمال البشري يتسابق للهجرة، الثروات تبخرت والناتج المحلي الإجمالي انهار، وفرص العمل أصبحت معدومة. أما قطاع المعرفة الذي نجح خلال سنوات في النموّ بشكل سريع فيصارع للصمود، فيما أعداد الشركات الناشئة التي تفلّس تزداد باطّراد. وفّر تعميم مصرف لبنان 331 الصادر عام 2014 التمويل لرؤاد الأعمال والشركات الناشئة وشجّع المصارف على الاستثمار في قطاع المعرفة، ما ساعد على خلق نهضة في هذا القطاع رغم الشكوك بحجم هذا الدعم الذي كان يمكن أن يكون أكبر بكثير. «لكن الأولوية كانت لدعم الاقتصاد الريعي والمطوّرين العقاريين. وأغلب ما حصل لا يعدو كونه أكثر من بروباغندا» على ما يقول الخبير الاقتصادي

> معظم الشركات الناشئة التي لا تصدر ولا تملك مداخيل من الخارج اغلقت او على طريق الإغلاق

جهاد الحكيّم. وبحسب عمر كريستيدس، المؤسس والمدير التنفيذي لـ Arabnet، فإن «التعميم خلق فرقاً من دون شك، لكن المبلغ الذي رصد لقطاع المعرفة في لبنان بموجبه يقدر بحوالى 400 إلى 500 مليون دولار، أما ما صرف منه فلا يتعدّى 250 مليوناً، وهو رقم جداً بسيط إذا ما قسناه إلى حجم الخسائر في البلد».

يرى الحكيّم أن «أهمية قطاع المعرفة تكمن في أن كلفة الاستثمار فيه قليلة مقارنةً بالاستثمارات المطلوبة في الصناعة والزراعة، وميزته أنه قادر على توفير دولارات بسهولة». والمطلوب، بحسب كريستيدس، هو «إنقاذ ما أمكن من الشركات في لبنان وضخّ سيولة سريعة فيها ومساعدتها على الانفتاح على الأسواق الخارجية كي لا تخسر ما تم صرفه واستثماره من مئات ملايين الدولارات طوال السنوات الماضية. والواقع أنه بسبب جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية، فإن التعامل مع الشركات الناشئة من قبل المستثمرين بات شبيهاً بالتعامل مع مرضى كورونا في حالات الاكتظاظ، حيث بات همّ المستثمرين إنقاذ أفضل الشركات وأكثرها قدرة على الصمود وتحقيق الأرباح. أما من يختار من يجب أن ينقذ أو لا فهو أمر بدأنا نبحثه كقطاع خاص، وهو يتطلّب أيضاً تدخلاً حكومياً ومن مصرف لبنان. لكن هل هم قادرون أو راغبون في ذلك، وخصوصاً أن الأولويات هي لقطاعات حيوية أخرى؟».

يكشف رامي بوجودة، نائب المدير العام لـ Berytech، أنه «ليس هناك أرقام دقيقة عن واقع الشركات العاملة في هذا المجال منذ بداية الأزمة حتى الآن. لكن الأكيد أن الشركات الناشئة التي لا تصدر والتي لا تملك مداخيل من الخارج أغلقت أو على طريق الإغلاق. فمعظم الشركات الناشئة في لبنان سوقها محلي، وهي تؤمّن خدمات رقمية حديثة لقطاعات واسعة من مصارف وفنادق ومطاعم ووكالات سفر وغيرها، وقد أدّت الأزمة التي طالت كل القطاعات إلى تدهور أعمالها بشكل هائل».

عزّز انهيار القطاع المصرفي والقيود غير القانونية على السحوبات والتحويلات في تعميق جراح الشركات الناشئة والعاملين في هذا المجال وزاد من صعوبة حصولها على الاستثمارات اللازمة للنموّ والتوسع، وهو «ما صعب عليها حتى القدرة على التسويق عبر فيسبوك وتويتر وغيرهما من المنصّات» بحسب بوجودة، علماً بأن هذه من أبسط المتطلبات وأكثرها بديهية.

في هذا السياق، يكشف كريستيدس عن «مساعٍ يحكى أن مصرف لبنان في وارد اتخاذها لتسهيل وصول الصناديق والشركات إلى أموالها في المصارف. لكن الآلية التي ستُتبع غير معروفة. والسؤال هو: هل ستحصل على الأموال بالليرة اللبنانية؟ وكيف سيكون الاستثمار؟ هل سترضى الشركات بأن تتخلّى عن حصص مقابل استثمارات بالليرة؟»

وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن التوجه قد يكون الى اعتماد سعر الصرف الذي حدده مصرف لبنان عند 3900 ليرة للدولار، وهو ما لن يؤدي إلى أي نتيجة في هذا المجال، وما قد يعزّز من رغبة الشباب في الهجرة، وخصوصاً أن «هناك طلباً من الشركات في الخارج على اللبنانيين بروّاتب جيدة، أما الشركات الناشئة التي تتعامل مع الخارج فتضرّ على الدفع لموظفيها بالدولار كي لا تفقدهم» وفقاً لكريستيدس.

وكان الوضع المحلي المأزوم لا يكفي حتى أتت اتفاقيات التطبيع بين عدد من الدول الخليجية وإسرائيل لتضاعف المخاطر على مستقبل اقتصاد المعرفة في لبنان، وهو سبب إضافي للمسارعة الى دعم هذا القطاع، وخصوصاً أن قدرته على الصمود في ظلّ المتغيّرات الإقليمية ليس سهلاً، في ظل التفوّق التكنولوجي الإسرائيلي والاستثمارات الحكومية والخاصة الضخمة التي تضخّ في قطاع المعرفة في كيان العدو، والذي قد يترافق مع ضغوط خليجية على الشركات اللبنانية.

كورونا

«النسخة» الجديدة من الفيروس وصلت

أول إصابة بفيروس كورونا المتحوّر وصلت إلى لبنان. بوصولها، لم يعد لبنان محميّاً ممّا ستفعله تلك «الطفرة» الآتية على متن الرحلات الجوية من العاصمة البريطانية لندن، والتي أعلن عنها وزير الصحة، حمد حسن، ليلة الميلاد. كان منتظراً هذا القدوم مع تساهل الحكومة في إجراءاتها في مواجهة الطفرة الجديدة. وفي وقت اتخذت فيه كثير من الدول قرارات بمنع الطيران بينها وبين بريطانيا، ظلّت الأجواء اللبنانية مفتوحة، رغم التحذيرات من خطورة تلك الطفرة لناحية سرعة تفشّيها وانتشارها.

في انتظار ما ستحمله تلك الحالة التي أعلن عنها حسن، لا يزال عدّاد كورونا يواصل صعوده مع تسجيل 1754 إصابة و15 وفاة، و1075 حالة استشفاء؛ من بينها 425 إصابة في العناية المركّزة. ولئن كانت تلك الأرقام قد أظهرت انخفاضاً طفيفاً عما كانت عليه نهاية الأسبوع، إلا أن ذلك لا يعني أن تحسّناً قد طرأ، وإنما يعكس حال الفحوص خلال عطلة نهاية الأسبوع، حيث ينخفض «عدّاد» إجراء الفحوص في المختبرات. وفي هذا الإطار، أشار المدير العام لمستشفى بيروت الحكومي، فراس الأبيض، إلى أن أعداد الفحوص ستنخفض خلال الفترة المقبلة وكذلك عدد الحالات الجديدة المبلّغ عنها. والسبب هو «التعطيل» في المختبرات المناسبة الأعياد. أما حال الأوضاع الصحية، ففي مكان آخر. إذ إنه، بحسب الأبيض، «لن يتغيّر شيء» وسيستمر فيروس كورونا في الانتشار، وخصوصاً في ظل عدم التغيير في تدابير السلامة العامة وفي السلوك العام».

إلى ذلك، أوضحت وزارة الصحة العامة بعض المعطيات المتعلقة بلقاح «فايزر»، مشيرة إلى أنه «تم اختبار اللقاح الذي استوفى الضوابط المتعلقة بالفعالية واستحصل على ترخيص للاستخدام الطارئ، كما استحوذ على موافقة اللجنة العلمية في وزارة الصحة، وسيحصل لبنان على اللقاح منتصف شهر شباط على دفعات ليتم تغطية 15% من المواطنين». وأكدت الوزارة أنها «بالتزامن تقوم بالتفاوض مع منصّة كوفاكس العالمية للحصول على لقاحات إضافية ستعتمد لاحقاً من قبل منظمة الصحة العالمية لتغطية 20% إضافية من المواطنين تباعاً، وفق خطة اللجنة الوطنية المشرفة على لقاحات كورونا».

(الأخبار)

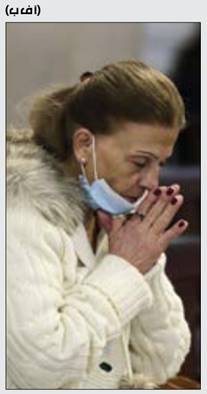
(أ ف ب)

الحدث

رسائل تهدئة عراقية - إيرانية: في انتظار رحيل ترامب

في موازاة التحشيد العسكري الاميركي في الخليج وإبداء إدارة الرئيس دونالد ترامب استعدادها للذهاب نحو خيار التصعيد العسكري في المنطقة، إذا ما استمرّ استهداف مصالحها في العراق، لا تزال طهران تؤكّد رفضها القاطع للاستهدافات المتكرّرة للبعثات الدبلوماسية فيما تعمل بغداد على احتواء التوتّر الحاصل من خلال الدعوة إلى التهدئة في انتظار رحيل الإدارة الحالية

نور أيوب

أواخر الأسبوع الماضي، حلّ قائد «قوّة القدس» في الحرس الثوري الإيراني، إسماعيل قاآني، ضيفاً في العاصمة العراقية بغداد. لقاءاتٌ عديدة جمعته بالمسؤولين العراقيّين، وعلى رأسهم رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، الذي ناقش معه ملفّات عديدة. لكن الضيف أراد، وفق المعلومات، تثبيت نقطتين أساسيتين: رفض أي اتهامٍ

> **أبلغت بغداد أن ترامب جاهزٌ لأي عمل عسكري إن تكرّر استهداف البعثات أو القواعد الأميركية**

يحمّل طهران مسؤوليّة استهداف السفارة الأميركيّة في بغداد أولاً، وحثّ الأحزاب والقوى السياسية المنضوية في «تحالف الفتح» (تكتّل برلماني يضم الكتل المؤيّدة لخيار «الحشد الشعبي»)، على إنجاز «ورقة التفاهم»، ثانياً.

عن النقطة الأولى، يُنقل عن قاآني رفضه القاطع للاستهدافات المتكرّرة للبعثات الدبلوماسية، وخاصّةً تلك التابعة للولايات المتحدة. فهو رفع أيضاً «الغطاء عن المخرّبين» الذين يطلقون صواريخهم، غير آبهين بالنتائج «العكسية» لهذه الأفعال من جهة، أو غير مكترثين لسقوط الضحايا المدنيين من جهةٍ أخرى، في وقتٍ تطلب فيه طهران من حلفائها العراقيّين «ضبط النفس»، وعدم الانجرار وراء الرغبة الأميركية في وقوع مواجهةٍ قبل الـ 20 من كانون الثاني/ يناير المقبل. وعن النقطة الثانية، يُنقل عن قاآني تشجيعه لمكوّنات «الفتح» على ضرورة صياغة «ورقة التفاهم الانتخابي»، في أسرع وقتٍ ممكن. وبعد ساعات على اللقاء، بدأ لافتاً إعلان «التحالف» المشاركة في الانتخابات التشريعية المبكرة ضمن قائمةٍ واحدة، ما عُدّ بمثابة ترجمة سريعة لما جرى من نقاشٍ بين قائد «قوّة القدس» ومضيفيه. وفي هذا السياق، تشير المعطيات إلى أن «الورقة»، المرجّح أن تبصر النور في الأيام القليلة المقبلة، تحتوي على نقاطٍ عديدة أبرزها:

1- تخوض المكوّنات الغمار الانتخابي باسم «الفتح»، بعيداً عن المسميات الحزبيّة والتنظيمية.

2- لن يترشّح الزعيم الحالي لـ«التحالف»، هادي العامري، لخوض المعركة الانتخابية، لكنّه يبقى زعيماً له.

3- تتعهّد المكوّنات بتصويت قواعدها الجماهيرية، في كل محافظة، لصالح مرشح «التحالف».

4- يمنع على أي مكوّن المضي بقرار/ موقفٍ سياسي بمعزلٍ عن إجماعٍ ومع مغادرة الضيف «عاصمة الرشيد»، سارعت القوّات الأمنية العراقية إلى اعتقال أحد المنتسبين لـ«حركة عصائب أهل الحق» (بزعامة قيس الخزعلي)، بحجّة مشاركته في إطلاق الصواريخ على المنطقة الخضراء. هذا الفعل، أدّى إلى توتّر مضبوط بين الحكومة الاتحاديّة و«العصائب» في الدرجة الأولى، وفصائل المقاومة من جهةٍ أخرى. مصادر مقرّبة من الخزعلي نفت، في حديثها إلى «الأخبار»، هذا الاتهام، مؤكّدة أن «سبب الاعتقال مردّه إلى دعوةٍ جنائية»، ومشيرةً إلى أن «قيادة الحركة رفضت بادئ الأمر التدخّل، لكنّها – وبعد الاتهام الباطل – سارعت إلى التدخل، وتوجيه رسالة قاسية اللهجة إلى الكاظمي وحكومته». بدورها، وجّهت «كتائب حزب الله – العراق» رسالةً علنية مماثلة، لكنّها تجاوزت حدود «الأعراف»، بتعبير مصادر حكوميّة، وهذا ما دفع بغداد إلى إرسال موفدٍ إلى العاصمة الإيرانيّة طهران، لضبط «التفلّت» الحاصل. ودخل زعيم «التيّار الصدري»، مقتدى الصدر، على خطّ الأزمة، داعياً إلى تحييد العراق عن الصراع الإيراني – الأميركي، ومعلناً جاهزيّته لاتخاذ موقفٍ مناسب إن عجز الجميع عن ضبط المشهد.

الكاظمي قرأ «الرسائل» بعنايةٍ فائقة، وانتدب محمد الهاشمي (أبو جهاد)، مدير مكتب رئيس الوزراء الأسبق، عادل عبد المهدي، لإيصال رسالةٍ «محدّدة» إلى القيادة الإيرانيّة، ودوائر القرار فيها. الهاشمي، المعروف بعلاقاته مع عدد من الجهات الإيرانيّة المعنية، يُعدّ من أبرز داعمي الكاظمي، وقد حرص على إيصال الرسالة التالية، وفق مصدر حكوميّ مطلع:

1- لا يوجد أي نيّة أو قرار أو فكرة لتأجيل الانتخابات التشريعيّة المبكرة.

2- ثمة حاجة ضروريّة إلى التفاهم والاتفاق على آلية ضبط الفصائل المحسوبة على طهران.

3- الشهد الميداني والسياسي معقّدٌ للغاية حتى الـ 20 من كانون الثاني/ يناير المقبل.

4- قد يؤدي أي تصرّف غير محسوب إلى كارثة على العراق وإيران.

5- أبلغت بغداد أن ترامب جاهزٌ لأي عمل عسكري إن تكرّر استهداف بعثاتهم أو قواعدهم.

6- ترى بغداد أن التهدئة مطلوبة، حتى موعد تسلّم جو بايدن الرئاسة من ترامب.

في الساعات القليلة الماضية، أصدر القضاء العراقي مذكرة اعتقال بحقّ أحد مسؤولي «الكتائب»، وهذا ما فسّره البعض «قبولاً إيرانيّاً بالقرار العراقي، ودعوةً إلى ضبط المشهد». فالتوتّر القائم يشي بصعوبة تقدير الموقف. وثمة محاولات لضبط الانفعالات من مختلف الأطراف والفاعلين، لتمرير الوقت المتبقّي على ولاية ترامب، وهذا ما يرجّح، في الوقت عينه، احتماليّة الانفجار، من جرّاء تصرّفٍ محسوبٍ كان أو غير محسوب.

ينقل عن قاآني رفضه القاطع للاستهدافات المتكرّرة للبعثات الدبلوماسية (أ ف ب)

واشنطن تحشد عسكريًا في الخليج: الردّ الإيراني آتٍ

بدأ التحشيد العسكري الأميركي - الإسرائيلي غير المسبوق في منطقة الخليج على أن المنطقة متّجهة نحو «بروفا» حربٍ برنّكي احتمالاتها سيلٌ من التهديدات التي تطلقها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لاغتيال قائد «قوّة القدس» في الحرس الثوري الإيراني، الجنرال قاسم سليماني، والتي تتسبق بأيام قليلة تسلّم الإدارة المقبلة، برئاسة جو بايدن، دفّة الحكم. وحتّى ذلك

> **أرسلت واشنطن، للمرّة الأولى منذ ثماني سنوات، غوّاصة الصواريخ الموجّهة «يو إس إس جورجيا»**

الحين، لا يزال المسار الذي تعتزم واشنطن سلوكه غير واضح، خصوصاً في ظلّ تجدُّد الحديث عن مجموعة سيناريوات باتت جاهزة للتعامل مع إيران، وتحميل الأخيرة مسؤوليّة استهداف المصالح الأميركية في العراق.

وبحسب التقديرات الإسرائيلية، لم تشهد المنطقة، على مرّ تاريخها، استعراضاً للقوّة العسكرية، كما يحدث منذ أسبوعين في الخليج. استعراض تقول إن الغاية منه «منع إيران من القيام بعمليات ضدّ إسرائيل والمصالح الأميركية»، ردّاً على اغتيال رئيس مركز البحوث العلمية في وزارة الدفاع الإيرانية، محسن فخري زادة. وفي إطار التحشيد، أرسلت واشنطن، للمرّة الأولى منذ ثماني سنوات، غوّاصة الصواريخ الموجّهة «يو إس إس جورجيا» ترافقها سفينتان حربيتان تحملان بدورهما صواريخ موجّهة، هما «يو إس إس بورت رويال» و«يو إس إس فلينبي سي» إلى الخليج، الأسبوع الماضي، وذلك بعد أيام قليلة من إعادتها حاملة الطائرات «يو إس إس نيميتز» مع مجموعتها من السفن الحربية إلى المنطقة في أعقاب اغتيال فخري زادة، وتحليق قاذفتين استراتيجيتين من طراز «بي-52» فوق مياه الخليج على بعد 150 كيلومتراً من المجال الجوّي الإيراني. في الإطار نفسه، نقلت قناة التلفزة الإسرائيلية الرسمية، «كان»، عن مصادر استخبارية غربيّة قولها إن غوّاصة حربية إسرائيلية عبرت قناة السويس متوجّهة إلى البحر الأحمر، مشيرة إلى أن هذا التحرك جاء تحذيراً لإيران من مغبّة الردّ على اغتيال فخري زاده. وتأتي هذه التحركات في سياق رسائل الردع التي تبعث بها الإدارة الأميركية إلى إيران، ووسط تكهّنات بعمل عسكري أميركي محتمل ضدّ الجمهورية الإسلامية قبل مغادرة ترامب البيت الأبيض. وإلى تزامنها مع الذكرى السنوية الأولى لاغتيال الجنرال سليماني، يأتي هذا التصعيد وسط استمرار استهداف المصالح الأميركية في العراق.

وفي أعقاب تعرّض السفارة الأميركية لهجوم صاروخي، الأسبوع الماضي، نقلت «رويترز» عن مسؤولين في إدارة ترامب قولهم إن مجلس الأمن القومي بحث في البيت الأبيض عدّة خيارات لردع إيران ووكلائها عن مهاجمة العسكريين والدبلوماسيين الأميركيين في العراق، بينما قلّل قائد القيادة الوسطى الأميركية، كينيث ماكنزي، من احتمال اندلاع صراع مع الجمهورية الإسلامية، معرباً عن اعتقاده بأن الأخيرة لا تريد حرباً مع بلاده. لكنه نبّه إلى وجود خطر كبير بأن تقوم طهران بتهديد المصالح الأميركية في الشرق الأوسط، مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لاغتيال سليماني. وكشف، في مقابلة مع شبكة «إيه بي سي» الإخبارية، عن «معلومات استخبارية» رصدت احتمال حدوث هجوم داخل العراق، من قِبَل إيران أو جماعات مدعومة من قِبَلها. تساوق ذلك مع مسارعة الرئيس الأميركي إلى تحميل «إيران المسؤولية» عن الهجوم على سفارة بلاده في بغداد، وتحذيرها من شنّ هجوم يتسبّب في مقتل أميركيين في العراق. وقال

رصدت «معلومات استخبارية» احتمال حدوث هجوم داخل العراق، من قبل إيران (أ ف ب)

تقرير

إسرائيل شريكًا علنيًا في الحرب على اليمن: موانع «التخفّي» تتلاشى

تقلّصت الموانع لخروج المشاركة الإسرائيلية في الحرب على اليمن إلى العلن، مع دخول الدول المشاركة في العدوان، وعلى رأسها الإمارات، في التطبيع العلني مع تل ابيب. وإن كانت هذه الأخيرة تتفادى في السابق إحراج الرياض، إلّا أن استصراح الناطق باسم جيشها، عبر منصّة إعلاميّة سعودية، بداكافيًا لرصد التحوّلات المرتقبة

لقمان عبد الله

اكتسبت الحرب على اليمن، في الآونة الأخيرة، أبعاداً إقليمية أكثر خطورة ممّا أظهرته سابقاً. تجلّى ذلك بوضوح في تفاقم التهديدات المحدقة بالأمن البحري في بحر العرب والبحر الأحمر، فضلاً عن تطوّر المنظومات الصاروخية والجوّية لدى اليمنيين. وعلى رغم أن الأخيرين لم يتبنّوا عمليات الاستهداف التي تعرّضت لها السفن المتوجهة إلى الموانئ السعودية أو الخارجة منها، إلا أن تلك العمليات لا يزال يُنظر إليها على أنها إحدى تبعات التصعيد في هذه المنطقة، والذي تجاوز الخطوط الحمر المعمول بها منذ عقود. إزاء ذلك، تراقب إسرائيل الوضع عن كثب بحسب المسؤولين فيها، وخصوصاً أنها ترى نفسها معنيّة وشريكة في المنظومة العسكرية الموجودة في البحر الأحمر، ولاحقاً في الحرب على اليمن بعدما فشل النظام السعودي في تحقيق الأهداف المرسومة لها، الأمر الذي قد يفرض على تل أبيب التدخّل في الحرب بزعم المقتضيات الأمنية التي تأخذ تطوّر المنظومة الصاروخية والطائرات المُسيّرة اليمنية في الحسبان.

تدرك إسرائيل أن أطراف محور المقاومة يتعاضدون في ما بينهم انطلاقاً من أن كلاً منهم يؤثّر على الآخر، وانطلاقاً أيضاً من أن الأميركيين وحلفاءهم يُقاتلونهم كافة، ما يوجب عليهم التصدّي الجماعي، كلّ بحسب ساحته وظروفه وإمكاناته. بناءً عليه، يبدو أن مشاركة الكيان العبري في الحرب على اليمن ستخرج في الأيام المقبلة من الظلّ إلى العلن، مدفوعةً بتراجع الموانع التي كانت تحول دون هذا الإشهار، في مقابل بروز عوامل أخرى تُشجّعه، من أبرزها دخول الدول المشاركة في الحرب في التطبيع العلني مع تل أبيب. ومن هنا، لا يبدو مصادفةً أن يُسجّل الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، عبر منصة إعلامية سعودية، موقفاً معادياً لمحور المقاومة بشكل عام، واليمن والعراق بشكل خاص.

يوم السبت الفائت، وفي حديث إلى موقع "إيلاف" السعودي، قال هيداي زيلبرمان، المتحدّث بلسان جيش العدو، إن بلاده تراقب تحرّكات إيران في المنطقة، متوقّعاً أن يأتي الخطر على إسرائيل من العراق واليمن، لافتاً إلى أن "لدينا معلومات عن أن إيران تُطوّر هناك طائرات مسيّرة وصواريخ ذكية تستطيع الوصول إلى إسرائيل". وأوضح زيلبرمان أن قائد الأركان الإسرائيلي، أفيف كوخافي، عندما تحدّث عن "الدائرة الثانية" من الدول، في معرض تهديداته لإيران، كان يقصد اليمن والعراق من بعد "الدائرة الأولى" المُتمثّلة في لبنان وسوريا، مشيراً إلى أن إيران كانت قد هاجمت منشآت "أرامكو" السعودية في أيلول/ سبتمبر 2019 من اليمن والعراق، مستخدمةً عشرات الطائرات المُسيّرة والصواريخ المُوجّهة عن بعد من دون أن يكشفها أحد، "وهذا يدلّ على قدرة إيرانية كبيرة في هذا المجال".

وتُمثّل الضربة التي تحدّث عنها زيلبرمان إحدى أبرز المحطّات العملانية العسكرية التي شكّلت نقطة تحوّل في قدرات محور المقاومة، ومن ضمنه اليمن، إذ إنها أظهرت قدرة هذا المحور على مفاجأة إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأميركية على إيصال الرسالة التالية، وفق مصدر حكوميّ مطلع:

1- لا يوجد أي نيّة أو قرار أو فكرة لتأجيل الانتخابات التشريعيّة المبكرة.

2- ثمة حاجة ضروريّة إلى التفاهم والاتفاق على آلية ضبط الفصائل المحسوبة على طهران.

3- الشهد الميداني والسياسي معقّدٌ للغاية حتى الـ 20 من كانون الثاني/ يناير المقبل.

4- قد يؤدي أي تصرّف غير محسوب إلى كارثة على العراق وإيران.

5- أبلغت بغداد أن ترامب جاهزٌ لأي عمل عسكري إن تكرّر استهداف بعثاتهم أو قواعدهم.

6- ترى بغداد أن التهدئة مطلوبة، حتى موعد تسلّم جو بايدن الرئاسة من ترامب.

في الساعات القليلة الماضية، أصدر القضاء العراقي مذكرة اعتقال بحقّ أحد مسؤولي «الكتائب»، وهذا ما فسّره البعض «قبولاً إيرانيّاً بالقرار العراقي، ودعوةً إلى ضبط المشهد». فالتوتّر القائم يشي بصعوبة تقدير الموقف. وثمة محاولات لضبط الانفعالات من مختلف الأطراف والفاعلين، لتمرير الوقت المتبقّي على ولاية ترامب، وهذا ما يرجّح، في الوقت عينه، احتماليّة الانفجار، من جرّاء تصرّفٍ محسوبٍ كان أو غير محسوب.

صنعاء: أيّ تهوّر سيقابَل بردّ مؤلم

اتّهم مصدر مسؤول في وزارة الخارجية في صنعاء، إسرائيل، بالسعي إلى اختلاق الذرائع لأعمال عدائية ضدّ اليمن، تشجيعاً لفرص تطبيع فاشلة مع مرشّحين جدد، محذّراً من أن أيّ عمل متهوّر في المنطقة سيشعل حرباً شاملة ستكون إسرائيل أوّل من يخسرها. وأكد أن اليمن سيردّ بقوة على أيّ اعتداءات إسرائيلية، وأن أيّ مصالح للكيان الصهيوني أو شركائه في البحر الأحمر ستكون هدفاً مشروعاً. وكان نائب رئيس حكومة الإنقاذ لشؤون الدفاع والأمن، اللواء جلال الرويشان، قد رأى أن تصريحات إسرائيل حول اليمن تستهدف "طمأنة الدول المُطبّعة لا أكثر"، مُحذّراً من أنه "إذا اشتعلت جبهة البحر الأحمر فالتصعيد سيكون كبيراً". وأشار عضو "المجلس السياسي الأعلى"، محمد صالح النعيمي، من جهته، إلى أن التدخل الإسرائيلي والأميركي في اليمن واضح منذ اليوم الأول للعدوان، متوقّعاً انتقال الدور الإسرائيلي إلى العلن بعد موجة التطبيع الأخيرة، جازماً بأن الشعب اليمني قادر على تلقين العدو دروساً لن ينساها.

(الأخبار)

> **منذ بدء العدوان السعودي على اليمن، لم يُرصد أيّ تحرّك إسرائيلي علني في هذه الحرب**

توقّع الناطق الإسرائيلي أن يأتي الخطر على الكيان من العراق واليمن (أ ف ب)

اللتين تترصّدان المنطقة بأكملها، بعدما باغتتهما من حيث الدقة والإدارة وحسن التنفيذ والقدرة على اختراق المنظومات الدفاعية الحديثة التي تُشغّل مباشرة من قِبَل الأميركيين وشركاء غربيين آخرين. مذّاك، اشتدّ اللون الأحمر في الإنذار الاستراتيجي إزاء تطوّر الوضع في اليمن، وترتّبت عليه أعباء إضافية في كلّ تقدير مستقبلي لقيادة العدو، التي ستضطر، في أيّ محطّة قادمة، إلى استعدادات عملانية تأخذ الوضع المستجدّ في اليمن بالحسبان، وخصوصاً مع وجود عناصر النيّة والإرادة والقدرة على المواجهة لدى اليمنيين.

تدرك القيادتان السياسية والأمنية في الكيان العبري أن عداء الشعب اليمني وقواه الحيّة لإسرائيل ليس عداءً سياسياً ظرفياً أو مرحلياً، بل هو عداء له جذور تاريخية وأيديولوجية، وأن فكرة استئصال إسرائيل وإعادة أرض فلسطين إلى أهلها تُعدّ بالنسبة إلى اليمنيين واجباً دينياً وقومياً ووطنياً غير قابل للمساومة في بازار التسويات السياسية أو الصفقات المشبوهة. وما إطلاق شعار "الصرخة" المعادي لإسرائيل والغرب والولايات المتحدة سوى اشتقاق من تلك القواعد المبدئية. على أن الخطر الرئيس بالنسبة إلى الكيان العبري لا يأتي من حالة العداء تلك، على أهمّيتها، وإنّما من تراكم الخبرات العملياتية لدى اليمنيين، ومن امتلاكهم القدرات النوعية المستمرّة في مسار تصاعدي، لتحقيق مستوى يضاف إلى ميزان الردع الاستراتيجي مع العدو.

ومنذ بدء العدوان السعودي على اليمن، لم يُرصد أيّ تحرّك إسرائيلي علني في هذه الحرب، باستثناء التعاون الاستخباري مع دول العدوان، علماً بأن إسرائيل موجودة في البحر الأحمر ولها قواعد عسكرية في إريتريا وجيبوتي والقرن الأفريقي عموماً. والأرجح أن هذا الغياب كان يستهدف تفادي إحراج السعودية وبقية دول العدوان، وخصوصاً أن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين مشاركون بفعالية في الحرب على نحو يغني عن المشاركة الإسرائيلية المباشرة فيها.

على أن انتقال اليمن من حالة الدفاع إلى حالة الهجوم منذ أكثر من عام ولّد تحوّلاً دراماتيكياً من حيث الكشف عن هشاشة الرسانة العسكرية لدى السعودية، وكذلك حلفائها الذين ظهروا عاجزين عن الصمود أمام اندفاعة صنعاء في تحرير الأراضي المحتلّة من جهة، واستهداف العمق السعودي الذي بلغ ذروته في "ضربة أرامكو" منتصف عام 2019 من جهة أخرى. وهي ضربةٌ خضعت في الدوائر الإسرائيلية السياسية والاستخبارية للنقاش مُطوّلاً، واعتُبرت إنذار خطر على الكيان. ومن حينها، يُركّز الإعلام الإسرائيلي على أن مثل تلك العملية يمكن أن تتكرّر ضدّ أي هدف في إسرائيل، وخصوصاً ميناء حيفا. وهذا ما أكّده زيلبرمان بالقول إن العملية قد تتكرّر ضدّ الكيان من المواقع نفسها، ولذلك عين تل أبيب على اليمن والعراق.

اليمن

تمكّنت قوات الجيش واللجان الشعبية، في الأيام الماضية، من صدّ الهجمات التي شنّتها قوات هادي على مواقعها بهدف تخفيف الضغط العسكري على جبهات محيط مأرب. كذلك، تمكّنت قوات الجيش واللجان من تحويلها إلى هجمات مضادّة، بعد معارك عنيفة

التحالف يفشل في ترتيب جبهات الدفاع عن مأرب

فشلت قوات هادي التي فقدت مناطق واسعة في محيط المدينة في بناء خطّ دفاع جديد (من الويب)

صنعاء ـ **رشيد الحد**

رغم الدفاع المستميت الذي تبديه القوات الموالية للرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي في جبهات محيط مدينة مأرب، تمكّنت قوات صنعاء من إحراز تقدّم جديد في جبهات جبل مراد جنوب المدينة، بعد معارك عنيفة استمرّت قرابة أسبوع. كذلك، نجحت في شلّ قدرات قاعدة صحن الجن العسكرية التي تضمّ مقر وزارة الدفاع في حكومة هادي وعدداً من المعسكرات ومخازن السلاح في محيط المدينة وأخرجتها عن الجاهزية، إضافة إلى سيطرتها على عدد من المواقع العسكرية التابعة للواء 117 الموالي لهادي غربي المدينة.

قوات هادي التي فقدت مناطق واسعة في محيط المدينة، خلال الأسابيع الماضية، فشلت في بناء خطّ دفاع جديد عن المدينة، كما فشلت الهجمات الواسعة التي حشد لها عدد من الألوية العسكرية بتنسيق كامل وإسناد جوي من تحالف العدوان، في استعادة أيّ مناطق في محيط مأرب. وقد شُنّت أوسع عملية زحف مسنودة بغارات كثيفة من طائرات العدوان، امتدت من جبهات غرب المدينة إلى جبهات شرق المدينة، وشملت مناطق السحيل والعكد شرق نقطة الكسارة، وصولاً إلى وادي الفتيحه شرق منطقة الرخيم في مديريات مدغل. وانتهت بانكسار الزحف على أيدي قوات الجيش واللجان الشعبية، وتكبّد تلك القوات خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، وتراجعت من دون تحقيق أيّ تقدّم. وقد تمكّنت قوات الجيش واللجان الشعبية من تطهير ما تبقّى من مناطق استراتيجية تابعة إدارياً لمديرية مدغل، والواقعة في النطاق الجغرافي لمحيط مدينة مأرب. وفي المعركة ذاتها، أسقطت طائرة تجسّس من دون طيار صينية، من نوع CH4، تابعة لسلاح الجو السعودي، ووفقاً لتصريح يحيى سريع، فقد تمّ إسقاط الطائرة، منتصف الأسبوع الماضي، بصاروخ لم يُكشف عنه بعد.

وأكد مصدر قبلي، لـ«الأخبار»، تمكّن قوات صنعاء من السيطرة على وادي سلان الواقع شمالَ غرب معسكر الكنائس شمال المدينة، والسيطرة على عدد من مواقع عسكرية تابعة للواء 117 الموالي لهادي، وإحكام السيطرة على مناطق النجد الزور غرب مأرب، خلال الأيام الماضية، فقد تقدّمت قوات الجيش واللجان الشعبية باتجاه منطقة وادي الفتيحه شرق مدغل، وانكسر الزحف على أيدي قوات الجيش واللجان الشعبية، وتكبّد تلك القوات خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، وتراجعت من دون تحقيق أيّ تقدّم. وقد تمكّنت قوات الجيش واللجان الشعبية من تطهير ما تبقّى من مناطق استراتيجية تابعة إدارياً لمديرية مدغل، والواقعة في النطاق الجغرافي لمحيط مدينة مأرب. وفي المعركة ذاتها، أسقطت طائرة تجسّس من دون طيار صينية، من نوع CH4، تابعة لسلاح الجو السعودي، ووفقاً لتصريح يحيى سريع، فقد تمّ إسقاط الطائرة، منتصف الأسبوع الماضي، بصاروخ لم يُكشف عنه بعد.

وأكد مصدر قبلي، لـ«الأخبار»، تمكّن قوات صنعاء من السيطرة على وادي سلان الواقع شمالَ غرب معسكر

ليبيا

مناورة مصرية ـ تركية لجذب «الوفاق»

تجري حالياً مناورة مصرية ـ تركية في ليبيا تتمثل فصولها في لعبة سحب النفوذ بين الأطراف المتصارعين كافة. فالقاهرة أعادت فتح قنوات الاتصال كلها مع «الوفاق» التي تنتظر المزيد مصرياً، فيما تبحث أنقرة عن مصالحها باستمرار دعم طرابلس حصراً وتقويتها، وسط ترقّب خليفة حفتر للمشهد

في أول زيارة معلنة لمسؤولين مصريين إلى العاصمة الليبية طرابلس منذ ست سنوات، وصل وفد مصري استخباري وسياسي رفيع المستوى أمس، بقيادة وكيل جهاز «المخابرات العامة»، اللواء أيمن بديع، إلى جانب مسؤولين من وزارة الخارجية، في خطوة تسبق زيارة مرتقبة لوزير الخارجية سامح شكري، ورئيس المخابرات اللواء عباس كامل، يجري الترتيب لها، على أن يجري استقبال رسمي لرئيس حكومة «الوفاق الوطني»، فائز السراج، في العاصمة المصرية القاهرة قريباً، علماً بأنه أجرى زيارة سريعة وسرية لها الشهر الماضي.

اللافت أن زيارة الوفد المصري جاءت بعد ساعات من مغادرة وفد عسكري تركي رفيع بقيادة وزير الدفاع التركي خلوصي آكار، بعد مباحثات عقدها مع المسؤولين في «الوفاق»، ناقشت قضايا في مقدمتها استمرار التعاون بين الطرفين قريباً بجانب التنسيق العسكري والسياسي، ولا سيما في ما يتعلق بوضع المليشيات والمرتزقة الذين وصلوا عبر رحلات جوية وبحرية من تركيا. وتوترت خلال الأسابيع الأخيرة علاقات الطرفين علناً بعدما قال الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، إن اعتزام السراج الاستقالة لم يجرِ بشأنه أي تنسيق أو إبلاغ مسبق، علماً بأن مستوى الزيارات بين الجانبين تراجع كثيراً في الأشهر الأخيرة. لكن تبقى مشكلة المرتزقة واتفاقات ترسيم الحدود البحرية وباقي الاتفاقات العسكرية والسياسية والأمنية بينهما واستمرارها أحد العوائق الرئيسية أمام التسوية الشاملة في البلاد.

هكذا، تأتي زيارة الوفد المصري كمناورة سياسية بين القاهرة وأنقرة بطلها «الوفاق» التي تسعى مصر إلى إعادة احتوائها مجدداً، خاصة بعد استقبالها وفد القبائل الجنوبية ولقائهم مع الرئيس عبد الفتاح السيسي في القاهرة. أما تركيا، فلا تزال تبدي دعماً لطرابلس كي تستمر في مواجهة التحالف المصري ـ الخليجي. كذلك، يُحسب دعم مصر لقوات خليفة حفتر، وللبرلمان بقيادة عقيلة صالح، ومعهما احتواء «الوفاق»، ضمن ترتيب أوراق السياسة الخارجية بما يخدم الموقف المصري لدى الإدارة الأميركية الجديدة. هنا، تصبّ الأهداف التركية في البقاء داعماً قوياً لـ«الوفاق» التي يعمل وزراؤها حالياً على تسوية أوضاعهم مع القاهرة وأنقرة في آن واحد، رغم الهوّة الكبيرة بين مطالب الجانبين.

في التفاصيل، وعد الوفد المصري بإعادة فتح السفارة لدى طرابلس بعد ست سنوات من الإغلاق، لكن بشرط توفير الحماية لطاقم السفارة الذي سيأتي مع إعادة الرحلات بين القاهرة وطرابلس مباشرة وتسهيل السفر وغيرها من الإجراءات التي ستسهّل الحركة للمواطنين، إلى جانب الترحيب باستضافة قيادات «الوفاق» في العاصمة المصرية. في المقابل، تعمل تركيا على مواصلة الدعم لـ«الوفاق» وتأكيد أحقيتها في السلطة منفردة مع العمل على مساعدتها عسكرياً بموجب القرارات المتخذة خلال الأيام الماضية، والقاضية بتمديد الوجود التركي على الأراضي

وعدت القاهرة بإعادة فتح سفارتها في طرابلس والرحلات الجوية

لا تزال أنقرة تعنى بالوفاق، لتبقى متمسكة بالسلطة مع وعود بمساعدات كبيرة قريبا (أ ف ب)

الليبية والمساعدة في توفير الأمن والمساعدات اللازمة داخل العاصمة، مع التشديد على رفض «أنصاف الحلول».

بالعودة إلى مصر، هي تبارز في هذه المناورة بأوراق عديدة على المستوى الدولي، أبرزها الدعم الفرنسي، فضلاً عمّا حققه حفتر بمساعدة خليجية، وتحديداً إماراتية، من تفاهمات مع إيطاليا، ما يعني أن التوافق الذي تلعب عليه القاهرة يبدو على المستوى النظري أقرب من التحركات التركية التي لم تحرز دعماً سوى من مالطا تقريباً. لكن مخاوف «الوفاق» من الموقف المصري لا تزال قائمة، خاصة مع طلب المصريين تنازلات كبيرة في البداية. ورغم استمرار قنوات التواصل على مستوى المخابرات في السنوات الست الماضية، فإن القاهرة تريد الآن التحدث باسم جميع الأطراف، وليس باسم حفتر وصالح فقط، ما يمهّد لاجتماع ثلاثي للقادة الليبيين على الأراضي المصرية، في حال استمرار هذا المسار.

صحيح أن الترتيبات المصرية جرت بالتنسيق مع حفتر وصالح، لكن الورقة المصرية التي قُدّمت إلى ممثلي «الوفاق» جاءت مليئة بتفاصيل وخطوط عريضة لمرحلة ما بعد توحيد النظام والسلطة، وقد ارتكزت على السعي نحو حلول توافقية في ملفات عديدة، بما يسهم في تحقيق انفراجة سياسية حقيقية، علماً بأن هذه المطالب تضمنت تعهداً مصرياً بمنع حفتر من التحرك عسكرياً مجدداً تجاه «الوفاق»، والعمل على رأب الصدع، رغم لغة التصعيد الأخيرة التي تضمنت تهديدات جديدة بالحرب.

اضطرّت دول التحالف إلى تغيير استراتيجيتها بعد تقدّم قوات الجيش واللجان الشعبية

المدينة، ولكنّها فقدت التوازن أمام ضربات قوات الجيش واللجان الشعبية التي تمكّنت من صدّ الهجمات وتحويلها إلى هجمات مضادّة، بعد معارك عنيفة خاضتها مع تلك القوات. كذلك، تمكّنت من السيطرة على مواقع استراتيجية، منها موقعا الزعط والمعود، فيما امتدت المعارك إلى منطقة الأوشال وتقدّمت قوات الجيش واللجان خلال اليومين الماضيين إلى مناطق آل نجاح في مراد.

التقدّم الكبير الذي أحرزته قوات الجيش واللجان الشعبية، خلال الأسابيع الماضية في محيط المدينة، دفع دول تحالف العدوان إلى تغيير استراتيجيتها في التعامل مع القوات الموالية لهادي والمدعومة منها في مأرب. فالسعودية التي أُجبرت تحت الضغط العسكري لقوات الجيش واللجان الشعبية على سحب معظم قواتها من مأرب، لجأت إلى تنسيق مواقفها مع الإمارات في معركة مأرب، ومنحت القيادات الموالية لأبو ظبي، ممثلة برئيس أركان قوات هادي اللواء صغير بن عزيز، صلاحيات أوسع في ترتيب الوضع العسكري. كذلك، لبّت للمرة الأولى مطالب بن عزيز، بعيداً عن تدخّلات وزير الدفاع في حكومة هادي، في صرف حوافز مالية مغرية بالريال السعودي بشكل يومي للمقاتلين الذين تقاتل في الميدان، لتحفيز الآخرين على الالتحاق بالجبهات. وتم تنفيذ مقترحات أركان هادي بتعيين شخصيات موالية للإمارات في جبهات جبل مراد والجوبة جنوب مأرب وتوحيد الجبهتين تحت قيادة ذياب القبلي نمران أحد الموالين لأبو ظبي. وتزامن ذلك مع تصريحات أطلقها القائد الموالي للإمارات في الساحل الغربي طارق صالح، نجل شقيق الرئيس السابق علي عبد الله صالح، أشار فيها إلى استعداده للدفاع عن مأرب، إلّا أنّ مصادر أفادت بأنّ توجيهات إماراتية صدرت بنقل أربعة ألوية عسكرية تابعة لطارق صالح إلى مأرب. وفي الوقت الذي ساده تذمّر كبير في أوساط المقاتلين القبليين مع العدوان، بسبب الاستهداف المتكرّر لهم من قبل طائرات تحالف العدوان، تسعى السعودية لتجنيد الآلاف من القبليين منذ أيام، لوقف سقوط مأرب. وأكدت مصادر مطلعة قيام قائد القوات السعودية في مأرب، يوسف الشهراني، الأسبوع الماضي، باستدعاء عدد من مشائخ مأرب وحثّهم على تشجيع أبناء القبائل للذهاب إلى الجبهات، ووزّع عليهم مبالغ مالية كبيرة.

ووفق المصادر، فقد وعد قائد القوات السعودية بإنشاء ألوية للمقاتلين القبليين، كما وعد بمكافأة كبيرة للمشائخ الذين يستطيعون حشد أكبر عدد من المقاتلين. غير أنّ المساعي السعودية الأخيرة لعسكرة القبائل قوبلت برفض بعض المشائخ الذين اتهموا السعودية باستهداف المسلّحين القبليين الموالين لها في الجبهات، مؤكّدين أنّ تكرار استهداف المسلّحين القبليين غير بريء وممنهج، ومستدلّين بعدد من الغارات التي استهدفت أبناء القبائل المقاتلين في صفوف قوات هادي، وآخر تلك الحوادث استهداف رتلاً قبلياً غرب مأرب، الأسبوع الماضي، بغارة جوية أدت إلى إصابة ومقتل أكثر من 20 مسلّحاً قبلياً.

فلسطين

لا رواتب لـ«الأونروا» هذا الشهر: بداية النهاية؟

على حين غرّة، لن تصرف «الأونروا» رواتب الشهر الحالي. يأتي ذلك في توقيت حساس يطرح تساؤلات عن استمرار التوجّه نحو إنهاء عمل الوكالة الدولية قبيل رحيل دونالد ترامب. وهو ما سيواجَه بتصعيد كبير من اتحادات الموظفين والمستفيدين من المعونة الغذائية والطبية

(مروان طحطح)

غزة ـ **رجب المدهون**

بعد الحديث المتكرّر طوال سنوات عن مخطّطات أميركية للتلاعب بمصير «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا)، حلّت بالوكالة أزمة مالية خانقة تمسّ هذه المرّة رواتب الموظفين فيها، ما يدقّ ناقوس الخطر حول مستقبلها، ويدفع «اتحاد الموظفين» إلى التحذير من قرارات خطيرة ستتّخذها الإدارة الدولية على طريق إنهاء عملها قريباً. وعلى نحو مفاجئ، أعلنت الإدارة، منتصف الشهر الماضي، أنها تعاني من أزمة مالية خانقة، وأنها قد لا تستطيع دفع كامل رواتب الموظفين، وهم أكثر من 28 ألفاً يعملون في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والإغاثية لأكثر من أربعة ملايين لاجئ.

في هذا السياق، تكشف مصادر في «الأونروا»، تحدّثت إلى «الأخبار»، أن الإدارة الحالية للوكالة تُفكّر جدياً في تقليص عدد الموظفين، ما يعني حكماً تخفيض الخدمات في مختلف القطاعات، وأن «أزمة الرواتب خطوة أولى تمهّد للقرارات الجديدة المتعلّقة بحجم النشاط، وصولاً إلى تنفيذ المخطط الأميركي لإنهاء الوكالة». كما ستمتدّ هذه الخطوات، بذريعة العجز المالي، إلى المساس بالموظفين ومنحهم إجازات استثنائية من دون رواتب، وأيضاً سحب الزيادات والعلاوات التي حصلوا عليها خلال العامين الماضيين. ودفعت الخطوات الأخيرة للوكالة، «المؤتمر العام لاتحادات العاملين» في «الأونروا»، إلى إصدار بيان شديد يهاجم فيه الإدارة الحالية ويتّهمها بأنها تعدّ لـ«قرارات غير مسبوقة تهدف إلى إنهاء الأونروا وخدماتها قبل الوصول إلى حلّ عادل وشامل للقضية الفلسطينية»، داعياً إلى «انتفاضة للموظفين واللاجئين والمجتمع الدولي». وتخالف هذه الإجراءات تفويض الجمعية العمومية للأمم المتحدة التي مدّدت ولاية «الأونروا» إلى 2022، كما يقول «المؤتمر العام»، الذي يتّهم الإدارة الحالية بـ«تقديم إنهاء عمليات الوكالة على طبق من ذهب خدمةً للاحتلال وبهدف إلغاء الشاهد الأممي الوحيد على قضية اللاجئين».

برزت الإمارات من بين أكثر الدول العربية التي لم تلتزم بالدفع لـ«الاونروا»

ولم تتوقّف القرارات الجديدة عند هذا الحدّ (تأخير الرواتب وتقليص الخدمات)، بل بدأت الوكالة تغيير نظام المساعدات الإغاثية بإنهاء نظام الفئات (الفقيرة والأشدّ فقراً) وتوحيد قيمة المساعدات لجميع الفئات بحجّة نقص الدعم، فيما عمدت إلى حجب فئات جديدة عن الخدمات الإغاثية، خاصة عائلات الموظفين في الحكومة أو «الأونروا» أو مؤسسات المجتمع المدني أو البلديات أو شركات الاتصالات أو الكهرباء أو أصحاب الدخل الثابت. وفي غزة، جاءت قرارات الإدارة التي يترأسها ماتياس شمالي متوافقة مع ما ذكرته «الأخبار» (راجع: ماتياس شمالي: مسمار جحا «الأونروا» للتقليصات، 15 مايو/أيار 2018)، إذ أعلن الأسبوع الماضي تقليصات وتعديلات ستطرأ على برنامج المساعدات الغذائية.

وفي وقت سابق من العام الحالي، أوقفت الوكالة في القطاع المعونات عن الآلاف الأسر «مؤقتاً»، وهو ما أثار اعتراضات فلسطينية واسعة، الأمر الذي دفع شمالي إلى القول إنه سيعيد جزءاً من هذه الأسماء عدا من يتلقّون أجوراً ثابتة. وتتزامن التقليصات الجديدة مع تأخير وتقليص متعمّد في إيصال التبرّعات إلى «الأونروا» من عدد من الدول العربية أبرزها الإمارات، إذ كشفت صحيفة «لوموند» الفرنسية، الأسبوع الماضي، أن أبو ظبي تدرس خططاً تهدف إلى مساعدة الاحتلال في التخلّص من «الأونروا» لأنها تعمل على «إطالة أمد النزاع وتعرقل عملية السلام»، وذلك بترسيخ فكرة أن أعداداً كبيرة من الفلسطينيين هم لاجئون ويملكون حق العودة إلى القرى والمدن التي اضطروا إلى الهرب أو الخروج منها إبان نكبة 1948.

تصعيد إسرائيلي قبل أيام من مناورة الفصائل

قبل أيام من المناورة العسكرية الضخمة التي أعلنت فصائل المقاومة أنها ستنفّذها خلال الأسبوع الحالي باسم «الركن الشديد»، صعّد الاحتلال اعتداءاته على غزة، قاصفاً عشرات المواقع العسكرية للمقاومة بزعم الردّ على إطلاق صواريخ من القطاع مساء الجمعة الماضي. وأجّلت الفصائل مناورتها المشتركة التي كان من المزمع بدؤها أمس حتى غدٍ الثلاثاء، وذلك لإتمام الترتيبات الميدانية، كما ينقل مصدر في المقاومة، نافياً أن يكون التأجيل بسبب القصف الأخير. وتشهد أجواء القطاع تحليقاً مكثّفاً لطائرات الاستطلاع في محاولة لمعرفة الترتيبات التي تَعدّها المقاومة. ويقول المصدر إن المناورة «ستحمل رسائل مباشرة للاحتلال ومستوطنيه في غلاف غزة، فهم سيسمعون ويرون جزءاً من الاستعدادات، كما سنطلق عدداً من الصواريخ وقذائف الهاون باتجاه البحر ومناطق مفتوحة في القطاع، إضافة إلى استعراض عملياتي للقوات». على أن تنتهي المناورة بمؤتمر يتلوه المتحدث باسم «سرايا القدس»، الذراع العسكرية لحركة «الجهاد الإسلامي»، أبو حمزة، وذلك باسم «الغرفة المشتركة لعمليات المقاومة». وعلى غير العادة، جاء قصف الاحتلال على مواقع المقاومة كبيراً، الأمر الذي أدى إلى أضرار كبيرة في البيوت والمنشآت القريبة وإصابتين إحداهما لطفل، كما سُجلت أضرار واسعة في مستشفى الدرة الحكومي للأطفال وعدد من المصانع التي قُدّرت خسائرها بمئات آلاف الدولارات.

تحليل إخباري

إردوغان يغازل إسرائيل

تشجيع «الإخوان» على التطبيع!

محمد نور الدين

من دون مناسبة، أطلق الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، تصريحات أكّد فيها أن العلاقات الاستخبارية والأمنية مع إسرائيل مستمرّة، وتمنّى أن تبلغ جوانبها الأخرى مستويات أعلى، قائلاً إن «قلوبنا ترغب في تحسين العلاقات (...) لتكون أفضل»، كما جاء في تغريدته. موقف إردوغان هذا يجيء في سياق مسار يتنامى بتقطع بين أنقرة وتل أبيب منذ 27 حزيران/يونيو 2016، تاريخ تطبيع العلاقات «حزب الشعب الجمهوري» المعارض، اقتناع ثابت يقول إن الطريق إلى إسرائيل يمرّ عبر أميركا والعكس صحيح. وفي هذا الإطار، يشاع احتمال تعيين سفير تركي جديد في تل أبيب هو الباحث والمتخصّص في القضايا الدولية أفق أولوطاش (40 عاماً)، مواليد مدينة الإسكندرون. وقد تولّى هذا الأخير رئاسة «مركز الدراسات الإستراتيجية»، وعمل في مركز الأبحاث التابع لوزارة الخارجية، كما عمل لفترة في واشنطن. ويجيد أولوطاش العبرية، لكونه درس التاريخ العبري في الجامعة العبرية في القدس. وربّما شكّل هذا الجانب من مسيرته، سبباً رئيسياً لترشيحه سفيراً لدى إسرائيل، على رغم أن هذا التعيين لم يتمّ حتى الآن، ولا يعرف إذا ما كان أولوطاش سيبقى مرشّحاً لهذا المنصب أو لا.

> **سينهي تطبيع تركيا العلاقات مع إسرائيل إمكان ظهور دولة كردستان المستقلّة في شمال العراق**

على أي حال، فإن كلام إردوغان عن حُسن العلاقات الأمنية والاستخبارية بين تركيا وإسرائيل وأمله في تحسين الجوانب الأخرى، لا يعكس حقيقة أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين تسع ضحايا أتراك ودفع تعويضات مالية، في مقابل إسقاط القضاء التركي أيّ دعاوى ضدّها، وتخلّي أنقرة عن شرط رفع الحصار عن قطاع غزّة والاكتفاء، عوضاً عن ذلك، بإدخال بعض المساعدات الطبيّة والغذائية. ومنذ ذلك الوقت، سارت العلاقات من دون مشكلات كبيرة؛ فاكتفت تركيا برفع الصوت في مواجهة خطوات إسرائيلية ضدّ الفلسطينيين، أو انتقاد مواقف أميركية على غرار اعتراف إدارة دونالد ترامب بالقدس المحتلّة عاصمةً للكيان.

ويسود تركيا بكلّ أحزابها، ومنهم «حزب الشعب الجمهوري» المعارض، اقتناع ثابت يقول إن الطريق إلى إسرائيل يمرّ عبر أميركا والعكس صحيح. وفي هذا الإطار، يشاع احتمال تعيين سفير تركي جديد في تل أبيب هو الباحث والمتخصّص في القضايا الدولية أفق أولوطاش (40 عاماً)، مواليد مدينة الإسكندرون. وقد تولّى هذا الأخير رئاسة «مركز الدراسات الإستراتيجية»، وعمل في مركز الأبحاث التابع لوزارة الخارجية، كما عمل لفترة في واشنطن. ويجيد أولوطاش العبرية، لكونه درس التاريخ العبري في الجامعة العبرية في القدس. وربّما شكّل هذا الجانب من مسيرته، سبباً رئيسياً لترشيحه سفيراً لدى إسرائيل، على رغم أن هذا التعيين لم يتمّ حتى الآن، ولا يعرف إذا ما كان أولوطاش سيبقى مرشّحاً لهذا المنصب أو لا.

على أي حال، فإن كلام إردوغان عن حُسن العلاقات الأمنية والاستخبارية بين تركيا وإسرائيل وأمله في تحسين الجوانب الأخرى، لا يعكس حقيقة أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين لم تتأثّر يوماً منذ حادثة «مرمرة»، بل كانت تتزايد مع كل سنة تمضي، إذ وصل حجم التبادل التجاري بينهما، العام الماضي، إلى أكثر من ستة مليارات دولار، فيما يمثّل توريد النفط من أذربيجان إلى إسرائيل عبر تركيا شرياناً حيوياً للكيان العبري. كما أن إردوغان يعلن عن شكل هذا الجانب من مسيرته، سبباً رئيساً لترشيحه سفيراً لدى إسرائيل، على رغم أن هذا التعيين لم يتمّ حتى الآن، ولا يعرف إذا ما كان أولوطاش سيبقى مرشّحاً لهذا المنصب أو لا.

ويسود تركيا بكلّ أحزابها، ومنهم «حزب الشعب الجمهوري» المعارض، اقتناع ثابت يقول إن الطريق إلى إسرائيل يمرّ عبر أميركا والعكس صحيح. وفي هذا الإطار، يشاع احتمال تعيين سفير تركي جديد في تل أبيب هو الباحث والمتخصّص في القضايا الدولية أفق أولوطاش (40 عاماً)، مواليد مدينة الإسكندرون. وقد تولّى هذا الأخير رئاسة «مركز الدراسات الإستراتيجية»، وعمل في مركز الأبحاث التابع لوزارة الخارجية، كما عمل لفترة في واشنطن. ويجيد أولوطاش العبرية، لكونه درس التاريخ العبري في الجامعة العبرية في القدس. وربّما شكّل هذا الجانب من مسيرته، سبباً رئيساً لترشيحه سفيراً لدى إسرائيل، على رغم أن هذا التعيين لم يتمّ حتى الآن، ولا يعرف إذا ما كان أولوطاش سيبقى مرشّحاً لهذا المنصب أو لا.

على أي حال، فإن كلام إردوغان عن حُسن العلاقات الأمنية والاستخبارية بين تركيا وإسرائيل وأمله في تحسين الجوانب الأخرى، لا يعكس حقيقة أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين لم تتأثّر يوماً منذ حادثة «مرمرة»، بل كانت تتزايد مع كل سنة تمضي، إذ وصل حجم التبادل التجاري بينهما، العام الماضي، إلى أكثر من ستة مليارات دولار، فيما يمثّل توريد النفط من أذربيجان إلى إسرائيل عبر تركيا شرياناً حيوياً للكيان العبري. كما أن إردوغان يعلن عن شكل هذا الجانب من مسيرته، سبباً رئيساً لترشيحه سفيراً لدى إسرائيل، على رغم أن هذا التعيين لم يتمّ حتى الآن، ولا يعرف إذا ما كان أولوطاش سيبقى مرشّحاً لهذا المنصب أو لا.

على أي حال، فإن كلام إردوغان عن حُسن العلاقات الأمنية والاستخبارية بين تركيا وإسرائيل وأمله في تحسين الجوانب الأخرى، لا يعكس حقيقة أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين لم تتأثّر يوماً منذ حادثة «مرمرة»، بل كانت تتزايد مع كل سنة تمضي، إذ وصل حجم التبادل التجاري بينهما، العام الماضي، إلى أكثر من ستة مليارات دولار، فيما يمثّل توريد النفط من أذربيجان إلى إسرائيل عبر تركيا شرياناً حيوياً للكيان العبري. كما أن إردوغان يعلن عن شكل هذا الجانب من مسيرته، سبباً رئيساً لترشيحه سفيراً لدى إسرائيل، على رغم أن هذا التعيين لم يتمّ حتى الآن، ولا يعرف إذا ما كان أولوطاش سيبقى مرشّحاً لهذا المنصب أو لا.

على أي حال، فإن كلام إردوغان عن حُسن العلاقات الأمنية والاستخبارية بين تركيا وإسرائيل وأمله في تحسين الجوانب الأخرى، لا يعكس حقيقة أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين لم تتأثّر يوماً منذ حادثة «مرمرة»، بل كانت تتزايد مع كل سنة تمضي، إذ وصل حجم التبادل التجاري بينهما، العام الماضي، إلى أكثر من ستة مليارات دولار، فيما يمثّل توريد النفط من أذربيجان إلى إسرائيل عبر تركيا شرياناً حيوياً للكيان العبري. كما أن إردوغان يعلن عن شكل هذا الجانب من مسيرته، سبباً رئيساً لترشيحه سفيراً لدى إسرائيل، على رغم أن هذا التعيين لم يتمّ حتى الآن، ولا يعرف إذا ما كان أولوطاش سيبقى مرشّحاً لهذا المنصب أو لا.

هذه الاتفاقية، سيكون أفضل رسالة من الرئيس التركي إلى الرئيس الأميركي المنتخَب، جو بايدن، واستباق أي خطوات عدائية من جانب الولايات المتحدة. ويرى الكاتب أوزاي شيندير في صحيفة «ميلليت»، أن تطبيع أنقرة العلاقات مع تل أبيب بشكل كامل، سينهي إمكان ظهور دولة كردستان المستقلّة في شمال العراق، والتي يُنظر إليها في تركيا على أنها ستكون صديقة لإسرائيل. وسيعيد هذا التطبيع، يقول شيندير، تحريك اللوبي اليهودي في أميركا من جديد لمصلحة تركيا والتوقّف عن التنسيق مع اللوبيين الأرميني واليوناني. كذلك، فإن الانفتاح التركي على إسرائيل قد لا يكون بعيداً عن الاتفاقات التي وقّعها بعض الأنظمة العربية، وتحديداً المغرب، كما عن مواقف العديد من الحركات الإسلامية التابعة لجماعة «الإخوان المسلمين» في أكثر من بلد. فموقف الجماعة في البحرين، بدا خجولاً جداً، إذ لم تدن الخطوة، بل أشادت بـ«القيادة الحكيمة» للملك، فيما لم يتّخذ إخوان السودان أيّ موقف معارض لخطوة التطبيع مع إسرائيل. لكن الخطوة الأكثر دلالة تمثّلت في موقف «حزب العدالة والتنمية» المغربي، برئاسة سعد الدين العثماني، ذلك أنه أقدم بصفته رئيساً للوزراء على توقيع اتفاقية التطبيع عن الجانب المغربي، فيما وقّعها عن الجانب الإسرائيلي مستشار الأمن القومي مئير بن شبات. وهي خطوة كانت محلّ مفاجأة، ولا سيما أن العثماني يتزعّم جماعة يفترض بها، كحركة إنهاض للأمة، أن تكون أوّل المعارضين لاتفاقيات التطبيع. وكما برّر الرئيس المصري الراحل، محمد مرسي، إشادته برئيس إسرائيل «الصديق العزيز» شمعون بيريز وبـ«شعب اسرائيل العظيم» بقوله إنه ورث واقعاً موجوداً، فإن تبريرات العثماني مشابهة لجهة أنه يوقّع اتفاقية للتطبيع مع كيان الاحتلال، لكنه سيبقى مسانداً للقضية الفلسطينية. ولا شك في أن تنظيمات «الإخوان المسلمين» في الدول العربية والإسلامية تواجه تحدياً كبيراً وتجد نفسها في مأزق أخلاقي عميق للغاية.

من واقع التطورات، ومنها موقف إردوغان الأخير من إسرائيل، تُطرح تساؤلات جدّية حول الدور الذي لعبه الرئيس التركي وحزبه «العدالة والتنمية» في إقناع نظيره في الاسم والانتماء الفكري، «العدالة والتنمية» المغربي، في الموافقة على اتفاقية التطبيع وبيد العثماني تحديداً، ومدى ارتباط الدور التركي هنا بتقديم أوراق اعتماد تركية إلى بايدن وإسرائيل وتخفيف الضغوط الأميركية، كما الأوروبية، الحالية والمرتقبة على أنقرة. وتطرح علاقة «العدالة والتنمية» بنظرائه في الفكر والعقيدة في البحرين والمغرب وسوريا، احتمالاً أن تشمل قائمة التطبيع لاحقاً «حركة النهضة» التونسية بزعامة راشد الغنوشي، المعجب الأكبر بتجربة ونموذج «العدالة والتنمية» التركي. وهو ما يحوّل التركيز إلى التطورات في تونس، واحتمالات تخطّي معارضة الرئيس قيس سعيّد للتطبيع مع إسرائيل. تقع مواقف حركات «الإخوان المسلمين» في البحرين ومصر وسوريا والمغرب وتونس وليبيا في موقع المدين لتركيا بالدعم الدائم مالياً ولوجستياً وسياسياً وعسكرياً (في سوريا وليبيا واليمن). وبهذه المواقف، تضع حركات «الإخوان» نفسها رهينة القرار التركي الذي يأخذ في الاعتبار، وهذا طبيعي جداً، مصالح الدولة التركية أولاً وأخيراً، فيما يوقع تشجيع إردوغان «الإخوان المسلمين» على الاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها هذه الحركات في سقطات تاريخية وقاتلة، لا يعرف كيف يمكن تصحيحها على المدَيين المنظور والمتوسط.

تقرير

اتفاق ما بعد «بريكست» يُبعد «الكارثة»:

مرحلة تنفيذ صعبة بانتظار لندن وبروكسل

رفع جونسون مئات الصفحات التي تمثّل الاتفاق وقدّمها على أنها «هدية صغيرة» للعيد (أ ف ب)

توصّل الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، قبل أيام، إلى اتفاق تجاري لمرحلة ما بعد «بريكست»، من شأنه أن يخفّف وطأة الضربة الاقتصادية الناجمة عن مغادرة المملكة المتحدة الوشيكة للتكتّل. إلّا أنّ مشاكل كثيرة تنتظر الشركات والتجّار البريطانيين خلال المرحلة الأولى من تطبيق الاتفاق

تمكّنت بريطانيا والاتحاد الأوروبي من تفادي ما وصفته صحيفة «ذا غارديان» بـ«الكارثة»، يوم الخميس، عبر التوصل إلى اتفاق تجاري لمرحلة ما بعد «بريكست». وقد أسدل هذا الاتفاق، الواقع في حوالى 1200 صفحة، الستار على نحو عشرة أشهر من مفاوضات مضنية بشأن طبيعة العلاقة مع التكتّل، حينما تغادر المملكة المتحدة السوق الموحّدة. وهو يغطّي مسائل من دون مشكلات كبيرة؛ فاكتفت تركيا برفع الصوت في مواجهة خطوات إسرائيلية ضدّ الفلسطينيين، أو انتقاد مواقف أميركية على غرار اعتراف إدارة دونالد ترامب بالقدس المحتلّة عاصمةً للكيان.

ويسود تركيا بكلّ أحزابها، ومنهم «حزب الشعب الجمهوري» المعارض، اقتناع ثابت يقول إن الطريق إلى إسرائيل يمرّ عبر أميركا والعكس صحيح. وفي هذا الإطار، يشاع احتمال تعيين سفير تركي جديد في تل أبيب هو الباحث والمتخصّص في القضايا الدولية أفق أولوطاش (40 عاماً)، مواليد مدينة الإسكندرون. وقد تولّى هذا الأخير رئاسة «مركز الدراسات الإستراتيجية»، وعمل في مركز الأبحاث التابع لوزارة الخارجية، كما عمل لفترة في واشنطن. ويجيد أولوطاش العبرية، لكونه درس التاريخ العبري في الجامعة العبرية في القدس. وربّما شكّل هذا الجانب من مسيرته، سبباً رئيساً لترشيحه سفيراً لدى إسرائيل، على رغم أن هذا التعيين لم يتمّ حتى الآن، ولا يعرف إذا ما كان أولوطاش سيبقى مرشّحاً لهذا المنصب أو لا.

على أي حال، فإن كلام إردوغان عن حُسن العلاقات الأمنية والاستخبارية بين تركيا وإسرائيل وأمله في تحسين الجوانب الأخرى، لا يعكس حقيقة أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين لم تتأثّر يوماً منذ حادثة «مرمرة»، بل كانت تتزايد مع كل سنة تمضي، إذ وصل حجم التبادل التجاري بينهما، العام الماضي، إلى أكثر من ستة مليارات دولار، فيما يمثّل توريد النفط من أذربيجان إلى إسرائيل عبر تركيا شرياناً حيوياً للكيان العبري. كما أن إردوغان يعلن عن شكل هذا الجانب من مسيرته، سبباً رئيساً لترشيحه سفيراً لدى إسرائيل، على رغم أن هذا التعيين لم يتمّ حتى الآن، ولا يعرف إذا ما كان أولوطاش سيبقى مرشّحاً لهذا المنصب أو لا.

على أي حال، فإن كلام إردوغان عن حُسن العلاقات الأمنية والاستخبارية بين تركيا وإسرائيل وأمله في تحسين الجوانب الأخرى، لا يعكس حقيقة أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين لم تتأثّر يوماً منذ حادثة «مرمرة»، بل كانت تتزايد مع كل سنة تمضي، إذ وصل حجم التبادل التجاري بينهما، العام الماضي، إلى أكثر من ستة مليارات دولار، فيما يمثّل توريد النفط من أذربيجان إلى إسرائيل عبر تركيا شرياناً حيوياً للكيان العبري. كما أن إردوغان يعلن عن شكل هذا الجانب من مسيرته، سبباً رئيساً لترشيحه سفيراً لدى إسرائيل، على رغم أن هذا التعيين لم يتمّ حتى الآن، ولا يعرف إذا ما كان أولوطاش سيبقى مرشّحاً لهذا المنصب أو لا.

على أي حال، فإن كلام إردوغان عن حُسن العلاقات الأمنية والاستخبارية بين تركيا وإسرائيل وأمله في تحسين الجوانب الأخرى، لا يعكس حقيقة أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين لم تتأثّر يوماً منذ حادثة «مرمرة»، بل كانت تتزايد مع كل سنة تمضي، إذ وصل حجم التبادل التجاري بينهما، العام الماضي، إلى أكثر من ستة مليارات دولار، فيما يمثّل توريد النفط من أذربيجان إلى إسرائيل عبر تركيا شرياناً حيوياً للكيان العبري. كما أن إردوغان يعلن عن شكل هذا الجانب من مسيرته، سبباً رئيساً لترشيحه سفيراً لدى إسرائيل، على رغم أن هذا التعيين لم يتمّ حتى الآن، ولا يعرف إذا ما كان أولوطاش سيبقى مرشّحاً لهذا المنصب أو لا.

على أي حال، فإن كلام إردوغان عن حُسن العلاقات الأمنية والاستخبارية بين تركيا وإسرائيل وأمله في تحسين الجوانب الأخرى، لا يعكس حقيقة أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين لم تتأثّر يوماً منذ حادثة «مرمرة»، بل كانت تتزايد مع كل سنة تمضي، إذ وصل حجم التبادل التجاري بينهما، العام الماضي، إلى أكثر من ستة مليارات دولار، فيما يمثّل توريد النفط من أذربيجان إلى إسرائيل عبر تركيا شرياناً حيوياً للكيان العبري. كما أن إردوغان يعلن عن شكل هذا الجانب من مسيرته، سبباً رئيساً لترشيحه سفيراً لدى إسرائيل، على رغم أن هذا التعيين لم يتمّ حتى الآن، ولا يعرف إذا ما كان أولوطاش سيبقى مرشّحاً لهذا المنصب أو لا.

تمكّنت بريطانيا والاتحاد الأوروبي من تفادي ما وصفته صحيفة «ذا غارديان» بـ«الكارثة»، يوم الخميس، عبر التوصل إلى اتفاق تجاري لمرحلة ما بعد «بريكست». وقد أسدل هذا الاتفاق، الواقع في حوالى 1200 صفحة، الستار على نحو عشرة أشهر من مفاوضات مضنية بشأن طبيعة العلاقة مع التكتّل، حينما تغادر المملكة المتحدة السوق الموحّدة. وهو يغطّي مسائل من الصيد إلى المنافسة المستقبلية بعد 31 كانون الأول/ديسمبر.

وفي السياق، يعني الاتفاق أنّه لن تكون هناك أي رسوم أو حصص على المنتجات البريطانية والأوروبية التي يتبادلها الطرفان. وسيبقى على الصادرات البريطانية الامتثال لمعايير الصحّة والسلامة التي يضعها الاتحاد الأوروبي، بينما تحكم قواعد صارمة المنتجات المصنوعة من مكوّنات مصدرها خارج المملكة المتحدة أو الاتحاد الأوروبي.

من جهة أخرى، كان وصول صيّادي الاتحاد الأوروبي مستقبلاً إلى مياه بريطانيا الغنية، من بين أبرز المسائل الشائكة والقابلة للاشتعال سياسياً، وآخر نقطة تم حلّها قبل الإعلان عن الاتفاق. وأصرّت بريطانيا مراراً على أنها ترغب في استعادة السيطرة الكاملة على مياهها، بينما سعت دول الاتحاد الأوروبي الساحلية إلى ضمان حقوق الصيد في مياه المملكة المتحدة. وفي النهاية، توصّل الطرفان إلى تسوية تقضي بأن تتخلّى قوارب الاتحاد الأوروبي تدريجياً عن 25 في المئة من حصصها الحالية خلال فترة انتقالية مدّتها خمس سنوات ونصف، وسيتم إجراء مفاوضات سنوياً بعد ذلك على كميات السمك التي يمكن لقوارب الاتحاد الأوروبي الحصول عليها من المياه البريطانية. وفي حال لم تكن النتيجة مرضية بالنسبة إلى بروكسل، فسيكون بإمكانها اتّخاذ تدابير اقتصادية ضد المملكة المتحدة.

وقد ظهرت عثرة أخرى تمثّلت في ما أطلق عليه قواعد «الفرص المتساوية» التي أصرّ عليها الاتحاد الأوروبي لمنع الشركات البريطانية من امتلاك أفضلية على منافساتها الأوروبية، في حال خفضت لندن معاييرها مستقبلاً أو دعمت الصناعات لديها. كذلك، عملت المملكة المتحدة جاهدة لتجنّب قيام نظام من شأنه أن يمكّن بروكسل من إجبارها على الالتزام بقواعد التكتل في مسائل على غرار القواعد البيئية أو العمالة أو الدعم الذي تقدّمه الدولة للشركات.

في هذه الأثناء، تجد المملكة المتحدة نفسها أمام تحدّيات تمليها الحقبة الجديدة التي تُقبل عليها كدولة خارج نطاق القواعد الأوروبية. فبينما يتيح الاتحاد الأوروبي لدولته العضو السابقة وصولاً استثنائياً من دون رسوم جمركية أو كوتا إلى سوقه الضخم الذي يحوي 450 مليون مستهلك، إلّا أنّ هذا الانفتاح سيكون مصحوباً بشروط صارمة. وعلى هذا الصعيد، سيتعيّن على الشركات في الضفة الشمالية للمانش احترام عدد معيّن من القواعد الجديدة، في ما يتعلّق بالبيئة وقانون العمل والضرائب لتجنّب أي إغراق للأسواق. كذلك، ستواجه الأعمال التجارية البريطانية سلسلة قيود جديدة على الواردات والصادرات عبر المانش. وثمّة أيضاً ضمانات على صعيد مساعدات الدولة.

وبالرغم من أنّ المملكة المتحدة أفادت بأنّ الاتفاق يسمح بالاعتراف بخطط «التاجر الموثوق» التي من شأنها أن تخفّف البيروقراطية على الجانبين، إلّا أنّه لم يتّضح بعد إلى أي درجة يمكن تطبيق ذلك.

ومن هذا المنطلق، حذّر الطرفان من أنّ «تغييرات كبيرة» مقبلة اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير بالنسبة إلى الأفراد والأعمال التجارية في أنحاء أوروبا. ولن يكون من الممكن أن يواصل مواطنو المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي الاستفادة من حرية الحركة للإقامة والعمل على طرفي الحدود. وفي هذا الإطار،

> **دعي النواب إلى العودة من العطل لمناقشة النص اعتباراً من الأربعاء**

أكدت بروكسل أنّ «حرية حركة الناس والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ستنتهي». وأضافت أنّ «الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة سيشكلان سوقين منفصلين؛ فضاءان تنظيميان وقانونيان منفصلان. سيخلق ذلك قيوداً في الاتجاهين على تبادل البضائع والخدمات وعلى الحركة عبر الحدود والمبادلات، غير موجودة اليوم».

وبالفعل، لم يخفِ ممثلون للصيادين الأوروبيين إحباطهم من التسوية، لكن مدير اللجنة الوطنية للصيادين البحريين الفرنسيين جان - لوك هال يوفر، رأى أنّ الاتفاق رغم كلّ شيء يخلق «ارتياحاً لأنّ خطر عدم التوصّل إلى صفقة كان كبيراً وكان سيمثّل كارثة على الصيادين الفرنسيين». ومن الجانب البريطاني، يوجد شعور بـ«الإحباط والغضب»، كما أكّد مدير اتحاد الصيادين باري ديس لوكالة «بي أي»، معتبراً أنّ «بوريس جونسون أراد اتفاقاً تجارياً شاملاً، وكان مستعدّاً للتضحية بالصيد».

ولكن مع اصطفاف الآلاف من مركبات نقل البضائع والخوف من نقص المنتجات الطازجة، منح الاضطراب الناجم عن إغلاق حدود نحو 50 دولة في الأيام الأخيرة، بما في ذلك الموانئ الفرنسية والبلجيكية والهولندية، صورة عامة عمّا قد ينتظر البريطانيين في حال إخفاق مفاوضات «بريكست» مع بروكسل.

في هذه الأثناء، دُعي النواب إلى العودة من العطل لمناقشة النص اعتباراً من الأربعاء. ولا يبدو أنّ تبنّيه سيواجه عراقيل، خصوصاً أنّ حزب «العمّال» المعارض ينوي دعمه. وبحسب صحيفة «تايمز»، يشكّل الاتفاق «مصدر ارتياح أكثر من كونه مصدر احتفال». فرغم أنه يعدّ «إنجازاً رائعاً»، فإنّ «الخاتمة لا تزال بعيدة لبوريس جونسون. فالآن، بعدما أوفى بوعده بتنفيذ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، التحدّي هو في إنجاح ذلك»، وفق الصحيفة.

من جهتها، حذّرت صحيفة «ذا غارديان» من أنّ «تجنّب السيناريو الأسوأ هو إنجاز مثير للشفقة. السيّد جونسون لا يستحق الثناء على تجنّبه لكارثة كانت قريبة جداً، لأنه كان يتّجه نحوها بحماسة».

(الأخبار، رويترز، أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3631

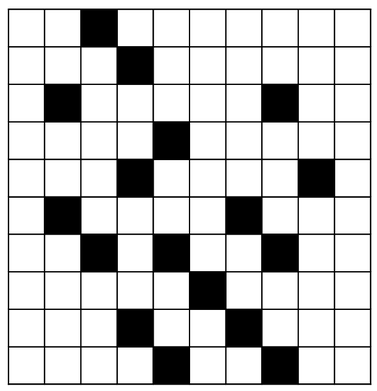

أفقيا

1- وادٍ في لبنان – سكب الماء – 2- مديرية في غرب السودان على حدود ليبيا وتشاد – فخر بالنفس – 3- بسط يده – تُهدية الى طريق الصواب – 4- ساحات خصبة في الصحاري – ماركة سيارات – 5- ما تفرزه الزهرة لإجتذاب الحشرات – مدينة في إمارة الفجيرة – 6- خلاف أول – اثار الغبار – 7- حرف نصب – للنفي – قلب الثمرة – 8- ورق يجفف الحبر – شاب شديد التأنق – 9- مضيق في المحيط الهندي بين أوستراليا وتسمانيا – بقايا النبات اليابس – يشحذ السكين – 10- عكسها سقي النبات – حرف نصب – من أيام الأسبوع

عمودياً

1- مارشال بريطاني احتلّ فلسطين عام 1917 وعيّن مندوباً سامياً في مصر – 2- ماركة سيارات – نبات معروف يُستعمل للزينة – 3- سحب وجذب – أعتق العبد – أصل البناء – 4- الة لفتح الأبواب – أدرج المية في الكفن – 5- عائلة رئيس جمهورية في دولة نيكاراغوا – مسكن الدجاج – 6- مدينة أردنية – دق وضمر البطن – خداع – 7- الة موسيقية – نهر في سويسرا وفرنسا صالح للملاحة – 8- قليلة الثمن – مطر يدوم في سكون بلا رعد ولا برق – 9- إخرس – والد – ممثلة وراقصة مصرية – 10- عاصمة دولة هايتي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- فيلبس بيتان – 2- ادبسون – قلب – 3- تعبير – ثابت – 4- كميل – تمر – 5- اه – هُبل – يجن – 6- امس – صرد – 7- رحل – ريم – فك – 8- وبنر – مصر – 9- مفجوع – اكاد – 10- يافث – كمنجة

عمودياً

1- فاتك الرومي – 2- يدعمه – حيفا – 3- ليبي – النجف – 4- يستلهم – روث – 5- بور – بسر – 6- بن – تل – يم – 7- ثم – صمصام – 8- تقارير – ركن – 9- الب – جذف – اج – 10- نبتون – كندة

sudoku 3631

		1		3				
	4		2			7	6	5
7				5		1		3
			9	2	5			4
	2							
6		9	4		1	5		8
		7			3	8		
	1			6				
	8		5	4		3		1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3630

6	9	3	7	5	8	4	2	1
4	8	2	1	6	9	5	7	3
7	5	1	4	3	2	6	9	8
3	7	5	8	9	1	2	6	4
8	4	9	6	2	5	3	1	7
1	2	6	3	7	4	8	5	9
9	3	8	2	1	6	7	4	5
5	6	7	9	4	3	1	8	2
2	1	4	5	8	7	9	3	6

مشاهير 3631

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رئيس جمهورية سابق في دولة رومانيا. يشغل حالياً منصب برلماني في المجلس الروماني ورئيس فخري للحزب الإجتماعي الديموقراطي

9+2+7+1+4 = الإسم القديم لسريلانكا ■ 10+6+3+8 = من الفاكهة ■ 5+11 = للندبة

حل الشبكة الماضية: **سهام بن سدرين**

إعداد
نعوم مسعود

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأنه قد تم تعديل مهلة تقديم العروض لشراء محولات شدة لزوم مجموعة الـ BBC في معمل الجبة الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ش4/3965 تاريخ 2020/6/16، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/1/29 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 2020/12/22

بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس حازم عاشور
التكليف 1252

إنذار رقم 8000001

إن رئيس دائرة التحصيل في مالية محافظة بعلبك الهرمل يدعو جميع المكلفين:

- بضريبة الدخل على أساس الربح المقدر عن تكاليف سنة 2015.
- بضريبة الدخل حصراً بالحد الأدنى لغرامات التحقق عن تكاليف سنة 2015.

إلى تسديد ما يتوجب عليهم من ضرائب ورسوم وغرامات صادرة وغير مسددة لغاية تاريخه، وذلك خلال مهلة شهر من اليوم التالي لنشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.

يعتبر هذا الإعلان، فيما يتعلق بكافة التكاليف المتعلقة بالمكلفين المبنيين أعلاه والصادرة لغاية 2015/12/31، قاطعاً لعامل مرور الزمن عملاً بأحكام الفقرة السادسة من المادة 27 من قانون الإجراءات الضريبية وتعديلاتها.

بعلبك الهرمل في 2020/12/15
رئيس دائرة التحصيل في مالية
محافظة بعلبك الهرمل
رئيس دائرة التحصيل بالتكليف
في مالية بعلبك - الهرمل
ساره محفوظ
التكليف 1249

إنذار رقم 8000002

إن رئيس دائرة التحصيل في مالية محافظة بعلبك الهرمل يدعو جميع المكلفين:

- بضريبة الأملاك المبنية غير الملزمين قانوناً بالتكليف الذاتي عن تكاليف سنة 2015.

إلى تسديد ما يتوجب عليهم من ضرائب ورسوم وغرامات صادرة وغير مسددة لغاية تاريخه، وذلك خلال مهلة شهر من اليوم التالي لنشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.

يعتبر هذا الإعلان، فيما يتعلق بكافة التكاليف المتعلقة بالمكلفين المبنيين أعلاه والصادرة لغاية 2015/12/31، قاطعاً لعامل مرور الزمن عملاً بأحكام الفقرة السادسة من المادة 27 من قانون الإجراءات الضريبية وتعديلاتها.

بعلبك الهرمل في 2020/12/15
رئيس دائرة التحصيل في مالية
محافظة بعلبك الهرمل
رئيس دائرة التحصيل بالتكليف
في مالية بعلبك - الهرمل
ساره محفوظ
التكليف 1249

◄ مبوب ►

◄ مطلوب ►

Need for Hotel in Iraq
· Manager
· Human Resource Manager (HR)
· Chef F&B
· House keeping
Minimum 5 Years Experience in Hotel and F&B
Send CV email :
Recruitnow333@gmail.com

◄ خرج ولم يعد ►

غادرت العاملة الاثيوبية FATUMA ESMAEL TEGEGNE الرجاء ممن يعرف عنها شيئاً" الاتصال على الرقم 70/994232

سينما

عام يُنسى كأنّه لم يكن! هذا هو إحساسنا تجاه 2020. لكن ليس على صعيد الفن السابع. على الرغم من أنها كانت سنة مظلمة على صناعة الأفلام، إلا أننا شاهدنا تحفاً لا يمكن نسيانها. سوف يُكتب الكثير عن 2020 سينمائياً. هذه السنة أعادت تعريف السينما. والعلاقة بين الشاشة الكبيرة والجمهور. لأنّ اكثرية الأفلام شوهدت على منصات الإنترنت. رأينا تراجع أفلام شركات الإنتاج الكبيرة. وعودة الأفلام المستقلة والأجنبية بقوة. ومع أننا لم نذهب إلى السينما كثيراً وحضرنا مهرجانين فقط (برلين والبندقية). ولكن السينما أتت إلينا. وساعدتنا على التغلب على عام مليء بالتحديات والعزلة والتباعد. في مايلي من دون ترتيب. أفضل أفلام شاهدناها هذا العام. بعضها كتبنا عنه خلال تغطيتنا ومعرضه في المهرجانات. وبعضها الآخر عند عرضه على المنصات الرقمية. وهناك أعمال نذكرها للمرة الاولى

إعداد **شفيق طبارة**

الفراغ الوجوديّ والإدمان والهُويّة والبطولات الفرديّة
حصاد 2020... أفلام لا تُنسى!

المزيد والمزيد

لا تكتمل السنة السينمائية بدون ذكر الأفلام التالية

- Never Rarely Sometimes Always
  Eliza Hittman - (USA)
- Minari
  Lee Isaac Chung - (USA)
- I'm Thinking of Ending Things
  Charlie Kaufman (USA) - Netflix
- First Cow
  Kelly Reichardt (USA)
- NomadLand
  Chloe zhao (USA)

- Da 5 Bloods
  Spike Lee (USA) - Netflix
- Mank
  David Fincher (USA) – Netflix
- Notturno
  Gianfranco Rosi (Documentary - Italy)
- Berlin Alexanderplatz
  Burhan Qurbani (Germany)
- Fire Ball: Visitors from Darker Worlds
  Werner Herzog, Clive Oppenheimer (Documentary - USA) – Apple TV

- Dick Johnson Is Dead
  Kristen Johnson (Documentary - USA) - Netflix
- Time
  Garrett Bradley (Documentary - USA)
- Let Them All Talk
  Steve Soderbergh (USA)
- I'm No Longer Here
  Fernando Frias (Mexico) – Netflix
- The Trial of the Chicago 7
  Aaron Sorkin (USA) – Netflix
- Pieces of a Woman
  Kornel Mundruczo (Hungary) – Netflix

- Ma Rainey's Black Bottom
  George C. Wolfe (USA) – Netflix
- Days
  Ming-Liang Tsai – (Taiwan)
- Malmkrog
  Cristi Puiu (Romania)
- DAU. Degeneration, DAU Natasha
  Ilya Khrzhanovsky (Russia)
- The Disciple
  Chaitanya Tamhane (India)
- The Human Voice
  Pedro Almodovar (Spain)

Sound of Metal

الولايات المتحدة

Darius Marder

الاستسلام في مواجهة المحن هي سمة إنسانية شائعة للغاية. تضرب المحن الخطط والأحلام والروتين والبنية النفسية والعاطفية للفرد. وغالباً ما يجد الأشخاص المحاربون أنفسهم في مأزق في مواجهة المأساة لأن قسوة قلوبهم تعيق عملية قبول الواقع الجديد، في سياق الإذعان للحقائق التي تفرضها الحياة بقسوة. «صوت الحديد» يرافق عازف الدرامز روبن (زيز أحمد) في رحلته إلى قبول واقعه الجديد المحزن. قوة الفيلم ليست في قصته، ولا السيناريو، ولا الحوارات، بل في صوته. خلق المخرج داريوس ماردير ومصمّم الصوت نيكولاس بيكر تجربة سينمائية حسية تعتمد على الصوت وتعابير العيون والإيماءات ولغة الجسد. نعيش مع روبن ومع أصواته، بدءاً من الانفجار الصاخب لموسيقى الميتل إلى صوت الذبذبات التي ترافق تدهور روبن السمعي والنفسي. يتغير الواقع في الفيلم مع تغير الأصوات التي نسمعها ويسمعها روبن. يستخدم الصوت في الفيلم بالتوازي مع حالته العقلية. مزيج الأصوات بين داخل عقل روبن والخارج يسمح لنا بفهم تراكم الأحاسيس التي تؤثر في كلّ أفعاله. يرهق الشريط آذاننا، ولا يريحها لغاية نهاية الفيلم وسط صراخ الصمت.

Vitalina Varela

البرتغال

Pedro Costa

تصل فيتالينا فاريلا إلى لشبونة بعد ثلاثة أيام من جنازة زوجها واكين. المزارعة من جمهورية الرأس الأخضر كانت تنتظر تذكرة الطائرة لأكثر من 25 عاماً لمقابلته. في الحي، لا يعرفها أحد، ولا أحد يريحها، والجيران لا يثقون بها. تقضي أيامها ولياليها كالكابوس محبوسةً في منزل زوجها، وتكتشف حياته السرية ورماد علاقتهما وفقر الحلم الذي لم يبقَ منه سوى أساسات مهترئة. يحول البرتغالي بيدرو كوستا السينما إلى أداة لإعادة أمل فيتالينا فاريلا، ويترك القصة تُروى من خلال الصمت الذي يعبر عن جميع المشاعر، والحوارات المفاجئة مع النفس بسبب القوة الكبيرة والقسوة التي تنبع منها. كوستا هو علامة على مرور السينما البرتغالية من الواقعية إلى الجمالية المتاخمة للخيال. أفلامه عشوائية، مبنية بطريقة متقنة وبدون تسرّع. في «فيتالينا فاريلا» يتعمق في حياة شخصيته أثناء نومها ويجرد القصة من الحلي ويحول الظلام إلى شخصية رئيسية.

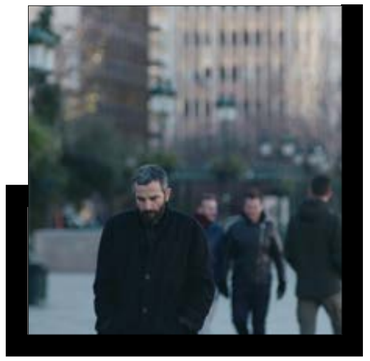

Apples

اليونان

Christos Nikou

المخرج اليوناني كريستوس نيكو (مساعد المخرج يورغوس لانثيموس) في أول فيلم طويل له، ينضم إلى ما يسمى «الموجة اليونانية الغريبة». «تفاح» فيلم دافئ، يفترض فيه نيكو أن الهوية هي شيء متجذر في مجتمعنا، وبدونها نحن غير مرئيين، ويسأل: ما هي الذاكرة من دون الاستجابة العاطفية التي تستحضرها؟ في الفيلم، نحن في منتصف جائحة، ولكن ليس فيروس كورونا بل جائحة تضرب الذاكرة. في الفيلم، ما يجمع البشر هو النسيان أكثر من تبادل الخبرات والذكريات والأخبار. بطريقة تشبه الكوميديا وساخرة في أكثر الأوقات، يخبئ لنا نيكو أشياء تغير رؤيتنا لكلّ شيء. «تفاح» كوميديا تراجيدية حزينة مع لمسة مرعبة وصلابة. في النهاية، يتضح أن أكثر الفيروسات فتكاً التي يمكن أن نواجهها هو أنفسنا، وما هو كامن في ذاكرتنا.

Another Round

الدانمارك

Thomas Vinterberg

في صحة أزمة منتصف العمر، في صحة إنعاش الطفل الذي عاش فينا ذات يوم والذي دُفن تحت طبقات من الروتين والتمثيل كبالغين... «جولة أخرى» فيلم عن أربعة أصدقاء والبطل الرئيسي هو الكحول. في مراحل الفيلم الأولى، نسأل أنفسنا: ماذا يريد منّا المخرج توماس فينتربيرغ؟ مع الوقت، يسكرنا ونحن نشاهد، ويترك كل شيء يدور حتى آخر الفيلم مع الرقصة الأخيرة. الاحتفال النقي بالحياة وبزجاجة الشامبانيا في اليد. للأصدقاء الأربعة، الكحول هو العنصر الذي يسمح لهم بمواجهة مواقف الحياة والتعامل معها بطريقة أكثر استرخاءً. يظهر فينتربيرغ في «جولة أخرى» رجالاً يسلّمون أنفسهم فكرياً للإدمان ويعانون من عواقبه. صفقة إنسانية للمراهنة على لعبة خطيرة للغاية.

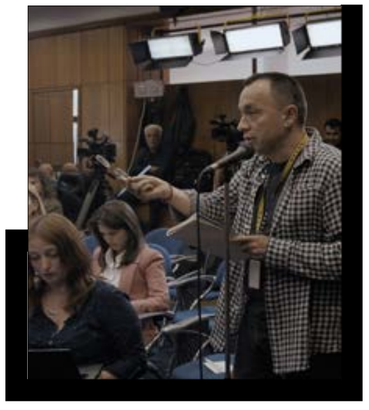

Collective

رومانيا

Alexander Nanau

يقوم «جماعي» بكل شيء مطلوب من الفيلم الوثائقي: فهو يعلمنا، يضغط علينا، يسلّينا، يجعلنا نكتشف الجوانب الخفية لحدث حقيقي ونفكر في أسبابه وعواقبه. وقبل أي شيء، يبقينا ملتصقين على الكرسي، ونذهب في رحلة مع صحافيين وتكتشف طريقة عمل الصحافة الاستقصائية. في «جماعي»، يبدو تقدم الأحداث مقنعاً، والوتيرة سريعة، والانخراط العاطفي يصبح تدريجياً أقوى لأنّ القصة مألوفة حدثت وتحدث في أي بلد يحكمه أشخاص غير مسؤولين، يتأثر بالفساد والمحسوبية والتسييس وتضارب المصالح. يروي الشريط قصة الأبطال الصحافيين الاستقصائيين الذين اكتشفوا فساد النظام الصحي في رومانيا. بدون ميلودراما أو زخارف، وبأسلوب مباشر مثير للصدمة، نرى البؤس والجشع الإنساني في أبغض أشكاله. قصة عابرة للحدود لأن الفساد والجشع لا يعرفان حدوداً. فيلم وثائقي عاطفي، يوقظ الحِسّ ويفتح العين ويلتقط بالتفصيل مدى مرض الإنسانية، ولكنه يحتفل أيضاً بالنزاهة الصحافية وبالأبطال الذين حفروا عميقاً للعثور على الحقيقة.

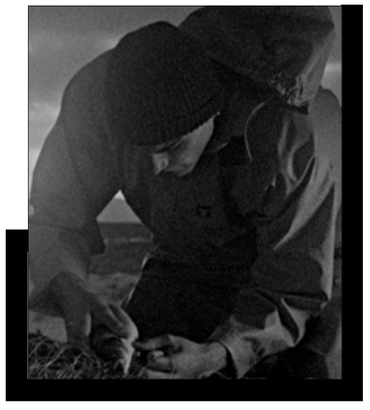

Bait

المملكة المتحدة

Mark Jenkin

هناك شيء فريد في «طُعم» الفيلم الأول للمخرج البريطاني مارك جينكن. في بلدة ساحلية، يتواجه أشخاص، بعضهم مصمّم على تقاليد صيد الأجداد، وبعضهم الآخر مصمم على تحقيق ربح اقتصادي من السياحة. «طُعم» فيلم يكاد يكون مستحيلاً، انتحاراً تقنياً، مصوّراً بكاميرا «بولكس»، لقد احتاج مارك جينكن في مغامرته الأحادية اللون إلى مئة وثلاثين لفة من شرائط أفلام كوداك التي صُنعت عام 1976. قدم جينكن سينما نقية، شبه خارقة للطبيعة من قرن آخر. لا يخفي الفيلم أنّه مشروع يتم تنفيذه مع طلاب مدرسة أفلام، ولكن هذه هي السينما التي تتجذّر وتبتعد عن التقاليد السينمائية، ولا تتخلى عن البحث عن أفكار وأشكال جديدة. يتّسم الفيلم بلحظات مذهلة من حيث المونتاج السردي الذي يعبر الزمن ويطوّر المشاهد والأحداث ويعمل على التفاصيل المرئية والصوتية ببراعة واضحة. وقد تمت إضافة كل الأصوات في مرحلة ما بعد الإنتاج، ما يتسبب في تفكك مثير للاهتمام بين ما هو حقيقي وما هو خيالي، نوع من الفصل بين ما نراه وما نسمعه. في النهاية، «طعم» عمل فريد، غير كامل بقدر ما هو موحٍ.

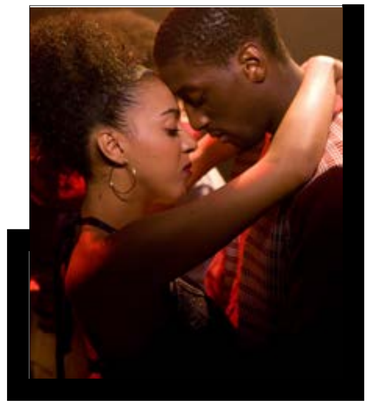

Small Axe: Lovers Rock

المملكة المتحدة

Steve McQueen

البريطاني ستيف ماكوين، يشيد بجذوره وعائلته، ويتمسك بالدفاع عنهما بأمانة وعمق وإنسانية. الفيلم الثاني من المسلسل الأنثولوجي Small Axe ، دقيق لكنه نابض بالحياة، محسوب بالخطوة لكنه خفيف. القصة بسيطة: في حفلة راستافارية في منزل خاص في غرب لندن، تلتقي فتاة بصبي وبين الأحاديث والرقص، هناك لعاب الإغواء. ولكن ما يجعل الفيلم مبهجاً هو كيف يصور ماكوين المجتمع وعاداته وإيماءاته ولغته وأجساده ورقصاته. يسمح البريطاني للوقت بالتسلسل بين الأجسام المتحركة والإيماءات والتفاصيل الصغيرة. يعرف كيف يصوّر روح حفلة، ويحوّلها إلى احتفال بالسينما والموسيقى والبشرة السوداء والشعور بالانتماء. حوّل الإحباط إلى رقص، والحب إلى أغنية، والحقوق المسلوبة إلى إيقاع، وسحب الهوية والسعادة من براثن الاضطهاد.

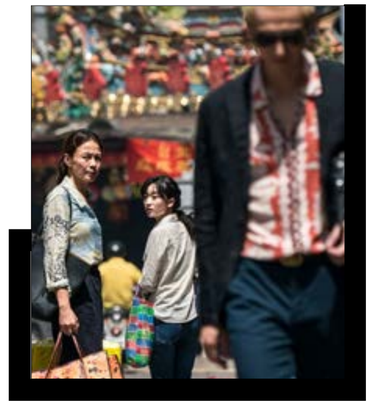

A Sun

تايوان

Chung Mong-Hong

كل شيء في فيلم «شمس» يأخذ منعطفاً غير متوقع. دراما عائلية نبيلة ومعقّدة وعاطفية تحدث على مدى سنوات عدة. على مدار ساعتين ونصف ساعة، نشعر بجميع الأحاسيس ونشاهد جميع الأنواع السينمائية. يعمل الفيلم كنهج شبه روائي للتجارب القاسية التي يمر بها أفراد أسرة لا يبدو أن الأمور تسير معها بشكل جيد. في هذه الملحمة، هناك جرائم قتل، سجن، حمل مراهقات، زواج، انتحار، وحتى الأحلام والرسوم المتحركة. وهكذا، «بمرجحنا» الفيلم بين العنف الشديد والحنان، وبين النظرة السادية والإنسانية. تتشعّب الأحداث بطريقة شيطانية في مجموعة من الدوافع والنتائج التي تحاصر أفراد الأسرة التي تسعى لفهم المستحيل وكيف أن كل خطوة تبدو ثابتة وفي محلها تصبح انتكاسة. يعطي الفيلم جميع الشخصيات سبباً وجيهاً للتصرف بالطريقة التي تتصرّف بها، لأنّ الواقع غير مقبول، إلى درجة أنّ أي شيء آخر غير توجيه الغضب يصبح سطحياً. متوافر على نتفليكس

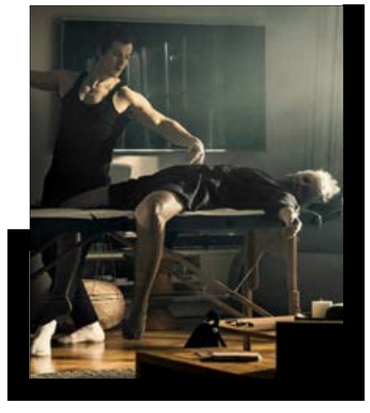

Never Gonna Snow Again

بولندا

Malgorzata Szumowska, Michal Englert

زينيا، ملاك بهيئة رجل. معالج طبيعي مع هدايا لا يمكن تفسيرها، يأتي من أوكرانيا إلى بولندا ويكسب رزقه بتدليك زبائنه الأثرياء وغير السعداء في مجمع سكني مغلق. في يديه قوة غريبة، صوفية أو سحرية. يريح زبائنه ويلمسهم جسدياً وروحياً، ويغير ببطء حياتهم وحياة المكان. قصة عن كونك أجنبياً والسحر المخفي في الحياة اليومية الذي يبدو أكثر من ضروري في هذا العالم البائس. «لن تتساقط الثلوج مرة أخرى» فيلم ماكر في إعطاء الإشارات والقاء القرائن على المشاهد، ويرفض الإدلاء ببيانات قاطعة. شريط يلمس الروح، هو بلسم للفراغ الوجودي والشعور بالوحدة. غامض ومراوغ، يبني توتراً جنسياً دائماً، ويخاطر بنظرته السياسية. مكتوم، ومقيد يجمع الكوميديا الساخرة والدراما في المشهد نفسه، ومبهر في التصميم الفني والأسلوب المرئي.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 28 كانون الأول 2020 العدد 4233

صورة وخبر

لا يزال تجهيز Puppy (جرو ـ بطول 12,4 متراً) للفنان الأميركي جيف كونز محتفظاً بمكانه في «متحف غوغنهايم بلباو» منذ عام 1997. ومنذ ذلك الحين، تتغيّر الزهور والنباتات التي يتألّف منها هذا العمل الفني في شهرَي أيار (مايو) وتشرين الأوّل (أكتوبر) من كلّ عام. قبل فترة وجيزة، راسل طبيب إسباني كونز حول إمكانية أن يرتدي الـ «جرو» كمّامة. أمر حظي فوراً بموافقة الفنان البالغ 65 عاماً، ودخل حيّز التنفيذ تزامناً مع عملية الترميم الأخيرة. (أندر غيلينيا ـ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

هيّـا!...

لا إلى عرسٍ مضيتُ، ولا إلى عرسٍ أحلمُ أن أمضي.
الآن، إذْ لم يبقَ بابٌ إلاّ وأقفلتُهُ في وجهِ نفسي،
ها أنا مَشفِيٌّ من عِلّةِ الأمل.
ها أنا راضٍ ـ راضٍ كالأمواتِ ـ وحرٌّ...
حرٌّ، وعلى أَتَمِّ الجاهزيّةِ لأنْ أقطعَ هذا الطريقَ ضاحكاً
وأقولَ للموتِ:
هيّا! أنا الآنَ صالحٌ لك.

أبوابي خلفي

حالمَا تَدلُّ الساعةُ إلى موعدِ الوليمة
أفعلُ ما أوصاني به معلّمي:
أقفُ أمامَ الباب بكاملِ أناقتي وحبوري
ثمّ أقرعُ، وأنتظرُ مَن يَفتح.
وحالمَا يُفتحُ الباب، أديرُ لهُ ظهري وأمضي.
أمضي ظافراً وسعيداً
باحثاً عن بابٍ مغلقٍ آخر
أدقُّ عليه، وأنتظرُ، وأديرُ له ظهري.

الدراسات الإسلاميّة على طاولة «المعارف»

بعد غدٍ الأربعاء، يدعو «معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية»، في سياق فعّاليات «المنتدى الدولي للحوار المسؤول»، إلى حضور ندوة حوارية بعنوان «الدراسات الإسلامية في الغرب ـ واقعها واستهدافاتها». يجري النشاط المرتقب عبر تطبيق «زوم»، بمشاركة مجموعة من الأكاديميين والباحثين البارزين، وهم: إدريس هاني (الصورة ـ المغرب)، جهاد سعد (لبنان) وفوزي العلوي (تونس). أما مهمّة إدارة الندوة، فتتولّاها ليلى مزبودي.

ندوة «الدراسات الإسلامية في الغرب ـ واقعها واستهدافاتها»: الأربعاء 30 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي ـ الساعة السادسة مساءً ـ تطبيق «زوم» (رمز النشاط: 86398380431 ـ رمز المرور: 680661). للاستعلام: 05/462191 أو 76/542191

الأغاني الوطنية والسياسيّة: أيّ واقع في لبنان؟

ضمن برنامج «أغنية في وطن» (إخراج جورج الحدّاد) الذي يقدّمه اليوم الإثنين على «تلفزيون لبنان»، يناقش جهاد أيوب واقع الأغنية السياسية، ملقياً الضوء على حال الأغنية الوطنية والجدوى منها في ظل الظروف الصعبة التي نعيشها. ضيوف الحلقة الشاعر محمد شمس الدين (الصورة)، الإعلامي رفيق نصرالله والمغنية حنين أبو شقرا. انتقد شمس الدين الشعر في الأغنية السياسية وتحديداً عند نزار قباني ومحمود درويش، فيما اعتبر نصرالله أنّ زمن تلك الأغاني انتهى. أما حنين، فغنّت لكلّ من صباح ووديع الصافي وخالد الهبر، إلى جانب أعمال خاصة تبثّ للمرّة الأولى. كما استغلّت الحلقة أرشيف الشاشة الوطنية.

«أغنية في وطن»: اليوم الإثنين ـ الساعة التاسعة مساءً على «تلفزيون لبنان»

أسبوعان من التغطية الخاصة على «الميادين»

بطولات المقاومة أزهرت في «القدس»

بعد «حوار العام» الذي أطلّ من خلاله الأمين العام لـ«حزب الله» السيّد حسن نصرالله أمس الأحد، تُطلق قناة «الميادين»، اليوم الإثنين، تغطية خاصة في مناسبة الذكرى السنوية الأولى لاغتيال القائدَيْن قاسم سليماني وأبي مهدي المهندس، على أن تنتهي في 10 كانون الثاني (يناير) 2021.
«جدارة الحياة وشهادة العلا»، هو عنوان هذه التغطية الإخبارية والتحليلية والوثائقية التي ستستمرّ لأسبوعين، مسلّطةً الضوء على هذا الحدث المهمّ وارتباطه بصراعات المنطقة، وبمحاورها، إن كان بين محور المقاومة والولايات المتحدة و«إسرائيل» من جهة، أو بين جبهة المقاومة والقوى التكفيرية من جهة أخرى. تتضمّن التغطية حوارات خاصة مع كلّ من زينب ابنة سليماني ومنار ابنة المهندس، إلى جانب مقابلة خاصة مع نائب قائد «قوّة القدس» في إيران العميد محمد حجازي. كذلك، ستخصّص قناة «الواقع كما هو» مساحة إخبارية تحليلية يومية بعنوان «نقطة تحوّل» (س: 16:00)، إلى جانب وثائقيات تُبثّ للمرة الأولى (يومياً ـ س: 21:00)، من ضمنها «تحرير آمرلي» و«بانتظار الفجر» و«الساعة الأخيرة»، والتي تتناول دور الشهيد المهندس في تحرير الفلوجة العراقية. أما وثائقي «شهيد القدس» (إنتاج «الميادين» ـ إعداد عباس فنيش)، فسيُعرض على جزءَيْن: دور قائد «فيلق القدس» في دعم القضية الفلسطينية، وبناء العلاقة بين الفصائل الفلسطينية وإيران، مع إفراد مساحة لمقابلات حصرية مع قادة المقاومة الفلسطينية.

تغطية خاصة بعنوان «جدارة الحياة وشهادة العلا»: بدءاً من اليوم ولغاية الأحد 10 كانون الثاني (يناير) 2021 على «الميادين»

تيريز أبو متري تحكي حكايتها

تحت عنوان «حكايتي حكيتها وبعبّكن خبّيتها»، تقدّم الحكواتية تيريز أبو متري (الصورة)، غداً الثلاثاء، عرضاً في «بيت الفنان ـ حمّانا» (قضاء بعبدا) لا تزيد مدّته عن 45 دقيقة. «الحكاية كانت ولا تزال تشكّل رابطاً اجتماعياً، فنياً وتاريخياً. فمن خلالها، ينقل الحكواتي الفكرة من تجربته إلى مخيّلتنا، فتحملنا إلى عالم نستطيع فيه أن نكون ما نشاء ونفعل ما نشاء». بهذه العبارة، يدعو القائمون على النشاط الناس لحضوره. علماً بأنّ هذا العرض يحترم تدابير الوقاية من فيروس كورونا.

«حكايتي حكيتها وبعبّكن خبّيتها»: غداً الثلاثاء ـ الساعة الثالثة بعد الظهر ـ «بيت الفنان ـ حمّانا» (قضاء بعبدا). الدخول مجاني والحجز ضروري. للاستعلام: 76/907348 أو info@hah-lb.org

الإثنين 28 كانون الأول 2020 العدد 130
Lundi 28 Decembre 2020 no130

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
ماهر سلامة
البنك الدوليّ مع رفع الدعم

04
الطريق إلى ردم فجوتَي الثروة والدخل
ضريبة التضامن على الأكثر ثراءً

05
زياد حافظ
الولايات المتحدة تخسر أدواتها في لبنان

06
الأمجد سلامة
التجارة عبر بحار شرق آسيا: الأفيون والصين

08
شربل نحّاس
إقتصاد ودولة للبنان: أيّ نقد لأيّ مشروع؟

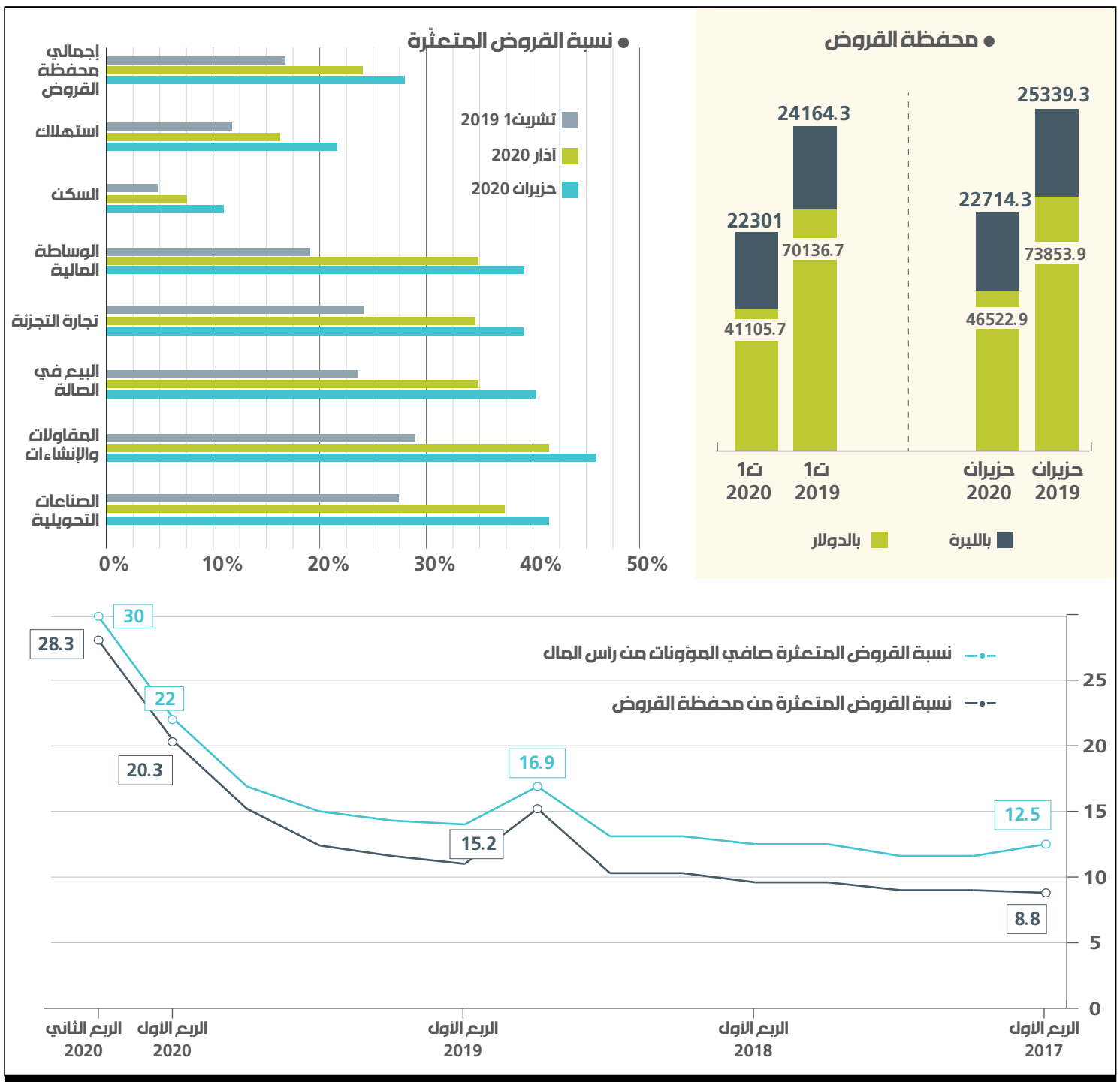

المصدر: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، مصرف لبنان، الأخبار — تصميم: رامي عليّان

مجزرة قروض السكن: 11,5% تعثّر

في نهاية حزيران 2020، بلغت نسبة الديون المتعثّرة 28,3% من أصل محفظة تسليفات قيمتها 69237 مليار ليرة. التدهور الأكبر في هذه المحفظة طاول قروض المقاولين والإنشاءات، أي تجار العقارات والمتعهدين، لكن الكارثة تكمن في ارتفاع نسب التعثّر في قروض السكن

بلغت نسبة الديون غير العاملة (المتعثّرة بالمفهوم الشائع) في نهاية حزيران 28,3%، مقارنة مع 16,8% في نهاية تشرين الأول 2019 و13,3% في نهاية حزيران 2019. خلال سنة واحدة، قفزت هذه النسبة بنحو 15 نقطة مئوية رغم أن محفظة التسليفات للقطاع الخاص انخفضت بقيمة تفوق 20 مليار دولار. منذ ذلك الوقت، ولغاية حزيران 2019 هناك نحو 19,8 مليار دولار من القروض التي سُدّدت مسبقاً قبل مواعيد استحقاقها؛ منها 91% قروض بالدولار، ما يعني أن الأزمة خلقت دينامية بموجبها أتيح للمقترضين تسديد الديون بالودائع. هذا الأمر يمكن تفسيره بأن المقترضين لم يكونوا بحاجة فعلاً إلى الاقتراض، إنما النظام المصرفي والنقدي القائم ـ المنهار حالياً ـ كان فيه ثغرات واسعة تسمح باستغلال الفروق بين الفائدة على الليرة والفائدة على الدولار للقيام بعمليات مضاربة تحقّق لهم أرباحاً سهلة انتهت بمجرّد تصفية العمليات. وهذا يعني أيضاً أنهم تمكنوا من الفرار من التداعيات التي فرضتها الأزمة، لا بل ربما كانوا أبرز المستفيدين منها لأنهم نفذوا عمليات غير بسيطة عبر تجارة الدولار النقدي والشيكات المصرفية بالدولار لتسديد قروضهم بثلث قيمتها السابقة.

رغم كل ذلك، تكمن المشكلة الأكبر في استمرار الأزمة مستمرّة وتداعياتها. نسب التعثّر لم تتوقف عند حدّ معيّن بعد، بل واصلت الارتفاع وواصلت التركّز. وبما أن ثلثي القروض هي بالدولار، فهذا يعني أن المشكلة ستزداد سوءاً. فمن استطاع تسديد قروضه خلال الأشهر التي تلت انفجار الأزمة منذ نهاية 2019 ولغاية صيف 2020، هو الجهة الأكثر قدرة على القيام بذلك، أما الذين لم يستطيعوا تسديد القروض، فهم الجهة الأقل قدرة أو التي تضرّرت إلى درجة عدم التسديد. فمن أصل محفظة بقيمة 69237 مليار ليرة، هناك تعثّر عن السداد بقيمة 19594 مليار ليرة يتوزّع بقيمة 13085 مليار ليرة على القروض المقوّمة بالدولار، و6428 مليار ليرة على القروض المقوّمة بالليرة. ومن أعلى نسب التعثّر هي تلك العائدة لقروض المقاولين والمتعهدين التي بلغت 47% موزّعة على نحو 10 آلاف مقاول ومتعهد عليهم ديون تفوق 10 مليارات دولار.

مشكلة القروض المتعثّرة بالدولار، هي في اتجاهين؛ فمن جهة تعني أن الزبائن لم تعد لديهم القدرة على التسديد بسبب الظروف الاقتصادية، ومن جهة ثانية تعني أن المصارف سيكون لديها مشكلة أكبر في تحصيل دولارات كافية لتكوين مؤونات في مواجهة الخسائر المتوقعة (يتوجب على المصارف أن تكوّن مؤونات بنفس عملية القرض). فمصرف لبنان لا يبيع المصارف ما يكفي من الدولارات لتغطية حاجات الزبائن وحاجاتها أيضاً، لكنه أتاح لها أن تستعمل 60% من رؤوس أموالها لشراء الدولار بشكل مؤجّل. المصارف كانت قد كوّنت مؤونات بقيمة 4,5 مليارات دولار، ما يعني أنه ينقصها مؤونات بقيمة تفوق 8 مليارات دولار. لذا، المصارف تشتري الدولارات بواسطة رساميلها، وهذا يعني أنه عندما يحين وقت إعادة التقييم، ستكون رؤوس الأموال بالدولار سنداً أساسياً في عملية احتساب نسب الملاءة. بمعنى آخر، هذه زيادة وهمية للرساميل مثلها مثل الفرق بين الدولار الحقيقي والدولار الوهمي. هذا الأخير هو الدولار الذي يبيعه مصرف لبنان للمصارف، وهو الدولار المحتسب اليوم في السوق بسعر 3000 ليرة إذا كان عبارة عن شيك مصرفي، أو 3900 ليرة ضمن سقف السحب المحدّد للودائع، أو محسوماً بنسبة 70% مقابل الدولار الورقي.

هذا التطوّر هو انعكاس للأزمة وللسياسات النقدية (إذا كان يمكن تسميتها سياسات نقدية) التي يستعملها مصرف لبنان في مواجهة الأزمة والتي تشمل تعددية أسعار الصرف وقيوداً غير شرعية على عمليات السحب والتحويل، والإسراف في طباعة النقد بالليرة، وهي تؤدي إلى انتقال الثروة من يد إلى أخرى.

لكنْ لهذه الأزمة انعكاس آخر أكثر وضوحاً في المجتمع: التعثّر في القروض السكنية. هذه القروض هي في غالبيتها بالليرة اللبنانية، وبالتالي فإنه في ظل تدهور سعر الليرة مقابل الدولار بات الأجراء يخسرون وظائفهم وتقلصت قدرتهم على السداد إلى حدودها الدنيا، حتى إنه لم يعد بإمكانهم سداد الأقساط الشهرية لسكنهم الأساسي. كانت نسبة التعثّر في القروض السكنية من الأدنى. في عام 2018 كانت تبلغ 3,2%، ثم ارتفعت تدريجياً إلى 4,7% في أيلول 2019، ثم 5,2% في تشرين الثاني 2019 وباتت اليوم تفوق 11,5%. هناك أكثر من 125 ألف قرض سكني، منها نحو 70 ألف قرض عبر المؤسسة العامة للإسكان، أي أنها قروض صغيرة لمن يصنّفون محدودي الدخل. وهذا المستوى من التعثّر يعني أن هناك أكثر من 14 ألف قرض متعثّر. وهناك ترجيحات بأن الأمور متفاقمة أكثر، لأن المصارف تعمل على إعادة جدولة الكثير من القروض، وهي لا تصنّف الزبائن الذين تخلّفوا عن سداد أكثر من 6 دفعات متتالية متجاهلة معايير المحاسبة الدولية. أصلاً، لم يصدر أي تقرير تدقيق يشير إلى أن المصارف التزمت بهذه المعايير، ولا يتوقع أن تلتزم المصارف بها.

تصحيح ميزان المدفوعات عبر «ضريبة التضخّم»

البنك الدوليّ مع رفع الدعم

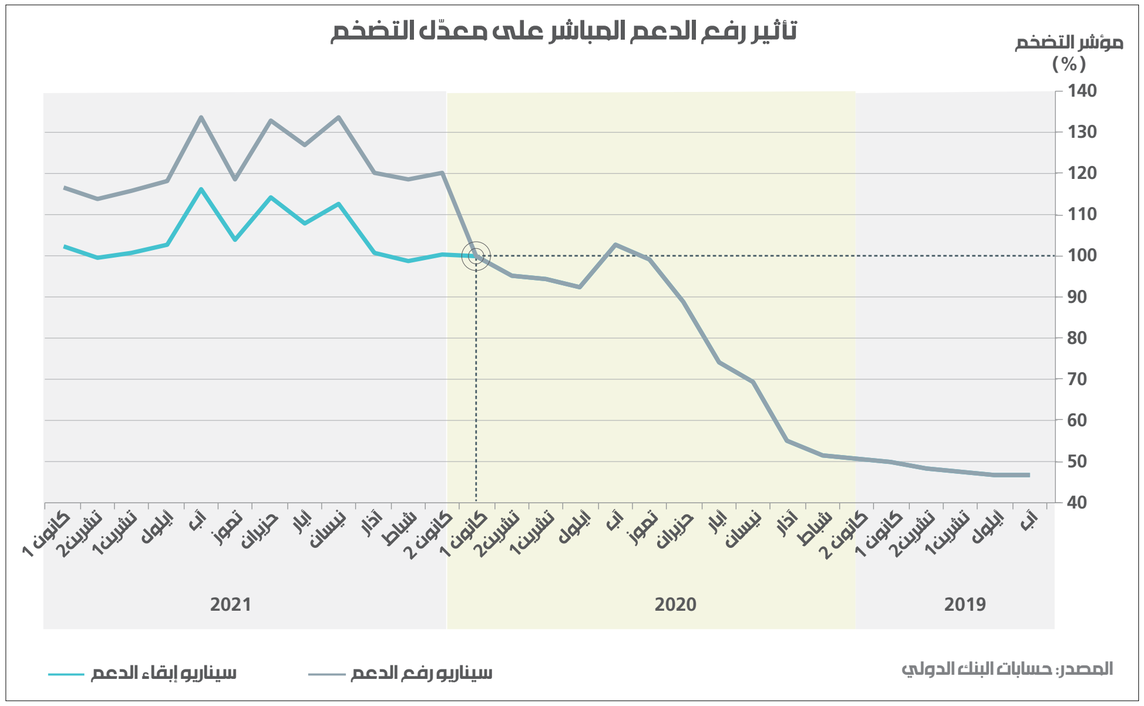

يرى البنك الدولي أن رفع الدعم هو بمثابة تصحيح لميزان المدفوعات من خلال ضريبة تضخّم الأسعار التي ستزداد بنسبة 24% في حال رفع الدعم وستنعكس سلباً على حركة الاستهلاك المستورد. إذ أن رفع الدعم يؤدّي إلى خفض عجز الميزان التجاري بين 1,7 مليار دولار و3,2 مليارات دولار سنوياً. أما الترجمة الفعلية لهذا التصحيح، فهي من خلال زيادة أعباء تضخّم الأسعار فوق مستوى 136% الذي بلغته في نهاية تشرين الأول الماضي. التوصيف الاقتصادي لهذه الضريبة، أنها تنازلية، بينما التوصيف الفعلي، انها ابشع انواع الضرائب التي تصيب الشريحة الادنى من المداخيل

ماهر سلامة

في خضمّ الحديث الذي يشغل البلد هذه الأيام، عن وقف دعم استيراد السلع بالدولارات الحقيقية التي يحملها مصرف لبنان، أصدر البنك الدولي تقريراً يشير إلى تداعيات رفع الدعم عن الاقتصاد الكلّي انطلاقاً من دراسة مرونة السلع وقدرة المستهلك على التكيّف مع وجودها والتضخّم الذي سينتج عن قرار وقف الدعم كلياً أو جزئياً وأثره على سعر صرف الليرة.

الواضح في التقرير، أن رفع الدعم أو وقفه، سيؤدي إلى تخفيف الضغط عن ميزان المدفوعات لأنه يخفف الضغط عن الاستيراد. يعتقد البنك الدولي أنه إذا لم يتم تخفيف الضغط عن ميزان المدفوعات، سيستمر النزف في احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية ما يلغي الهدف المنشود من العملية الإصلاحية الأساسية (إصلاح نظام الدعم). ويرى أن «العامل الأساسي الذي يحدّد إذا كانت عملية رفع الدعم ذات تأثير على ميزان المدفوعات، هو مدى تأثير الطلب على السلع المدعومة في الأسواق». بمعنى آخر، إذا بقي الطلب على السلع المدعومة، على حاله الراهنة، فإن العجز في ميزان المدفوعات سيبقى أيضاً على ما هو عليه، وبالتالي ستكون العملية قد فشلت في تحقيق هدفها الأساسي.

لكن لتقدير الأثر الناتج عن العملية الإصلاحية على الطلب في السوق، يلجأ البنك الدولي إلى استخدام مؤشّر مرونة الطلب (elasticity). هذا المؤشّر يكشف حساسية تحرّك قيمة متغيّر معيّن نسبة إلى التحرّك في قيمة متغيّر آخر، أي أن البنك الدولي يلجأ إلى قياس مدى حساسية التغيّر في الطلب على سلعة معينة في لبنان، نسبة إلى التغيّر في الدخل وأسعار السلع. وتظهر دراسة المرونة هذه، أن الطلب على منتجات الطاقة والقطاع الصحي يُعتبر مرناً نسبة إلى تغيّر الدخل والأسعار. فعلى سبيل المثال، إذا تقلّصت مداخيل المستهلكين بنسبة 50% أو ارتفعت أسعار هذه المنتجات بنسبة 50% سيتغيّر الطلب على هذه المنتجات بنسبة 50% أو أكثر. أما بالنسبة إلى الطلب على منتجات الأغذية فهو أقل مرونة مقابل التغيّر في الدخل والأسعار، أي في حال تقلّصت مداخيل المستهلكين بنسبة 50% أو ارتفعت أسعار السلع بنسبة 50% سيتغيّر الطلب على هذه السلع بأقل من 50%.

وقد أجرى البنك محاكاة لتأكيد استنتاجاته، بالاستناد إلى ثلاث فرضيات تتضمن جميعها تقلصاً في الدخل بنسبة 20%، وارتفاعاً في أسعار منتجات الصحة والطاقة والغذاء بنسبة 50% في أول سيناريوهين، وبنسبة 100% في السيناريو الثالث: 1- سيناريو المرونة العالية، 2- سيناريو المرونة المنخفضة، 3- سيناريو الدفق العالي.

- سيناريو المرونة العالية: يخلص هذا السيناريو إلى أن الطلب على منتجات الطاقة والصحة والغذاء هي غير مرنة نسبةً إلى الدخل والأسعار، أي أن استبدالها أو الاستغناء عنها بالنسبة إلى المستهلك ليس خياراً سهلاً أو متاحاً.

- سيناريو الدفق العالي: ينعكس رفع الدعم على أسعار السلع بضغط أعلى.

في النتيجة، تبيّن من هذه السيناريوهات الثلاثة، أن «رفع الدعم يؤدّي إلى تخفيف الضغط عن ميزان المدفوعات بسبب الانخفاض الحادّ في الاستهلاك». وينعكس هذا الأمر تحسناً في ميزان المدفوعات «بقيمة تُراوح بين 1,7 مليار و3,2 مليارات دولار». وبالتالي، فإن رفع الدعم، جزئياً أو كلياً، «سيخفّف العبء عن الاحتياطات بالعملات الأجنبية الموجودة في مصرف لبنان، ويؤجّل موعد نفادها، وبالتالي يؤجّل الصدمة الإضافية التي قد تحدث في سعر صرف الليرة»، وفق البنك الدولي.

لكن الانخفاض في عجز ميزان المدفوعات سيكون على حساب المستهلك، لأن رفع الدعم أو «ترشيده» يقلّص الطلب على السلع المدعومة حالياً من خلال طريقين: ارتفاع أسعار هذه السلع، أو انخفاض قيمة الدخل عند المستهلك، أو الاثنين معاً. فارتفاع سعر السلعة، سيدفع المستهلك إلى البحث عن سلع بديلة أقل ثمناً، أو تقليص اعتماده عليها. فعلى سبيل المثال، إن ارتفاع أسعار اللحوم، دفع المستهلكين إلى تقليص عدد الوجبات التي تدخل فيها اللحوم. وإذا ارتفع سعر منتجات الطاقة، بما فيها البنزين، فإن المستهلك سيكون مجبراً على البحث عن وسائل نقل أخرى مثل التنقّل مع الغير، أو عبر النقل العام. البحث عن وسائل أو سلع أخرى، قد يعني تراجع مستوى المعيشة وجودتها.

أما المشكلة الفعلية التي ستواجه المستهلك بعد رفع الدعم أو «تقليصه» فهي مرتبطة بتضخّم الأسعار. فبحسب البنك الدولي، إن التضخّم في الأسعار هو عبارة عن «ضريبة تنازلية» تصيب كل الشرائح بمعدلات موحّدة وتكون تداعياتها مرتبطة بشرائح المداخيل. بمعنى آخر، سيتأثر ذوو المداخيل المنخفضة، بنسبة أكبر من ذوي المداخيل المرتفعة. وهذا الأمر ينعكس مباشرة في موازنات الأسر التي ستضطر إلى تخصيص أموال أكبر من مداخيلها لتعويض الأمور الأساسية التي لم يعد بإمكانها الحصول عليها بالأسعار السابقة.

إذاً، كيف يؤدّي رفع الدعم إلى زيادة التضخّم؟ بما أن رفع الدعم أو تقليصه يعني استيراد السلع بالدولار غير المدعوم من مصرف لبنان، وبالتالي ستأتي الدولارات من السوق الموازية وفق سعر الصرف الحرّ الذي بات يُراوح بين 7500 و8500 ليرة في الشهر الأخير. وبحسب البنك الدولي، فإن الزيادة في التضخّم الناتجة من ارتفاع الأسعار بعد رفع الدعم أو تقليصه، ستكون بنحو 24 نقطة مئوية.

وهناك أثر غير مباشر لتضخّم الأسعار، على سعر صرف الدولار مقابل العملة الوطنية. البنك الدولي يكتفي بالقول إن التضخم في الأسعار سيزيد الضغط على سعر الصرف، لكن ما لم يقله البنك الدولي، إنه في ظل المرونة المنخفضة للطلب، لن يكون بإمكان المستهلكين استبدال كل السلع التي يحتاجون إليها من أجل معيشتهم اليومية بسلع مستوردة أرخص أو مصنوعة محلياً، وبالتالي فإن اضطرارهم للحصول على هذه السلع سيغذّي تضخّم الأسعار، وهذا الأخير سيغذّي التدهور في سعر الصرف.

وفي هذا المجال، يشير البنك بشكل موارب إلى هذه المسألة عبر الإشارة إلى أن «التضخّم سيزيد الطلب على النقد في التداول»، أي العملة الورقية، لأن ارتفاع الأسعار سيزيد الحاجة إلى النقد الورقي. ويضيف: «إذا لبّى مصرف لبنان هذا الطلب الزائد على النقد الورقي بطباعة المزيد من الليرات، سيؤدي ذلك إلى زيادة الضغط على سعر الصرف. وفي حالات الهلع، يكون سعر الصرف ومعدّل التضخّم مؤشّرين أساسيين للأفراد، وقد يؤدي تدهورهما إلى تأجيج دورة متتابعة من التضخّم والانخفاض في قيمة العملة».

> **العامل الأساسي الذي يحدّد تأثير رفع الدعم على ميزان المدفوعات هو مدى تأثير الطلب على السّلع المدعومة**
>
> **رفع الدعم سيأتي بعده ارتفاع إضافي في التضخّم، الذي يشير إليه البنك الدولي بـ«الضريبة التنازلية»**

التعويض النقدي VS التوفير في الإحتياطات

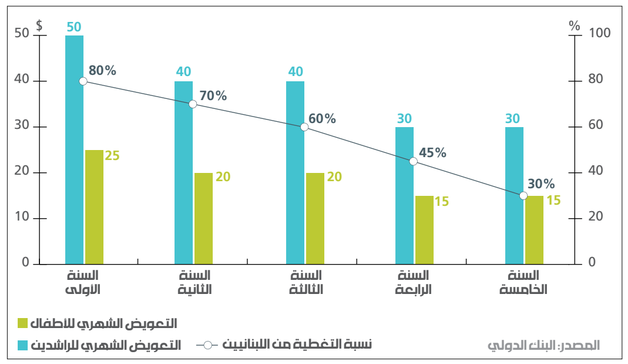

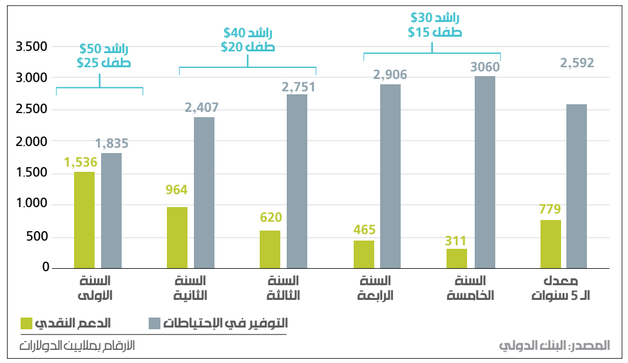

يقترح البنك الدولي برنامج تعويض على المتضرّرين من رفع الدعم بمخصّصات شهرية تمتدّ على خمس سنوات. تنخفض قيمة هذه المخصّصات بشكل تدريجي. في السنة الأولى يحصل الراشدون على 50 دولاراً شهرياً والأطفال دون 23 عاماً على 25 دولاراً، على أن تغطّي هذه المخصّصات 80% من اللبنانيين. وفي السنة الثانية يتلقّى الراشدون 40 دولاراً والأطفال 20 دولاراً بالتوازي مع نسبة التغطية لتصبح 70% من اللبنانيين. وهكذا يستمر الانخفاض في المخصّصات إلى أن يبلغ أدناه في السنة الخامسة التي يتلقّى فيها الراشدون 30 دولاراً شهرياً والأطفال 15 دولاراً وتبلغ نسبة التغطية 30% من اللبنانيين.

ويقول البنك الدولي، إن رفع الدعم يتمّ في الوقت نفسه بشكل تدريجي أيضاً وفق الآتي: في المرحلة الأولى التي تبدأ في كانون الثاني 2021 يُرفع الدعم عن المواد الغذائية والمحروقات (باستثناء شركة كهرباء لبنان)، وفي المرحلة الثانية التي تبدأ بعد سنة، يُرفع دعم استيراد المحروقات لكهرباء لبنان وتزاد التعرفة، وفي المرحلة الثالثة التي تبدأ في كانون الثاني 2023 يُرفع الدعم عن المنتجات الصحية.

أما الكلفة السنوية الإجمالية لهذا البرنامج، فهي تتدرّج من 1,5 مليار دولار في السنة الأولى وصولاً إلى 311 مليون دولار في السنة الخامسة. كما أن الوفر المحقّق من احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية مقارنة مع الوضع الحالي، يتدرّج من 1,8 مليار دولار في السنة الأولى وصولاً إلى 3 مليارات دولار في السنة الخامسة.

79% تضخّم الأسعار الوسطي لغاية تشرين الثاني 2020

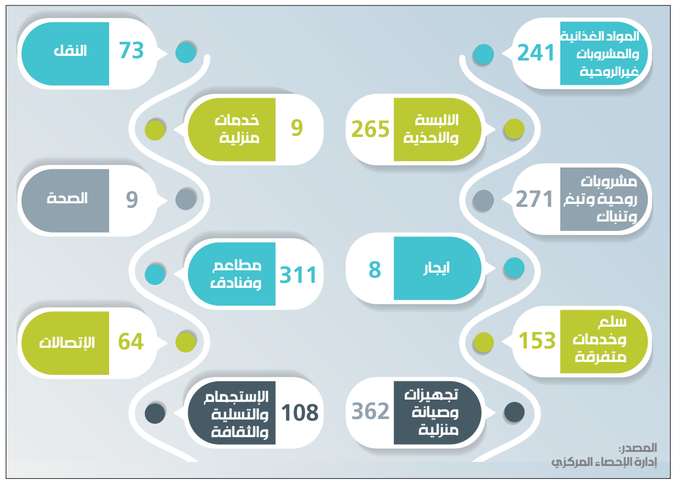

خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة الجارية، لم تشهد الأسعار في لبنان تضخماً كبيراً ومتسارعاً كالذي حصل في الأشهر التالية. فمنذ نيسان ولغاية تشرين الثاني، لم يتوقف ارتفاع الأسعار الكبير، حتى إن مؤشر الأسعار الذي يصدر استناداً إلى ميزانية محدّدة للأسر، لم يعد صالحاً لقياس التضخّم من دون تصحيح أوزانه انسجاماً مع شرائح الدخل. ميزانية الأسرة تعدّلت بشكل شامل. ما كان ينفق على الأكل والشرب صار يمثّل حصّة أكبر من الدخل، فيما عدّلت الأسر أولويات إنفاقها للتكيّف مع الأزمة. المؤشّر، بصيغته الحالية، لم يعد صالحاً لقياس التضخّم.

الطريق إلى ردم فجوتَي الثروة والدخل
ضريبة التضامن

من ضمن النتائج السلبية العديدة التي خلّفتها السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية السيئة المُعتمدة في لبنان منذ نحو ثلاثين عاماً، وعلى رأسها الاستدانة المفرطة للدولة وبشروط غير عادلة على الإطلاق، هي مشكلة اللامساواة الكبيرة جداً في الدخل والثروة بين المواطنين. لبنان يُعدّ من أكثر دول العالم في انعدام المساواة بين مواطنيه، إذ تتركّز الثروة الوطنية بشكل كبير لدى نسبة ضئيلة من السكان. لكن فجوة انعدام المساواة تفاقمت بعد انفجار الأزمة الاقتصادية والمالية ابتداءً من مطلع 2019 واندلاع ثورة 17 تشرين الأول ثم تراجع النشاط الاقتصادي وتفشّي الأزمة الصحية والاجتماعية الناجمة عن جائحة كورونا، إذ تزايدت معدلات الفقر بشكل غير مسبوق. فقد توقّع تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) أن يقفز معدّل الفقر في لبنان من 28% من السكان في عام 2019 إلى 55% في منتصف عام 2020، فيما ازداد معدل الفقر المُدقع من 8% إلى 23%، علماً بأن هذه المعدلات قد تصبح أعلى نتيجة انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب 2020 والارتفاعات المتواصلة في معدلات التضخم خلال النصف الثاني من العام.

تركّز هائل في الثروة

بالتوازي مع معدلات الفقر المرتفعة، يتّسم لبنان بكونه إحدى أكثر الدول تركزاً في عدد المليارديرات نسبةً إلى عدد السكان. فبحسب مجلة Forbes الصادرة في عام 2020، يوجد في لبنان ستة من أصحاب المليارات يملكون ما مجموعه 10,2 مليارات دولار بانخفاض مليارديرٍ واحد عن عام 2019. وللمقارنة، فإن هذه اللائحة تضمنت مليارديراً واحداً في الجزائر بثروة 4,2 مليارات دولار، وستة في مصر بثروة 16,8 مليار دولار، وواحداً في الكويت بثروة 1,3 مليار دولار، وواحداً في المغرب بثروة 1 مليار دولار، وواحداً في سلطنة عُمان بثروة 2,1 مليار دولار، وواحداً في قطر بثروة 1,2 مليار دولار، وعشرة في السعودية بثروة 44,8 مليار دولار، واربعة في الإمارات العربية المتحدة بثروة 10,5 مليارات دولار. هكذا، يحتل لبنان المرتبة الثانية بين الدول العربية في عدد المليارديرات والمرتبة الثالثة في ثرواتهم.

وبشكل مماثل، تُظهر بيانات معهد كريدي سويس للأبحاث لعام 2019، أن أغنى 10% من البالغين في لبنان يملكون 70,6% من مجموع الثروة الوطنية التي بلغت نحو 232 مليار دولار (أي أنهم يملكون نحو 151 مليار دولار بمتوسط ثروة فردية يبلغ 360 ألف دولار). وهذه الثروة تراجعت بنسبة 40% لتبلغ نحو 91 مليار دولار في عام 2020 بسبب الأزمة المصرفية الحادّة والقيود على السحوبات والانخفاض في قيمة العقارات والتي تمثل جزءاً كبيراً من ثروة هؤلاء، وكذلك انهيار قيمة الليرة اللبنانية. أما بالنسبة إلى توزع الدخل الوطني، فتُظهر بيانات World Inequality database أنه خلال عام 2014 (وهي آخر بيانات متوفرة)، حاز أعلى 1% من البالغين على نسبة 23,4% من الدخل الوطني في لبنان، وأعلى 10% على نسبة 57,1% منه، فيما حصل أدنى 50% من البالغين على نسبة 10,6% فقط من الدخل الوطني.

ويملك 0,5% من السكان ثروات تفوق كل منها مليون دولار و2,8 ثروات بين 100 ألف ومليون دولار، فيما امتلك 91,2% ثروات أقل من 100 ألف دولار. وقد حلّ لبنان في المرتبة السادسة عربياً في نسبة السكان ممن يملكون ثروات تفوق المليون دولار. كما تُظهر البيانات أن سكان لبنان يمثّلون 1,68 من مجموع سكان الدول العربية عام 2019، ويمثّل البالغون فيه 1,75% من مجمل عدد البالغين في جميع الدول العربية، بينما يمثّل البالغون فيه والذين يقعون ضمن فئة أغنى 10% في نحو ضعفَي حصة لبنان من البالغين في المنطقة العربية.

> يجب التفكير بشكل جدّي في موضوع الدَين العام واعتبار جزء منه مساهمة في بناء شبكة أمان اجتماعية للفئات الفقيرة

إن هذا التفاوت الهائل في الثروة والدخل في لبنان جعله يحتل المرتبة العشرين عالمياً، والمرتبة الثانية بين الدول العربية في مؤشر جيني (Gini Index) لعدم المساواة.

وبحسب بيانات معهد كريدي سويس للأبحاث، بلغ معامل جيني للبنان 81,9 في عام 2019، وبمتوسط سنوي 84,7 خلال السنوات العشر الماضية (مؤشر جيني، أو معامل جيني، هو مقياس لتوزيع الدخل عبر مجموعة سكانية، ويتم استخدامه كمقياس لعدم المساواة الاقتصادية، أو لقياس توزع الدخل بين السكان. تُراوح قيمة المعامل بين 0% (ويمثل المساواة الكاملة) و100% (ويمثل عدم المساواة الكاملة).

قلّة تسيطر على الودائع

هناك مؤشر آخر يدّل على الفروقات الهائلة في الثروة والدخل في لبنان هو توزع الحسابات الإيداعية في المصارف اللبنانية. فقد أظهرت جداول صادرة عن لجنة الرقابة على المصارف في لبنان، أنه في نهاية عام 2019 كان هناك 22,506 مودعين يمثّلون نسبة 0,8% من مودعي المصارف اللبنانية ويستحوذون على 47,2% من مجمل الإيداعات. في المقابل، فإن 31,6 مودعاً يمثّلون نسبة 99,2% من المودعين كانت لديهم 52,8% من مجمل الإيداعات. وضمّ أكبر 26 حساباً (وفيها ودائع تفوق 150 مليار ليرة) نسبة 3,8% من مجمل الودائع تلاها 42 حساباً (وفيها ودائع قيمتها ما بين 75 و150 مليار ليرة) فيها 2,812 مليار ليرة، و282 حساباً (فيها ودائع ما بين 30 و75 مليار ليرة) فيها 8,160 مليار ليرة، و679 حساباً (فيها ودائع بين 15 و30 مليار ليرة) فيها 8,891 مليار ليرة. في مقابل ذلك، احتوى 1,725,030 حساباً (تمثل 61,3% من عدد الحسابات) على 956 مليار ليرة (0,6% من الودائع) و481,602 حساب (تمثل 17,1% من الحسابات) على 4,456 مليار ليرة (2,9% من الودائع). وبالتأكيد، فإن معرفة إيداعات اللبنانيين خارج لبنان سوف تُظهر مزيداً من الثروة للفئات الأكثر ثراءً.

فجوة الدخل بين الشرائح

تسري ظاهرة انعدام المساواة على الدخل أيضاً. فقد نفّذ مشروع الـ UNDP في وزارة المال عام 2017 دراسة إحصائية باستخدام الإقرارات الضريبية للوزارة لعام 2014 تقدّم رؤية شاملة لتوزّع الدخل في القطاع الخاص للأجراء وللأفراد العاملين لحسابهم الخاص، رغم أن البيانات المستخدمة لا تغطي سوق العمل الكلي في لبنان.

بالاستناد إلى الإحصاءات الموجودة في الدراسة يمكن استنتاج ما يلي:

أولاً – توزّع دخل العمل في القطاع الخاص بشكل عام: ضمّت مجموعة البيانات الكلّية للإقرارات الضريبية للموظفين والأفراد العاملين لحسابهم الخاص 457,319 فرداً، أو ما يمثّل 31% من الذين حصلوا على دخل في لبنان في عام 2014، حصلوا على نحو 10,250 مليار ليرة. وأظهرت الدراسة أن أدنى 59% من دافعي الضرائب (أي الأفراد الذين يقل دخلهم عن 15 مليون ليرة لبنانية) قد حصلوا على نسبة 22% من إجمالي الدخل. في المقابل، حصل أعلى 2% من دافعي الضرائب على نسبة 17% من إجمالي الدخل.

ثانياً – توزع أجور الموظفين: أظهرت بيانات الإقرارات الضريبية للموظفين لعام 2014 وجود 369,279 دافع ضرائب حصلوا على دخل تراكمي بلغ نحو 8,290 مليار ليرة، ومتوسط دخل فردي بلغ نحو 2,4 مليون ليرة. وقد أظهرت الأرقام أن 56,8% من الموظفين حصلوا على دخل فردي أقل من 15 مليون ليرة سنوياً، ومثّل مجموع دخلهم نسبة 22,4% من مجمل الأجور. كما أن نسبة 36,9% من الموظفين حصلوا على دخل فردي بين 15 و60 مليون ليرة، ومثّل مجموع دخلهم نسبة 45,8% من إجمالي الأجور. في المقابل، فإن نسبة 6,3% من الموظفين حصلوا على دخل فردي أكثر من 60 مليون ليرة، وشكّل مجموع دخلهم نسبة 31,8% من إجمالي الأجور. علماً بأن الشريحة الأعلى ذات الدخل الفردي الذي يزيد عن 120 مليون ليرة، وشكّل مجموع دخلهم نسبة 6,3% من الموظفين، والتي تحصل على 14% من إجمالي أجور الموظفين.

ثالثاً – توزيع دخل العاملين لحسابهم الخاص وأصحاب الأعمال: ضمّت البيانات المستمدة من الإقرارات الضريبية لأصحاب الأعمال 88,040 دافع ضرائب حصلوا على مجمل أرباح قدرها 1,960 مليار ليرة، ومتوسط دخل فردي قدره 22,8 مليون ليرة. وقد أظهرت الأرقام أن 67,3% منهم حصلوا على دخل فردي أقل من 15 مليون ليرة سنوياً، ومثّل مجموع دخلهم نسبة 21,7% من إجمالي الدخل لهذه المجموعة. كما أن نسبة 25,9% منهم حصلوا على دخل فردي بين 15 و60 مليون ليرة، ومثّل مجموع دخلهم نسبة 31,6% من إجمالي الدخل لهذه المجموعة. في المقابل، فإن نسبة 6,8% منهم حصلوا على دخل فردي أكثر من 60 مليون ليرة، وشكّل مجموع دخلهم نسبة 46,7% من إجمالي الدخل. علماً بأن الشريحة الأعلى ذات الدخل الفردي الذي يزيد عن 120 مليون ليرة، شكّلت 2,5% من مجمل العاملين لحسابهم واستحوذت على 31,1% من مجمل دخل المجموعة.

الفقر يتراكم

تتركّز تداعيات الأزمات الاقتصادية والمالية والصحية في لبنان بشكل كبير على الفئات الأدنى دخلاً. ففي حين أن الفئات ذات الدخل الأعلى لديها – بشكل عام – حماية من التطورات السلبية عبر وظائفها المضمونة بعقود أو عبر مداخيلها وأصولها المقيمة بالعملات الأجنبية، فإن الأفراد في أسفل سُلّم الدخل هم أكثر تعرضاً لصدمات الدخل والأسعار، وذلك لعدم وجود شبكات أمان اجتماعية تحميهم من العوز. وعليه، تُظهر تقديرات البنك الدولي أن تبلغ نسبة الفقر المُدقع في لبنان (أي بمدخول أقل من 8,5 دولارات يومياً بحسب سعر الصرف الرسمي) 23,4% بنهاية العام الحالي، مقابل 8,2% عام 2019. كما تقدّر أن تبلغ نسبة الفقر (أي بمدخول أقل من 14 دولاراً يومياً بحسب سعر الصرف الرسمي) 55,3%، مقابل 28% عام 2019. وهكذا، سوف يبلغ عدد الفقراء في نهاية 2020 نحو 2,668,600 (مقابل نحو 1,315,600 في عام 2019)، فيما سيبلغ عدد الذين يعانون من الفقر المُدقع نحو 1,127,600 (مقابل نحو 374,400 في عام 2019).

نسبة الودائع التي تفوق 1.5 مليار ليرة في المصارف اللبنانية – 2019

شرائح الودائع	النسبة من عدد حسابات الودائع (%)	النسبة من حجم الودائع (%)
بين 1.5 و 3 مليار ليرة	0.474	11.33
بين 3 و4.5 مليار ليرة	0.137	5.86
بين 4.5 و 7.5 مليار ليرة	0.092	6.20
بين 7.5 و15 مليار ليرة	0.060	7.19
بين 15 و30 مليار ليرة	0.024	5.75
بين 30 و75 مليار ليرة	0.010	5.28
بين 75 و150 مليار ليرة	0.001	1.82
أكثر من 150 مليار ليرة	0.001	3.77
المجموع	0.80	47.19

النسبة العنوية للبالغين من مجموع المنطقة العربية مقابل نسبة البالغين من أغنى 10% في المنطقة العربية – 2019

	النسبة من مجموع البالغين في المنطقة العربية	البالغون كنسبة من أغنى 10% في المنطقة العربية
مصر	24.30	18.53
الجزائر	11.25	4.64
السودان	8.53	0.00
العراق	8.25	7.11
المغرب	9.84	6.15
السعودية	9.67	22.24
اليمن	6.08	1.14
سوريا	4.03	0.15
تونس	3.38	2.32
الأردن	2.30	3.42
الامارات	3.28	12.26
لبنان	1.75	3.72
ليبيا	1.74	1.87
عُمان	1.50	2.95
موريتانيا	0.96	0.04
الكويت	1.29	5.66
قطر	0.93	5.92
البحرين	0.51	1.84
جيبوتي	0.24	0.02
جزر القمر	0.18	0.03

المصدر: Credit Swiss, Global wealth databook (2019)

معامل جيني لعدم المساواة 2019

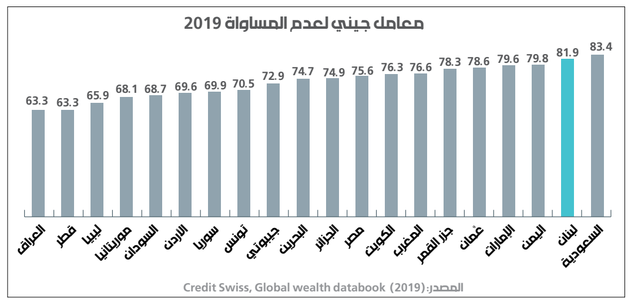

المصدر: Credit Swiss, Global wealth databook (2019)

المصادر

- Assessing Labor Income Inequality in Lebanon's Private Sector, UNDP project, Lebanese Ministry of Finance, 2017.
- Credit Swiss, Global wealth databook (2019).
- Poverty in Lebanon: Solidarity is vital to address the impact of multiple shocks, ESCWA, 2020.
- Wealth distribution and poverty impact of COVID19- in Lebanon, ESCWA, 2020.

قراءات

سياسة العقوبات وجدواها [3]
الولايات المتحدة تخسر أدواتها في لبنان

زياد حافظ *

الوضع في لبنان أكثر تعقيداً من إيران وسوريا حتى لو كانت النتيجة في نهاية المطاف مماثلة، أي فشل سياسة العقوبات لإقصاء حزب الله والمقاومة من السلطة ومن الدورة الاقتصادية. التعقيد يعود إلى البنية السياسية القائمة في لبنان حيث التوازنات الدقيقة بين المكوّنات السياسية تخضع لضغوط وامتيازات قد تطيح بالتركيبة برمتها فيختفي لبنان ككيان سياسي. فالانقسامات الحادة حول المقاومة هي البيئة الحاضنة لسياسة العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة، إلا أن ذلك لا يعني أن أكثرية اللبنانيين منقسمة حول المقاومة وحزب الله، فقد أفرزت الانتخابات النيابية الأخيرة، مجدداً، أكثرية تؤيّد المقاومة وأكثرية نيابية لم تكن موجودة سابقاً، علماً بأن لبنان لا يُحكم بعقلية أكثرية وأقلّية بل بتوافق عام لا يؤدّي بالضرورة إلى إجماع بل إلى اتفاق على الحد الأدنى. كان ذلك صحيحاً في السابق، وهو صحيح اليوم، وربما في الغد أيضاً إذا استمرّ النظام اللبناني على ما هو عليه.

صحيح أن العقوبات لم تطاول إلاّ حزب الله والمؤسّسات التابعة له، وبعض الشخصيات اللبنانية المؤيّدة للمقاومة، ومحطّات إعلامية، وبعض المصارف بتهم ملفّقة كما تبيّن لاحقاً، لكنها لم تطاول الدولة وأجهزتها حتى الآن؛ فالسياسة الأميركية تزعم بأنها تهدف إلى تجفيف مصادر تمويل المقاومة ومعاقبة البيئة المؤيّدة لها، كما تُظهر المضايقات التي فرضت على هذه البيئة من تعقيدات في التحويلات المالية إلى الملاحقة القضائية في بعض الأحيان، وصولاً إلى طرد البعض من الدول التي يعملون فيها. كل ذلك اعتقاداً بأن البيئة الحاضنة للمقاومة ستنفضّ عليها، لكن هذا الأمر لم يحصل والأرجح أنه لن يحصل في المستقبل القريب أو البعيد.

والولايات المتحدة ليست بحاجة إلى فرض عقوبات تشمل الجميع فهي تستهدف القوى المتحالفة مع المقاومة لتغذية الانقسامات لتفعل مفعولها. كما أن العقوبات التي أتت في مرحلة متأخرة لمسار الانهيار الاقتصادي الذي قاده النظام المصرفي في لبنان مدعوماً من طبقة سياسية استفادت من سياسة الانهيار المبرمجة منذ عام 1993، لتستفيد من ضعف موضوعي أنتجته الحالة الاقتصادية والمالية في المناعة والتحصين المعنوي والسياسي.

العقوبات لم تؤدّ إلى تراجع مُلموس في الاقتصاد اللبناني المنهار قبل الشروع بها، أي أن «قيمتها المضافة» محدودة. لكن التهديد بالعقوبات منع الطبقة السياسية من اتخاذ إجراءات جذرية تصحّح المسار الاقتصادي والمالي، كما أنه شكّل حصانة لبعض النافذين في القطاع المصرفي وفي داخل الطبقة السياسية. وخطورة هذه العقوبات، تكمن في منع الطبقة السياسية عن اتباع نهجٍ مختلف كالتوجّه إلى الشرق وتخفيف التبعية لدول الغرب سياسياً واقتصادياً ومالياً، علماً بأن هذا هو الخيار الصحيح في المرحلة الراهنة. كما أن مشاركة لبنان في إعادة بناء المنطقة ولا سيما سوريا، خارج إطار الغطاء الأميركي ستجعل لبنان يتلقّى الغضب الأميركي والغربي.

العقوبات على بعض الشخصيات اللبنانية هدفها ردع باقي السياسيين من اتخاذ إجراءات جذرية ليست فقط على الصعيد الاقتصادي، بل في الخيارات السياسية وخصوصاً لجهة الصراع مع الكيان الصهيوني، هدف الإدارة الأميركية كان ولا يزال وسيستمر في حماية الكيان قبل أي اعتبار آخر. مصلحة لبنان ليست أولوية ولا حتى محطّة انتباه عند الأميركيين. السياسيون اللبنانيون يدركون ذلك، لكن رؤيتهم للأمور وبنية عقلهم وثقافتهم، تمنعهم من تقييم التغيير في موازين القوّة الاستراتيجية التي تميل إلى مصلحة المحور المناهض. وبالتالي ينصاعون للمفاعيل المعنوية للعقوبات التي يمكن أن تُفرض عليهم وإن كانوا من خدم مصالح الولايات المتحدة طيلة حقبة الطائف.

المفارقة الأساسية بين المشهد الإيراني والسوري، وبين المشهد اللبناني، هو أن تردّي الأوضاع الاقتصادية في لبنان نتيجة السياسيين اللبنانيين، وليس نتيجة حرب ما أو عقوبات خارجية، بينما إيران محاصرة منذ انتصار ثورتها وسوريا محاصرة وتحت العقوبات منذ عام 1979. رغم ذلك صمدت الدولتان. أما في لبنان، وهو المستفيد عبر التاريخ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، من مآسي دول الجوار، فإن الازدهار الاقتصادي الزائف، زال بسبب الفساد البنيوي والمؤسّسي. النتائج التي تتوخاها الولايات المتحدة وحلفاؤها من الأوروبيين والعرب من العقوبات، حصلت عليها من دون فرضها. ففي حالة الانهيار الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، يكون هدف التهديد بالعقوبات، تقديم تنازلات للكيان في ما يتعلّق بترسيم الحدود البحرية على سبيل المثال، أو التطبيع وفقاً لحالة بعض الدول العربية.

هذه الضغوط تحظى بموافقة بعض الأطراف اللبنانية والمرجعيات الخاصة بها، والتي تعتقد أن الخروج من دائرة الصراع مع الكيان هو خشبة الخلاص وذلك تحت عنوان الحياد. هذا هو العقل الذي اعتقد أن واقع لبنان سيتحسّن إذا خرجت المقاومة الفلسطينية من لبنان بعدما استفادوا من الأموال التي تدفّقت على لبنان بسبب وجودها. وهو العقل نفسه الذي اعتبر الوجود السوري عائقاً رغم الاستقرار بعد الحرب الأهلية. واليوم، يعتبر هذا العقل أن المقاومة عبء على لبنان وإن قامت بتحرير الجنوب وردع الكيان الصهيوني. مع ذلك، لم تحصل الولايات المتحدة على ما تريده حتى الآن بسبب صمود المقاومة وصلابة رئيس الجمهورية وتياره وحلفاء المقاومة في لبنان.

التهديد بالعقوبات على لبنان بهدف إلى منع الخيارات التي ستؤمّن استقلاله السياسي والاقتصادي، الانكشاف البنيوي تجاه الخارج هو كعب أخيل للاقتصاد اللبناني، لذا فإن أي تلاعب بسعر صرف الليرة يؤثّر مباشرة على بقائه، وليس فقط على رفاهية اللبناني كما يعتقد البعض. فثقافة الريع تفشّت على حساب الإنتاج. لبنان قبل الحرب الأهلية كان في طريقه إلى تنويع بنيته الاقتصادية عبر نموّ وتنمية القطاعات الإنتاجية، أي القطاع الزراعي والصناعي والسياحي. حقبة الطائف نسفت هذا التوجّه وركّزت على القطاع المالي والعقاري واستندت إلى الريع الذي وفّرته سندات الخزينة بفوائد مرتفعة فجعلت الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية تتراجع.

لسنا هنا في موضع تقييم السياسات العبثية التي أضرّت بإمكانية صمود لبنان وكرّست انكشافه الاقتصادي والغذائي عبر استيراد المواد الغذائية من دول كان لبنان يصدّر لها منتجاته! فما يهمّنا مقاربة سياسة العقوبات وأثرها على الخيارات التي يجب أن تتخذها الحكومة اللبنانية المرتقبة. مواجهة العقوبات ستكون صعبة في جو الانقسام الحاد بين القوى السياسية اللبنانية. كما أن الإعلام اللبناني التابع لأجندات أميركية وخليجية يسهم في تأجيج الانقسام، وبالتالي يزيد في صعوبة تأمين جبهة داخلية متراصّة في مواجهة العقوبات. هذا الانقسام مُنذ، حتى الساعة، تغيير الخيارات والسياسات المتبعة للتحوّل من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي وإلى استقلالية وسيادة على القرار.

ما زالت بعض النخب السياسية لا تنظر إلى العقوبات على لبنان بطول الجميع وليس محصوراً بفئات محدّدة تعتبرها خصومها. عدم وجود الحسّ الوطني لدى هذه الطبقة يسهّل قبولها بالعقوبات كأمر واقع. فقد تساهلت هذه النخب، عندما طاولت العقوبات بعض المصارف وبعض محطّات الإرسال وكأنها غير معنية. اليوم تطاول العقوبات بعض رموز هذه الطبقة من دون أي ضمانة بأن حلفاء الولايات المتحدة بمنأى عن العقوبات. لم تتعظ هذه النخب من أن مساندة الولايات المتحدة هي حماية غير موجودة، بل على العكس أظهرت استسلاماً للمزيد من التبعية والتنازلات والتحقير والإذلال. لم تتعظ بما حصل لرموز أهمّ منها مثل شاه إيران وفرديناند ماركوس وأغسطو بينوشي وزين العابدين و«الكنز الاستراتيجي» حسني مبارك. فالولايات المتحدة تخلّت عمّن خدمها بـ«إخلاص تام» فماذا يمكن يا تُرى أن يحل بمن يطيع الإملاءات الأميركية؟

هذا الواقع يحمل في طيّاته بذور فشل ذلك الرهان لعدّة أسباب: السبب الأول هو الضعف البنيوي الأميركي في تنفيذ مخطّطات لا يستطيع تحمّل نتائجها

> النظام المصرفي في لبنان مسؤول مباشر عن تدهور سعر صرف الليرة السورية كما هو مسؤول مباشر عن تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية

المرحلية فما بالك عن النتائج النهائية. ما نقصده هو أن قدرة الولايات المتحدة في الاستمرار بسياسة العقوبات القصوى، محدودة، لأن المعادلات الاستراتيجية في العالم قد تغيّرت وتجلّت في العزلة المتزايدة للولايات المتحدة في المحافل الدولية ما يؤثّر على فعّالية العقوبات الأحادية. من جهة ثانية ستقود هذه العقوبات، إذا استمرّت في منع تشكيل وزارة وفي المزيد من الضغوط المالية على لبنان، إلى انهيار للمنظومة السياسية والاقتصادية التي تتماهى مع السياسات الأميركية. فالنظام المصرفي على سبيل المثال يتماهى مع السياسات الأميركية وهناك مسؤولون في بعض المصارف كانوا يزايدون على منذوبي وزارة الخزينة الأميركية في موضوع محاصرة المقاومة. هذه المصارف مهدّدة بسبب سوء إداراتها لمحفظاتها المالية في الحدّ الأدنى وفي التامر على المودعين في الحدّ الأقصى. لذا، لا بد من إعادة هيكلة القطاع بعد الإطاحة بالمسؤولين عنه عاجلاً أم آجلاً. صحيح أن المسؤولين في هذه المصارف هرّبوا أموالهم إلى الخارج ولكنهم سيخسرون الأدوات التي من خلالها بنوا ثرواتهم والأدوات التي يمكن استخدامها لمحاصرة المقاومة. بمعنى آخر، إن الخاسر الأكبر في تطبيع العقوبات قد يكون المصارف اللبنانية، وبالتالي ركيزة الاقتصاد الريعي والداعمة للطبقة السياسية منذ بداية حقبة الطائف. فهل الولايات المتحدة مستعدّة لتلك الخسارة التي لن يكون بإمكانها التعويض عنها في لبنان؟

سلاح العقوبات سلاح ذو حدّين. من جهة يؤلم المجتمع اللبناني ويزيد الضيق الاقتصادي والمالي وما يرافقه من تراجع في الأوضاع الاجتماعية وتزايد الفوضى والفتنة والعنف، لكن من جهة أخرى تخسر الولايات المتحدة أدواتها وبالتالي مصالحها في لبنان. وبما أن الطبيعة لا تحب الفراغ، فإن قوى أخرى ستملأ الفراغ. هذه القوى ستكون في موقع مقاومة الهيمنة الأميركية في المنطقة. سياسة العقوبات تقدّم على طبق من ذهب وبكلفة منخفضة إمكانية احتواء لبنان من قبل قوى مناهضة للولايات المتحدة. كلفة تحريك الاقتصاد اللبناني قد لا تتجاوز ما يوازي عشرة مليارات دولار يمكن توفيرها من جهات عدّة تستطيع تحمّل ذلك العبء مقابل المكاسب الاقتصادية والمالية وقبل كل شيء المكاسب السياسية عبر الدخول إلى لبنان وما يمثّله من الناحية الاستراتيجية.

انهيار الوضع في لبنان سياسياً واقتصادياً له تداعيات مباشرة على سوريا. النظام المصرفي في لبنان مسؤول مباشر عن تدهور سعر صرف الليرة السورية كما هو مسؤول مباشر عن تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية. والسؤال الذي يمكن طرحه، هل يستطيع محور المقاومة وخصوصاً المقاومة في لبنان وسوريا، السماح بتدهور الوضع إلى ما يمكن أن يهدّد ديمومة الكيانين؟ ماذا يمكن للمقاومة أن تفعل في مواجهة ذلك وهي المستهدفة الأولى من العقوبات؟ كما أن سورية ليست بمنأى عما يحصل في لبنان والتداعيات الأمنية الممكنة للانهيار فهل ستقف مكتوفة الأيدي تجاه ذلك الأمر؟ صحيح أن العقوبات لا تمسّها بشكل مباشر ولكن تمس بيئتها الحاضنة وبيئة القوى المتحالفة معها. فهل انهيار الدولة كمؤسسات سيؤدّي إلى اتخاذها قرارات جذرية تتجاوز الأطر الدستورية التي احترمتها حتى الآن والتي حرصت على حمايتها؟

■ في هذه السلسلة من المقالات بعنوان «سياسة العقوبات وجدواها» نتناول في المرحلة الأولى العقوبات على الجمهورية الإسلامية في إيران لأنها الدولة التي تجري «معاقبتها» منذ انتصار الثورة الإسلامية، ولأنها ركن أساسي للمحور المقاوم للكيان الصهيوني المحتل وللهيمنة الأميركية. وفي الجزء الثاني نتناول العقوبات على الجمهورية العربية السورية، لما تمثّله سوريا كموقع سياسي وثقافي، ليس في المشرق العربي فحسب بل في الوطن العربي أجمع. كما أن سوريا هي الدولة الثانية تاريخياً التي تتحمّل وزر الحصار السياسي والاقتصادي الشامل أو شبه الشامل منذ منتصف العقد الأول للألفية الثالثة، وبالتالي تمثّل أيضاً مدرسة في الصمود العربي. في الجزء الثالث نتناول العقوبات على لبنان التي رغم حداثتها نسبياً قد تكون تداعياتها كبيرة، ليس على لبنان فقط، بل على سوريا أيضاً. وبالتالي على كل محور المقاومة. وأخيراً نتناول العقوبات على فلسطين المحتلّة التي تنال فصائل المقاومة والسلطة الفلسطينية والمفروضة من إدارة ترامب، وذلك في محاولة بائسة لإنهاء القضية وإخضاع الشعب الفلسطيني للمشيئة الصهيونية.

* كاتب وباحث اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

التجارة عبر بحار شرق آسيا: الأفيون والصين

الأمجد سلامة

في العقدين الأخيرين، تجذّرت فكرة التجارة الحرة في العالم، وتسيّد مفهوم الأسواق المفتوحة والمعولمة. ولوهلة من الزمن بدا أن النزاعات التجارية قد أصبحت أمراً من الماضي يستذكره تلاميذ التاريخ والاقتصاد بشكل سريع خلال دراستهم. من باب العلم بالشيء. لكن دونالد ترامب، أعاد تذكيرنا بالحقيقة عبر افتتاح الحرب التجارية مع الصين: التجارة، والصراعات والحروب حولها، لعبت دوراً أساسياً عبر التاريخ في صناعة أحداثه وصعود وسقوط الإمبراطوريات والمنظومات العالمية، والرأسمالية الغربية التي سيطرت على العالم من خلال منظومة الاقتصاد العالمي الموحّد، فعلت ذلك من بوّابة التجارة، ولا سيما تجارة الشرق الآسيوي من خلال المحيط الهادئ. والتجلي الأبرز لسيطرة منظومة الاقتصاد العالمي الموحّد، كان بعد «فتح الصين» أمام التجارة الغربية إثر توقيع «اتفاقية نانجينغ» التي أنهت حرب الأفيون الأولى 1439-1442. عبّرت هذه الاتفاقية عن بداية ضمور الصين كقوّة اقتصادية عالمية وكممركز متحكّم بمنظومة عالم شرق آسيا. وإذا استعدنا المسار التاريخي لصعود المنظومة الرأسمالية الغربية، سنرى أن الصين كانت آخر مركز عصيّ على الاختراق الغربي.

البذور الاولى

نتائج حرب الأفيون لم تكن صنيعة سنوات الحرب الثلاث، أو حتى العقود التي سبقتها. فبذور المسار الذي سلكته الصين، وتالياً الدول الأوروبية، زرعها الصينيون أنفسهم في بدايات القرن الخامس عشر. ففي عام 1405 أطلق ثالث أباطرة سلالة «مينغ» مشروعاً لفرض هيمنة الصين على التجارة في المحيطين الهندي والهادئ. كان المشروع على شكل حملات بحرية دبلوماسية، امتدت بين عامَي 1405 و1433، الهدف منها إظهار عظمة الصين للعالم تحت قيادة «تشنغ خه». وإثر هذه الرحلات، هيمن الصينيون على مراكز التجارة الرئيسية في المحيط الهندي وسيلان (سريلانكا) وكاليكوت، وعلى وجه الخصوص مضيق ملقّا.

نجح المشروع نجاحاً باهراً، فاتّسع نظام الجزية الصيني إلى ذروته، وقد أشارت سجلات سلالة «مينغ» إلى أكثر من 100 دولة من شرق آسيا وجنوب شرقها كانت تدفع الجزية، بحسب هاري غيلبر في كتابه «التنين والشياطين الأجانب». ووصلت إلى بكين بعثات دبلوماسية من مناطق بعيدة مثل هرمز وماليندي (على ساحل كينيا اليوم).

عملياً سيطرت الصين على التجارة في المحيط الهندي، والجزء المعروف في حينه بالمحيط الهادئ. وحصلت بطرق دبلوماسية على جزء من القيمة المضافة من تجارة السلع الأساسية في الشرق، بالأخص التوابل. ولكن هذه الرحلات توقّفت في عام 1433 بعد وفاة الإمبراطور، بسبب صراع عقائدي داخل الإدارة البيروقراطية في الصين. وبحلول عام 1480 كانت سجلات رحلات سفن الكنوز قد دُمّرت. وقبل انتهاء القرن حتى كان الإمبراطور قد حظّر بناء السفن البحرية ونهى رعاياه عن الإبحار. فأصبحت التجارة الخارجية الصينية مقيّدة بشدة حتى عام 1560، بينما كان التجار الأجانب محصورين في عدد قليل من الموانئ التي تتحكّم فيها البيروقراطية عن كثب.

الملك الهندي

كان هذا القرن من الغياب عن مراكز التجارة في محيطي الشرق كافياً لتفقد الصين سطوتها على كثير من دول جنوب شرق آسيا، وتفقد معها السيطرة على تجارة المحيطين الهادئ والهندي. وذلك بسبب عاملين أساسيين؛ الأول هو انشغال الصين المستمر بتأمين حدودها الشمالية، ما منعها من إعادة تخصيص موارد للتوسع البحري، حتى حين حاول أباطرة سلالة «مينغ» المتأخرون أن يعكسوا سياسات الانغلاق. والعامل الأهم كان وصول الأوروبيين واستقرارهم في بعض السواحل الهندية وعقد التجارة الأساسية في المحيط الهندي، كما يقول ويليام بيرنستين في كتابه «تبادل رائع». وكان للوجود البرتغالي والإسباني والهولندي المبكّر في المحيط الهندي تأثير على تجارة الشرق نحو أوروبا وتوزيع القيمة المضافة من أرباحها من الفضة التي تأتي من القارة الأميركية. ولكن على المدى الطويل، كان التواجد البريطاني الأكثر ضرراً على الصين.

فالتوسع المطرد لشركة الهند الشرقية (الإنكليزية) في الهند أدّى في النهاية إلى استغلال بريطانيا للحظة تاريخية للسيطرة على ما تبقّى من هيكل إداري لإمبراطورية المغول الهندية في منتصف القرن الثامن عشر. وهذه الإمبراطورية كانت من الاقتصادات الأولى عالمياً عند سقوطها، كما يقول بيتر روب في كتابه «تاريخ الهند». علماً بأنه في أوائل القرن السابع عشر، كانت شركة الهند الشرقية تستحوذ على جزء صغير فقط من تجارة التوابل، وتعمل بشكل رئيسي في تصدير الحرير الفارسي الذي يتم شحنه عن طريق الجمال عبر الصحراء السورية إلى الموانئ التركية، بالإضافة إلى الاستفادة من أسواق النسيج الهندية. ولكن احتلال الهند حوّلها الى المصدّر الأول للنسيج والقطن والصباغ الهندي، وفق بيرنستين. وبالإضافة إلى ذلك، فجأة فُتحت أسواق الهند الضخمة أمام الشركة لتصدّر إليها منتجات بريطانيا ومستعمراتها في العالم الجديد. باختصار سيطرت بريطانيا على واحد من أكبر اقتصادات العالم في حينه وعلى القيمة المضافة المتولدة من التجارة بمحاصيله ومصنوعاته، وأصبحت لها حدود مشتركة مع الصين والدول التابعة لها في بورما والتيبت.

> **خسرت الصين بمجرّد ان تخلّت عن سيطرتها على تجارة المحيطين الهندي والهادئ في القرن الخامس عشر، وعن القيمة المضافة من تجارة التوابل والقطن التي ذهبت إلى من حلّ مكانهم من الاوروبيين**

ومع الوقت تضافرت هذه العوامل لتساعد بريطانيا على السيطرة على التجارة الأوروبية مع الصين، إذ كانت تسيطر على 80% منها كما يذكر بيرنستين. فرغم أن الصينيين لم يقدّروا البضائع البريطانية، إلا أنهم كانوا يتوقون إلى القطن الهندي. فالصين كانت تزرع القطن لآلاف السنين، إلا أن الإنتاج المحلي قبل عام 1800 كان غير كافٍ، وكان على الصينيين استيراد كل من القطن الخام والأقمشة القطنية من الهند. وهنا ظهر مثلّث تجاري أضلاعه: السلع المصنعة البريطانية التي تُورّد إلى الهند، والقطن الهندي الذي يُورّد إلى الصين، والشاي الصيني إلى إنكلترا. وساهم تطبيق الصين لنظام المرفأ الواحد (نظام كانتون) في تعزيز هذا المثلث. فقد كان يُسمح للتجار الغربيين بالتجارة عن طريق مرفأ مدينة غوانغتشو فقط. حتى إن التجار كانوا ممنوعين من دخول المدينة، وكانوا يتبادلون البضائع في مراكز إقامتهم-مخازنهم المحدّدة خارجها عن طريق عدد من التجار الصينيين المحدّدين سلفاً تحت إشراف بيروقراطي.

السيطرة على تجارة القطن مع الصين أمّنت حلاً لمشكلة بريطانيا في استيراد البضائع الصينية من حرير وخزف، ولا سيما الشاي. شكّل الشاي عامل استنزاف بالنسبة إلى البريطانيين. فبحلول منتصف القرن الثامن عشر، عرف الإنكليز تعطشاً متزايداً للشاي، لكن الصينيين لم يرغبوا بالسلع البريطانية، سواء كانت من الصناعات النحاسية أو الميكانيكية الحديثة، بحسب بيرنستين. والقليل مما استوردته الصين من الغرب لم يكن يكفي لسداد ثمن حتى جزء صغير من مشترياته للشاي. لذا كان لزاماً على الإنكليز أن يدفعوا ثمن الشاي بالفضة. وتظهر سجلات القرن الثامن عشر الصادرة عن شركة الهند الشرقية أن نحو 90% من قيمة صادرات إنكلترا إلى الصين كانت على شكل سبائك فضيّة. ولكن مع بدايات القرن التاسع عشر انخفض الطلب الصيني على القطن الهندي، بسبب نجاح الجهود الصينية في زيادة الزراعة المحلية للقطن ذي النوعية الجيدة. فتجدّدت مشكلة بريطانيا مع الاستنزاف الصيني للفضة البريطانية.

الطريق إلى الحرب

كان لزاماً على بريطانيا أن تجد سلعة أخرى لتعدّل من خلالها الاختلال في الميزان التجاري. وتحولت أنظار شركة الهند الشرقية إلى محصول هندي آخر وهو الأفيون، والذي تقع حقوله الرئيسية في المناطق المحيطة بباتنا وفاراناسي التي احتلتها الشركة عام 1757. وبدأت الشركة بتهريب الأفيون إلى الصين من خارج الإطار الشرعي، أي «نظام كانتون». وكانت السلطات الصينية قد حظّرت استيراد واستخدام الأفيون عام 1729، بعد أن وَرده البرتغاليون بكثرة بداية، بسبب استنزافه للفضة من خزائن الإمبراطورية حتى في تلك السنوات المبكرة. لذا أتقنت الشركة نظام «زراعة الأفيون في الهند والتبرّع منه في الصين» وفق تعبير بيرنستين. وتبيّن سجلات الشركة أن عام 1806 كان العام الذي انعكس فيه تدفق الفضة بين بريطانيا والصين. ففي الأعوام التالية تجاوزت قيمة واردات الأفيون الهندي إلى الصين، قيمة صادرات الشاي الصيني إلى بريطانيا، وبدأت الفضة الصينية تتدفق إلى خارج الصين لأول مرة. وبعد عام 1818 شكلت الفضة خمس القيمة الإجمالية للسلع المصدرة من الصين.

انجك بولغان ـ المكسيك

ولكن بعد عام 1830 ازداد الاستنزاف البريطاني للفضة الصينية بشكل مضاعف. ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين: الأول هو تبني البريطانيين لتصميم جديد للسفن الشراعية زاد من قدرتهم على الإبحار في موسم الأعاصير في المحيط الهادئ، فتضاعف عدد رحلاتهم التجارية السنوية من موانئهم الهندية إلى الصين. والعامل الثاني هو إنهاء البريطانيين، في عام 1834، لاحتكار شركة الهند الشرقية للتجارة في الشرق، ما أطلق العنان للشركات الخاصة البريطانية في تصدير الأفيون، بعيداً من القيود التي كانت تفرضها شركة الهند الشرقية لتوقي غضب الإمبراطور. فتضاعف حجم تجارة الأفيون أربع مرات في أقل من أربع سنوات ما دفع السلطات الصينية في غوانغتشو إلى مصادرة وإتلاف الأفيون المخزّن في مخازن الأجانب خارج المدينة (ومعظمه بريطاني).

عندها أرسلت بريطانيا إلى إمبراطور الصين مجموعة مطالب لخّصها الان بيرفيت في كتاب «الإمبراطورية الجامدة»، على النحو الآتي:

- أولاً، التعويض المالي عن ما تم إتلافه من أفيون.
- ثانياً، فتح موانئ جديدة أمام التجارة الدولية بالإضافة إلى ميناء غوانغتشو.
- ثالثاً، توقيع اتفاقية جمركية.
- رابعاً، منح بريطانيا امتياز مركز تجاري على السواحل الصينية.

ومع هذه الرسالة أعلن البريطانيون «حملة تأديبية» على الصين. واستخدمت بريطانيا في هذه الحملة الهند كقاعدة متقدمة لأسطولها البحري ولتجنيد العساكر.

استمرت الحرب سنتين، اكتشف الصينيون خلالهما أن لا قدرة لبحريتهم على مواجهة البحرية البريطانية التي حاصرت معظم المدن الرئيسية على السواحل الجنوبية الغربية للصين ودخلت إلى وسط الصين عبر نهر يانغتزي وحاصرت مدينة نانجينغ. ووقّعت الصين «معاهدة نانجين» التي منحت بريطانيا تعويضاً نقدياً عن الأفيون الذي أتلفه الصينيون (بقيمة 6 ملايين دولار فضي)، وألغت «نظام كانتون»، وفرضت رسوماً جمركية منخفضة على الاستيراد الصيني، وفتحت أربعة موانئ أخرى بالإضافة إلى غوانغتشو للتجارة مع الغرب (شنغهاي، أموي، فوتشو وجزيرة نينغبو). وقد خضعت هذه الموانئ لحكم قناصل بريطانيين، بينما كان يتمتع البريطانيون بحصانة من القانون الصيني. أمّا الأفيون فلم يتم ذكره في المعاهدة، فبقي استيراده مفهوماً ضمنياً من كلا الجانبين.

عملياً، خسرت الصين التحكم بتحديد القيمة المضافة التي ستحصّلها من التجارة بالسلع الرائجة التي تنتجها، وكانت تملأ خزينتها بالفضة، ما أدى إلى دخول الصين في مسار انهيار الإمبراطورية. لكن بقراءة مع مفعول رجعي، فإن هذه النتيجة كانت حتمية بمجرد أن تخلت الصين عن سيطرتها على تجارة المحيطين الهندي والهادئ في القرن الخامس عشر، وعن القيمة المضافة من تجارة التوابل والقطن التي ذهبت إلى من حلّ مكانهم من الأوروبيين.

العالم في عام 2021 *

ينتهي عام 2020 بأزمة إنسانية واقتصادية لم يشهد العالم مثيلاً لها. أصاب فيروس كورونا 75 مليون شخص وقتل 1,7 مليون (لغاية كتابة هذا التقرير). مع الإغلاق العام، عانى الاقتصاد العالمي أسوأ ركود منذ 75 عاماً، ما أدّى إلى خسارة ملايين الأشخاص لدخلهم. في ظل هذه الظروف غير المواتية، ما الذي سيأتي به العام الجديد؟ في حين أن عدم اليقين هو اليقين الوحيد، من المرجّح أن هذه النقاط الثماني ستكون أساسية في العام المقبل

إيزابيل اورتيز

التعافي التدريجي غير المتكافئ

مع توزيع اللقاحات والدعم الحكومي، ستسلك البلدان ذات الدخل المرتفع مسار الانتعاش في النصف الثاني من عام 2021. رغم ذلك، ستشهد البلدان ذات الدخل المتوسط وخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية تأخراً في عملية التعافي، ما لم تزودها الأمم المتحدة أو الصين بلقاحات كافية وتعزّز الحكومات دعمها. ستستغرق القطاعات الأكثر تضرراً، مثل السياحة والسفر وقطاع الفنادق والترفيه والأنشطة الكثيفة العمالة، وقتاً أطول للتعافي. تبقى الصين الدولة الوحيدة التي شهدت نمواً اقتصادياً ملحوظاً في عام 2020، مسار سيحظى بالزخم في عام 2021. كما ستنتعش التجارة الدولية، لكن العالم سيكون أكثر «عولمة»، مع سلاسل الإمداد الدولية المتضائلة والمكوّنات المحلية المتزايدة.

المزيد من الفقر وعدم المساواة في عام 2021

بينما استفاد عدد قليل من الوباء مثل متاجر الإنترنت، الأدوات/البرامج عن بعد، الأدوية والخدمات الطبية – لم يكن ذلك حال الغالبية. إذ تقدّر منظمة العمل الدولية أن نحو 590 مليون وظيفة بدوام كامل فُقدت خلال النصف الأخير من عام 2020. وقد اتُّخذت العديد من تدابير الحماية الاجتماعية، لكنها غير كافية والفقر في عام 2020، مسار سيحظى بالزخم في عام 2021. كما ستنتعش التجارة الدولية، لكن العالم سيكون أكثر «عولمة»، مع سلاسل الإمداد الدولية المتضائلة والمكوّنات المحلية المتزايدة.

المزيد من الصحة العامة لكنّ تدابير التقشّف غير ضرورية

يتمثّل أحد الجوانب الإيجابية للوباء في أنّ العالم أدرك الحاجة إلى أنظمة الصحة العامة - المثقلة عموماً بالأعباء، والتي تعاني من نقص في التمويل والموظفين بعد عقد من التقشف (2010 - 2020). بينما سيستمر الإنفاق على الصحة العامة في الارتفاع، يشعر الكثيرون بالقلق من التهديد المتمثل بتدابير التقشف الجديدة. إذ تسببت الأكلاف غير المتوقعة للوباء بديون غير مسبوقة فضلاً عن العجز المالي، قد تلجأ الحكومات إلى تدابير تقشفية وإصلاحات في الخدمات العامة بدلاً من البحث عن بدائل لزيادة الموازنات مثل الضريبة على الثروة، مكافحة التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة. على الحكومات التي تختار التقشف في عام 2021 أن تتوقّع احتجاجات واضطرابات اجتماعية نظراً إلى التداعيات الاجتماعية السلبية.

الرقمنة والتحوّلات في عالم العمل

أدّى الوباء إلى تسريع التغيير التكنولوجي في مكان العمل. المزيد من العمل عن بعد والقليل من العمل المكتبي سيغيّران النساء من الاختيار بين العمل والأسرة ويجعلان الآباء أكثر انخراطاً في المسؤوليات المنزلية. تشير الدراسات إلى أن 47 في المئة من الشركات الأميركية ستسمح للموظفين بالعمل من المنزل بدوام كامل بعد الوباء. ومن ناحية أخرى، سيكون للعمال الأساسيين مثل موظفي القطاع الصحي أو عمال التنظيفات أو موظفي التوصيل أو موظفي التجزئة، قوّة تفاوضية أكبر في عام 2021، وقدرة على ممارسة الضغط من أجل تحسين ظروف العمل.

تصحيح الفوضى العالمية

سيجدّد الرئيس الأميركي المنتخب بايدن التعددية، ومعاهدة باريس والاتفاقيات الدولية الأخرى، والدفاع عن حقوق الإنسان ومصالح «السلام الأميركي». وستستمر معاناة الأمم المتحدة نظراً إلى انخفاض التمويل. أربع سنوات من الترامبية والأخبار الكاذبة تركت أثرها على العالم، ورغم المحاولات الديمقراطية لتحسين النظام العالمي، لن يشهد عام 2021 حرف الوجهة عن الحكومات القومية الاستبدادية، لذا ستبرز الحاجة إلى مزيد من الجهود لمحاربة الاستقطاب وعدم المساواة والمعلومات المضللة. «الجهادية» في أفريقيا وجنوب آسيا ستواصل مسارها التصاعدي.

فرصة التغيير المناخي

ينبغي أن يستنسخ العالم تجربة خفض الانبعاثات التي شهدها عام 2020 خلال العقد المقبل للحدّ من الاحتباس الحراري العالمي بـ 1,5 درجة بحلول نهاية القرن. إلا أنّ انخفاض أسعار النفط قد يرجئ الاستثمارات في مصادر الطاقة البديلة في عام 2021 رغم أنها ستحل مكان الوقود الأحفوري في معظم أنحاء العالم على المدى المتوسط.

خطر حدوث أزمة مالية جديدة سيبقى مرتفعاً في عام 2021

مع ركود الصناعة والخدمات، اتّجهت الاستثمارات نحو القطاع المالي الخاضع للتنظيم بعدما كان مقرراً جني أرباح أكبر من خلال المضاربة. التقلّب سيبقى طاغياً على أسواق الأسهم لكنّها على الأرجح ستكون مزدهرة وغير مرتبطة بالاقتصاد الحقيقي. لكن حالات الإفلاس المتزايدة تعني أن المخاطر المصرفية ستزداد بشكل كبير في عام 2021.

2021 ازدهار جديد

بعد عام من الإغلاق العام، سيرغب الناس في تعويض ما فاتهم والتهافت على الحفلات والمهرجانات والعروض والرياضة والسفر في أسرع وقت ممكن. قد يزدهر عام 2021 في صيف جديد مليء بالحب، فترة الإبداع – انتهزوا الفرصة! النقاش حول السبل الممكنة للخروج من الأزمة الحالية سيستمر

* نُشر هذا المقال في أخبار خدمة إنتر برس IPS في 22 كانون الأول 2020
ترجمة ضحى ياسين

كتاب

قبل أسابيع صدر كتاب للوزير السابق ورئيس حركة «مواطنون ومواطنات في دولة»، شربل نحاس، بعنوان «اقتصاد ودولة للبنان». يقدّم الكتاب تشخيصاً واضحاً لأزمة لبنان ويرسم تصوّراً استراتيجياً للتعامل معها. في التمهيد ورد أنّ «الهراء لم يغِب لحظة عن الساحة». إذ طُرحت أفكار كثيرة مثل: الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج، التخصص في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية... بعيداً من أيّ فكر نقدي يفترض أن يأخذنا نحو السؤال الآتي: أيّ اقتصاد نريد للبنان وأيّ دولة تقود إليه؟ ثمة عبارة وردت فيه تختصر الإجابة: المفاضلة الحقيقيّة هي مفاضلة سياسيّة. «الأخبار» تنشر مقتطفات من هذا الكتاب بهدف استعادة النقاش الحقيقيّ بشأن الأزمة الحالية

شربل نحاس في «اقتصاد ودولة للبنان»

أيّ نقد لأيّ مشروع؟

ساد وهْمٌ مالي هائل لأكثر من خمسة وعشرين عاماً في لبنان. لكنّ هذا الوهم كان أيضاً وهماً نقدياً: وهمٌ بأن الدولار اللبناني، مطابق بطبيعته للدولار الأميركي. لم يكن تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار سوى عنصر مكمّل لتغذية الوهم وحرف الأنظار. لم تكن صيانة هذا الوهم واستدامته لفترة طويلة إلى هذا الحدّ ممكنتين إلا فقط من خلال التلاعب بموازنات المصارف والبنك المركزي والدولة وتداخلها المحكم، ومن خلال خلق وفير للنقد عبر آليات التسليف، وفوق كل شيء من خلال جمع مصالح اقتصادية وسياسية قوية تبيّن أنها كانت قصيرة النظر.

لم تكن هذه الآلية، في الأصل، عرضية. لذا يصبح السؤال: بأيّ نموذج اجتماعي سياسي كان اعتماد «الدولار اللبناني» كعملة فعّالة متصلاً؟

لأنه إذا كان النقد سمة أساسية للسلطة، فهو أيضاً أداة حاسمة للسياسات العامة، وبالتالي للنموذج الاجتماعي السياسي. هكذا يسهل التعرّف إلى المطابقة بين صيغ التشكيل الاجتماعية السياسية الأربع التي عرفها لبنان والنقد المعتمد في كلّ منها:

1. كان اقتصاد زراعة الكفاف قليل الاعتماد على النقد، ولم ينتشر التداول النقدي إلا في ظل الاحتلال المصري بين عامَي 1831 و1841. ما زال اللبنانيون حتى اليوم يعيّنون النقد بمصطلح «المصاري» في إشارة إلى مصر.
2. حصل التصنيع الأوّلي في الريف (1820 – 1880) في ظل العملة العثمانية الذهبية.
3. تطور الاقتصاد الكمبرادوري حول بيروت كقطب تجاري (1890 – 1957) أولاً في ظل نظام الفرنك الفرنسي، ومن ثم بعد الاستقلال من خلال اعتماد الليرة «عملة قوية» مضمونة عبر مراكمة الاحتياطيات الكبيرة من الذهب.
4. الاقتصاد القائم على النهب وإعادة التوزيع (1985 حتى أمس) والمتمحور حول الهجرة المنهجة للبنانيين والاستحواذ على مدّخرات المهاجرين، قام حول «الدولار اللبناني» لأن «أجره» كان أفضل من «أجر» توأمه المفترض الدولار الأميركي، ولأنه كان يشكل استثماراً جذّاباً لمدخرات المهاجرين الذين يحتسبونها بالدولار أصلاً، ولأنه كان، بدفعه الأسعار المحلية إلى الأعلى، يحدّ من إمكانيات العمل والاستثمار محلياً، ويحافظ بالتالي على دفق دائم من الهجرة. التشابه تام مع الأنظمة النقدية لدول الخليج النفطية التي تستخدم عملات هي توائم للدولار الأميركي، وهو العملة التي تحصّل بها هذه الدول عائدات النفط، سلعة التصدير الوحيدة لديها، مع فارق أن سلعة التصدير الرئيسية في لبنان ليست سوى الشباب اللبناني.

يصبح السؤال المطروح، للمرحلة التي تبدأ، هو اختيار العملة المناسبة لها. سوف تمتاز هذه المرحلة بضغط شديد على توافر العملات الأجنبية وبالتالي على الاستيراد والاستهلاك. على أساس هذه الاعتبارات تكون الخيارات عادلة أو غير عادلة. سوف تتطلب هذه المرحلة من ناحية أخرى، تشجيع الاستثمار المحلّي والخارجي. على أساس هذه الاعتبارات تكون الخيارات هادفة أو غير هادفة.

يمكننا بالفعل التعرف إلى إرهاصات أوليّة مرتبكة لسياسة نقدية جديدة، من دون أيّ رؤية ناظمة، وفي ردات فعل على تطورات الأزمة:

- الإعلان عن سعر رسمي (لا أساس قانونياً له) مقابل سعر السوق (عند الصرّافين).
- محاولات لوضع حد أقصى لسعر الصرف يزيد بنسبة 30% عن (السعر الرسمي) في مشاريع قوانين تقيّد حركة الرساميل.
- تحديد سعر صرف ضمني للدولار في الخارج أو المدفوع نقداً يساوي 1,3 دولار لبناني، ثم 2 (اليوم أصبحت أكثر) مع إقامة تمييز في مشروع القانون (قانون الكابيتال كونترول) بين الأموال الطازجة التي تبقى قابلة للتحويل والصرف بحرية لمن يؤمن بالوعود، وبين الأموال القديمة، أي الودائع المصرفية...

من الواضح أن كمية موارد العملات الأجنبية التي يمكن تعبئتها (الأصول الخارجية المتاحة بالفعل، الذهب أو بالأحرى ما تبقّى منه، التمويل الخارجي الموعود من مؤتمر «سيدر»، أو من «سيدر» جديد بعد تعديله بنتيجة تفاوض ما، الأموال التي قد تأتي من برنامج صندوق النقد الدولي، وما إلى ذلك) ستتحكّم إلى حدّ بعيد بالاختيار بين مختلف الصيغ النقدية الممكنة.

يجدر التذكير بأن النقد هو في الأساس حلقة الوصل بين تدفّقات الإنتاج والدخل وعمليات الاستهلاك، وإنما أيضاً عمليات الادّخار والاستثمار. سواء عن طريق الآليات النقدية (استقرار الأسعار أو التضخم المحلي، تغيّر أسعار الصرف الظاهرة، وبالتالي سعر الصرف الفعلي، أي الأسعار النسبية بين الداخل والخارج)، أو الآليات المالية (معدلات الفائدة، أحجام التسليم ووجهاته)، يبقى الهدف الرئيسي المفروض تحقيقه هو زيادة مخزون رأس المال المستثمر، العام والخاص، للتعويض عن عجز الاستثمار المتراكم ولتعزيز تصاعد الإنتاج، ولا سيما للسلع والخدمات القابلة للتبادل.

من الثابت أنه يجب التخلي عن «الدولرة» بشكل نهائي لأنها تؤدّي إلى فقدان كل قدرة للسياسة النقدية على التأثير في الاقتصاد.

يتّسم مؤشر أسعار الاستهلاك الذي احتسبته «مؤسسة البحوث والاستشارات» منذ عام 1977، بميزة الاستمرارية على مدى فترة طويلة. من خلال إعادة احتساب هذا المؤشر بالدولار الثابت، نسعى إلى إزالة تأثير تقلبات سعر الصرف في لبنان، وتأثير التضخم في الولايات المتحدة خلال الفترة من كانون الثاني 1990 حتى آب 1999. النتيجة التي يمكن التوصل إليها من خلال هذا الأمر تستدعي قول الآتي:

- قبل تشرين الأول 1992، على مدى 31 شهراً، ظلّت تقلبات المؤشر، رغم تقلّب سعر صرف الدولار بين 400 و2200 (أي ما يقرب من 500%)، محدودة حول قيمة وسطية قدرها 190، مع سعة تبلغ 30 %، أو 16% مع تأثيرات متأرجحة قابلة للتفسير، باستثناء شهرين حيث تجاوز التذبذب النطاق مؤقتاً.
- لم تسفر سياسة تثبيت سعر الصرف عن خفض التضخّم المحتَسب بالدولار، لا بل على العكس، أتى التثبيت مصحوباً بارتفاع منتظم في المؤشر، من 220 إلى 460، أي أكثر من الضعف. تسبّب حقن الموارد المالية من الخارج بتضخّم كبير عبر الطلب منفصل تماماً عن سعر الصرف رغم الدولرة شبه التامة.

> **ما تسعى إليه «مواطنون ومواطنات في دولة» هو تلافي أن تصبح الهجرة الكثيفة، هي الردّ على الأزمة الاقتصادية والمالية، فيُضحّى بالمجتمع لاستبقاء النظام السياسي الطائفي أو لاستبداله بصنو له مع منسوب أو آخر من الاستقرار**

ساعد استقرار سعر الصرف، لا بل تحسّنه المنتظم، في تعويض التضخّم بالدولار في الولايات المتحدة الأميركية، وشكّل هذا التعويض ضمانة إضافية لرؤوس الأموال الوافدة إلى البلد. سوف تتوجّب المفاضلة بدقّة بين استهلاك يتقلّص بشكل حادّ واستثمارات مطلوبة بشكل ملحّ، انطلاقاً من مخزون ضئيل من الموارد بالعملات الأجنبية باستثناء التمويل الخارجي إذا حصل. كما تتوجب مراقبة بعض التأثيرات الطفيلية والسيطرة عليها: تآكل الموارد، ولا سيما عن طريق الهجرة، وتشكيل شبكات «سوق سوداء» وعودة الزبائنية المافيوية مموّلة من «السوق السوداء» نفسها أو عن طريق دخول رؤوس أموال جديدة طامعة بصفقات مالية أو سياسية مغرية، أو حتى عن طريق التلاعب بالتمويل الخارجي «الإنساني» (مثل البرنامج الوطني لاستهداف الفقر National poverty targeting program) العائد للبنك الدولي.

يتوجب على النظام المالي المنشود أن يعالج هذه الاعتبارات.

يمكننا تصور عدة نتائج محتملة للأزمة التي وجد لبنان نفسه غارقاً فيها، شريطة أن يُنظر إليها على أنها انتقال مما لم يعد موجوداً - وان استمرّ الناس يتمسّكون به - إلى ذاك الشيء الجديد الذي يجدون صعوبة في تصوّره برصانة. لاستعراض هذه الصيغ المحتملة، يجب النظر في تأثير أربعة متغيرات مختلفة رئيسية: وضع الأجانب المقيمين في لبنان، هجرة اللبنانيين، العلاقات الإقليمية، مرجعية شرعية الدولة. إذا اعتمدنا ثلاث حالات لكل من هذه المتغيرات نحصل عبر توليفها على 81 صيغة محتملة. طبعاً ليست جميع هذه الصيغ متناسقة لناحية إمكانية تحقّقها. ونكتفي باستذكار قيم مرجعية للمتغيرات الأربعة ثم نتناول بعض الصيغ التوليفية الناتجة، يبدو أن احتمال تحققها أعلى من غيرها.

إن هجرة جارفة تطاول اللبنانيين الذين كانوا يحصلون على مداخيل متوسطة، كفيلة بتقليص استهلاك المواد المستوردة وبزيادة التحويلات التي قد يجرونها لإعالة أقربائهم الباقين في البلد، فتعيد بعض التوازن إلى الحسابات الخارجية. هذا هو الحلّ الأسهل، لكنه الأخطر. يخشى أن يكون الأوفر حظاً بالنظر إلى عجز النظام، الذي ما زال ممسكاً بالسلطة، عن مواجهة الأزمة. لكنها سوف تجهّز تهديم المجتمع بتفريغه من قواه الحيّة وبتفكيك الروابط الأسرية والمجتمعية. وسوف يستغرق الأمر وقتاً مديداً ربما لعقود من الانتظار، حتى يتمكن أولئك الذي بقوا، أي الذين لم يجدوا سبيلاً للمغادرة والمسنّون والأكثر فقراً والأقل تعلّماً، والذين وجدوا مصالح لهم في هذا التحوّل من سياسيين وصيادي صفقات، من إعادة تشكيل مجتمع متماسك.

يمكن أن تؤدي هذه الهجرة الكثيفة إلى العديد من الصيغ الناتجة. يتوقف ذلك بشكل كبير على البيئة السياسية الدولية والإقليمية.

في حال استقرّ الوضع السياسي على ترتيب بالحدّ الأدنى، يمكن أن نشهد قيام حكم أمني يعيش على المساعدات الخارجية. أما إذا بقي الوضع السياسي الإقليمي متشنّجاً ومحكوماً بمنطق العقوبات، فقد نشهد أبشع الصيغ مع إرساء سطوة القوى الطائفية كل منها على جزء من البلد، مع انهيار لأجهزة الدولة وتوسع لعمليات التهريب والابتزاز، المنظمة إلى هذا الحدّ أو ذاك. ما تسعى إليه «مواطنون ومواطنات في دولة» هو تلافي أن تصبح الهجرة الكثيفة، هي الردّ على الأزمة الاقتصادية والمالية، فيُضحّى بالمجتمع لاستبقاء النظام السياسي الطائفي أو لاستبداله بصنو له مع منسوب أو آخر من الاستقرار.

لذا، فهي المنطلق من خيار سياسي: إرساء نظام سياسي يحظى بشرعية واثقة تسمح له بمواجهة التحديات والشكوك التي تفرضها الوقائع، نظام مدني يعلن صراحة خياراته في السياسة الداخلية والخارجية. وبحسب التفاعل الخارجي، تتمكّن الحكومة من الحدّ من هجرة اللبنانيين أو حتى من عكس اتجاهها، وتتمكن من التعامل مع المقيمين الأجانب بطريقة منظمة وكريمة. الأهم في كل ذلك هو وعي تسلسل الخيارات وربط كل من حلقاتها بالمعاينة الأولية منطلقاً وبالخيارات الاستراتيجية النهائية مقصداً.